# المشهد الاسرائيلي

مدار

http://almash-had.madarcenter.org

الثلاثاء ٢٠١١/٦/٢١م الموافق ١٩ رجب ١٤٣٢هـ العدد ٢٥٩ السنة التاسعة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)



**تقاريـــر خـــاصـــة**

**الانتخابات الاسرائيلية المقبلة: كلمة السر «انتخابات»**

صفحـ(٧)ـة

**وجهة نظر إسرائيلية في «الربيع العربي»**

**الديمقراطية المصرية والعربية وفوبيا الديمقراطية الإسرائيلية!**

صفحـ(٢)ـة


# نتنياهو يقلص صلاحيات باراك بشأن أعمال البناء في مستوطنات الضفة الغربية

## ليبرمان يهدّد بإلغاء اتفاقيات أوسلو وليفني تعتبر تجميد المفاوضات خطأ تاريخيًا سيكون ثمنه باهظًا!

## بيريس: إسرائيل ستخسر مكانتها كدولة يهودية وديمقراطية إذا لم تستأنف المفاوضات مع الفلسطينيين

"المشهد": قرر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو سحب الصلاحيات التي تخوّل وزير الدفاع إيهود باراك إعطاء المصادقة الأخيرة على أعمال البناء الاستيطانية في الضفة الغربية، وتجاهل طلب باراك بحث الموضوع بعد عودته إلى إسرائيل.

وأقرت الحكومة الإسرائيلية خلال اجتماعها الأسبوعي أول من أمس الأحد سحب هذه الصلاحيات، كما أقرت نقل دائرة الاستيطان من وزارة الزراعة إلى ديوان رئيس الحكومة، الأمر الذي سيؤدي أيضًا إلى تقليص صلاحيات باراك ويمس بقدرته على مراقبة نشاط هذه الدائرة.

ويشار إلى أن الأنشطة الإسرائيلية في الضفة الغربية وبضمنها الأنشطة الاستيطانية تخضع للجيش الإسرائيلي الذي يشرف عليه وزير الدفاع وذلك لكون الضفة الغربية منطقة تخضع للاحتلال.

ووفقا لقرار الحكومة فإن نشاط دائرة الاستيطان لن يكون خاضعا لمصادقة وزير الدفاع وإنما سيتعين تنسيق الأنشطة معه فقط.

وجاء في قرار الحكومة أنه يصحح قرارا سابقا يقضي بأن يصادق وزير الدفاع على أنشطة الدائرة الاستيطانية وفقط في حالات الضرورة يتم طرح قرارات على رئيس الحكومة للمصادقة عليها.

وكان باراك قد طلب إرجاء البحث في الموضوع إلى حين عودته إلى البلاد من باريس في نهاية الأسبوع الحالي.

لكن وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان عارض إرجاء بحث الموضوع بادعاء أن الائتلافي بين حزبي الليكود و"إسرائيل بيتنا" ينص على نقل هذه الصلاحيات من وزير الدفاع إلى ديوان رئيس الحكومة.

وقال الوزير عوزي لانداو من حزب "إسرائيل بيتنا" إن باراك يعارض مشاريع استيطانية، ولذلك فإن حزبه أصر على نقل هذه الصلاحيات.

ويبدو أن "إسرائيل بيتنا" أصر على نقل هذه الصلاحيات إلى يد نتنياهو لأنه سيكون أكثر مرونة من باراك فيما يتعلق بالاستجابة لضغوط حول تنفيذ أعمال بناء استيطانية.

وأثار اتخاذ هذا القرار غضبًا عارمًا في صفوف وزراء كتلة "عتسماؤوت" (استقلال) التي يتزعمها باراك، وغادر اثنان منهم هما وزير الصناعة والتجارة والتشغيل شالوم سمحون، ووزيرة الزراعة أوريت نوكيد، اجتماع الحكومة ولم يشتركا في التصويت. وقال مقربون من نتنياهو إنه لا يجوز أن يبقى وزير الدفاع محتفظًا بحق النقض إزاء قرارات رئيس الحكومة. غير أن مسؤولين رفيعي المستوى في كتلة "عتسماؤوت" أكدوا لصحيفة "يديعوت أحرونوت" أن الذي حث رئيس الحكومة على اتخاذ القرار هو ليبرمان وذلك كي يعزّز نفوذه وتأثيره داخل الحكومة في كل ما يتعلق بأعمال البناء في المناطق المحتلة.

من ناحية أخرى قررت الحكومة الإسرائيلية نقل الصلاحيات المتعلقة بتخصيص الميزانيات للأجهزة الأمنية الخاضعة لديوان رئيس الحكومة، بما في ذلك جهاز الموساد وجهاز الأمن العام (شاباك)، إلى رئيس الحكومة، وكانت هذه الصلاحيات في يد وزير الدفاع.

في هذه الأثناء صادقت لجنة التخطيط والبناء في منطقة القدس التابعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية على توسيع ٢٠٠٠ بيت في مستوطنة "رامات شلومو" في شمال القدس الشرقية.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن رئيس اللجنة ووزير الداخلية إلياهو يشاي قوله إن المصادقة جاءت استجابة "للنمو الطبيعي" بين الجمهور الحريدي، الذي يقطن في المستوطنة.

ويذكر أن أزمة طرأت على العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة بعدما صادق يشاي على بناء ١٦٠٠ بيت جديد في مستوطنة "رامات شلومو" خلال زيارة نائب الرئيس الأميركي جو بايدن لإسرائيل في آذار من العام الفائت.

وكشفت صحيفة "هآرتس" (الجمعة) أن السلطات الإسرائيلية تعمل على شرعنة مبان جرى بناؤها بدون تصاريح بناء في مستوطنة "عوفرا" وفي أراض فلسطينية خاصة، وذلك من خلال وضع خريطة هيكلية جديدة للمستوطنة تضم إليها هذه الأراضي. وقالت الصحيفة إن السلطات الإسرائيلية تسعى من وراء وضع خريطة هيكلية جديدة إلى ضم أراض واسعة إلى المستوطنة وبناء عشرات البيوت الجديدة عليها. وتدعي السلطات الإسرائيلية أن هذه الأراضي صادرها الحكم الأردني على الضفة الغربية قبل حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧، لكن الخطوة الإسرائيلية تتعارض مع قرار المحكمة العليا التي أقرت في العام ١٩٧٩ أنه لا يجوز إقامة مستوطنات في أراض فلسطينية خاصة تمت مصادرتها. والتمس أصحاب الأراضي الفلسطينيون إلى المحكمة العليا الإسرائيلية قبل شهرين مطالبين بإعادة أراضيهم إليهم، لكن مستشار وزير الدفاع الإسرائيلي لشؤون الاستيطان إيتان بروشي قال في رده على الالتماس إن السلطات الإسرائيلية لا تعتزم إخلاء مباني المستوطنين في "عوفرا" وهدمها وأنه "بسبب مصادرة الأراضي على يد الأردنيين قبل دخول الجيش الإسرائيلي إلى المكان فإن الحكومة تريد تنظيم البناء" في المستوطنة. وشكل رئيس الحكومة نتنياهو لجنة خاصة لمتابعة هذه القضية في شباط الماضي تتألف من الوزراء إيهود باراك وموشيه يعلون وبيني بيغن.

### تهديدات ليبرمان وتحذيرات بيريس

وعلى الصعيد السياسي هدد رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" ووزير الخارجية، أفيغدور ليبرمان، خلال لقائه مع مفوضة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، كاترين أشتون، في القدس يوم الجمعة الماضي، بأنه إذا توجه الفلسطينيون إلى الأمم المتحدة في أيلول، فإن إسرائيل ستلغي اتفاقيات أوسلو والاتفاقيات الموقعة الأخرى بينها وبين الجانب الفلسطيني. وادعى أن الفلسطينيين لا يريدون العودة إلى المفاوضات. وجاءت أقوال ليبرمان في الوقت الذي حاولت فيه أشتون إقناعه بمبادرة الاتحاد الأوروبي لاستئناف المفاوضات استنادا إلى حدود العام ١٩٦٧.

في الوقت نفسه قال رئيس الدولة الإسرائيلية شمعون بيريس إنه قلق للغاية من الجمود المسيطر على العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، ومن إمكان نشوء دولة ثنائية القومية، مؤكدًا أنه في حال عدم استئناف مفاوضات من شأنها أن تسفر عن التوصل إلى اتفاق بين الجانبين، فإن إسرائيل ستتدهور سريعًا نحو وضع يمكن أن تخسر فيه مكانتها كدولة يهودية وديمقراطية.

ووفقًا لصحيفة "هآرتس" فإن أقوال بيريس هذه جاءت في سياق أحاديث مغلقة أدلى بها في الآونة الأخيرة إلى عدد من أصدقائه وضيوفه، وشدّد فيها أيضًا على "أن الذي يقبل مبدأ حدود ١٩٦٧ كأساس للمفاوضات سيحظى بتأييد العالم، في حين أن الذي يعارض ذلك سيخسر العالم". وعلى ما يبدو فإن أقواله هذه تنطوي على نقد مبطن لرئيس الحكومة الذي يعارض استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين على أساس حدود ١٩٦٧ بحجة أنها "حدود غير قابلة للدفاع عنها". غير أن رئيس الدولة يرفض في الوقت نفسه أن يعلن معارضته مواقف رئيس الحكومة على الملأ، مؤكدًا أن منصبه لا يتيح له إمكان الإقدام على أمر كهذا.

وقال الوزير السابق وعضو الكنيست إسحق هيرتسوغ، المرشح لرئاسة حزب العمل الإسرائيلي، إنه التقى مؤخرا مسؤولين في الإدارة الأميركية ومقربين من الرئيس باراك أوباما قالوا له إنهم غاضبون جدا من نتنياهو ولا يريدون أن يسمعوا باسمه بسبب رفضه استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين.

وأضاف هيرتسوغ في حديث لموقع "يديعوت أحرونوت" الالكتروني أن المسؤولين الذين تحادث معهم قالوا إن نتنياهو ترك وراءه بعد زيارته لواشنطن الشهر الماضي "أرضا محروقة" وأن بيان رئيس الحكومة بعد خطاب أوباما شوه الواقع وتجاهل أقوال الرئيس. وهاجم هيرتسوغ أداء نتنياهو في كل ما يتعلق بالتعامل مع المسعى الفلسطيني للحصول على اعتراف دولي بدولة فلسطينية مستقلة في الأمم المتحدة في أيلول المقبل. وقال في هذا السياق إن "محاولة نتنياهو تجنيد أقلية من الدول لمعارضة المسعى الفلسطيني هو بمثابة توجه انهزامي وهذا لا يخدم المصالح الإسرائيلية وعلى إسرائيل الاعتراف علنا بالدولة الفلسطينية وتأكيد أن موضوع الحدود سيحدد من خلال مفاوضات يجب أن تجري منذ الآن".

### نتنياهو يكرّر شروطه للسلام مع الفلسطينيين

كرّر بنيامين نتنياهو شروطه الستة لاتفاق السلام مع الفلسطينيين، لافتًا إلى أنها تحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من جماهير الشعب في إسرائيل. وهذه الشروط هي: أولاً، اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي؛ ثانيًا، أن تؤدي التسوية الدائمة إلى نهاية النزاع ووضع حد للمطالب؛ ثالثًا، أن يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين خارج تخوم دولة إسرائيل؛ رابعًا، أن تُقام الدولة الفلسطينية عن طريق اتفاق سلام وأن تكون منزوعة السلاح وأن تحتفظ إسرائيل بحق المرابطة العسكرية لفترة طويلة على طول نهر الأردن؛ خامسًا، أن تبقى الكتل الاستيطانية الكبرى [في الضفة الغربية] خاضعة للسيادة الإسرائيلية؛ سادسًا، أن تبقى القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل.

وجاء ذلك في سياق الخطاب الذي ألقاه نتنياهو في الكنيست الذي عقد في بحر الأسبوع الفائت جلسة لهيئته العامة بناء على طلب ٤٠ عضو كنيست خُصصت لمناقشة "فشل حكومة نتنياهو في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية". وهاجم رئيس الحكومة المعارضة البرلمانية ولا سيما حزب كاديما، معربًا عن أمله بأن تضع هذه المعارضة مصلحة الدولة فوق مصالحها الحزبية الضيقة، ومشددًا على أن الجمهور الإسرائيلي العريض ينتظر من المعارضة أن تعلن ما هو موقفها إزاء شروط اتفاق السلام المذكورة بدلاً من الانشغال بمهاجمة الحكومة.

وكانت جلسة الكنيست هذه قد افتتحت بخطاب ألقته رئيسة المعارضة عضو الكنيست تسيبي ليفني (رئيسة كاديما) هاجمت فيه رئيس الحكومة وحملته المسؤولية الكاملة عن الضائقة التي تواجهها إسرائيل في الوقت الحالي، معتبرة تجميد المفاوضات مع الفلسطينيين وعدم الاستمرار فيها من النقطة التي وصلت إليها في أثناء ولاية الحكومة السابقة خطأ تاريخيًا سيدفع الجميع عاجلاً أم آجلاً ثمنًا باهظًا بسببه.

وأكدت ليفني أنه "إذا لم تبادر إسرائيل إلى إجراء مفاوضات على وجه السرعة فإن المبادرة ستصبح في يد الآخرين وستكون شروط المفاوضات أسوأ، وإذا لم تُقم دولة فلسطينية من خلال الاتفاق مع إسرائيل فإنها ستُقام بتأييد عالمي خلافًا لموقف إسرائيل وستلحق ضررًا بشرعيتها، وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق سياسي لن يكون بإمكان إسرائيل أن تحافظ على هويتها اليهودية".

وانتقدت ليفني تصريحات نتنياهو في سياق المقابلة المطولة التي أدلى بها إلى صحيفة "هآرتس" يوم الأربعاء الفائت والتي أكد فيها أن النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين غير قابل للحل، متهمة إياه بأنه يحكم على مواطني إسرائيل وأبنائهم باستمرار العيش على أسنة الحراب. وأضافت أنه على الرغم من أن حل هذا النزاع صعب للغاية إلا إنه ليس مستحيلاً، ويتطلب اتخاذ قرارات صعبة.

مشهد من تدريبات (نقطة تحول ٥). (ا.ف.ب)

**مع بدء تدريبات "نقطة تحوّل ٥"**

# فيلنائي: إسرائيل باتت جاهزة أكثر من السابق لمواجهة الهجمات الصاروخية!

## "تدريبات الجبهة الإسرائيلية الداخلية لا مثيل لها في العالم كافة"

"المشهد": قال وزير شؤون الجبهة الداخلية الإسرائيلية متان فيلنائي أول من أمس الأحد إن إسرائيل أصبحت الآن جاهزة لمواجهة الهجمات الصاروخية أكثر من السابق، وذلك مع بدء التدريبات السنوية الكبرى "نقطة تحول ٥" صباح أول من أمس الأحد، والتي تجري للعام الخامس على التوالي.

وأضاف فيلنائي أن "الغرض من هذه التدريبات القطرية هو محاكاة سيناريو خطير لمثل هذا الهجوم" معتبرا أن "قوة الردع الإسرائيلية ستجعل من تسول له نفسه ضربها أن يعيد التفكير في الموضوع".

ويشترك الجيش الإسرائيلي ومعه كل أجهزة الأمن والإنقاذ الأخرى في التدريبات العسكرية السنوية الكبرى "نقطة تحول ٥" التي تحاكي سقوط مئات الصواريخ يوميا في إسرائيل والتي يتم إطلاقها من إيران وسورية ولبنان وقطاع غزة لمدة شهر كامل.

وبدأت التدريبات يوم الأحد وستستمر لمدة خمسة أيام وستشترك فيها إلى جانب الأجهزة الأمنية جميع الوزارات وديوان رئيس الحكومة والسلطات المحلية ومنظمات تشغل بنى تحتية إستراتيجية.

وستركز التدريبات خلال الأيام الثلاثة الأولى على تدريب قيادات قوات الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية وعمل الوزارات وستحاكي تعرض الجبهة الداخلية المدنية الإسرائيلية لهجمات صاروخية مكثفة في جميع أنحاء البلاد.

وستتدرب السلطات على اضطرارها لنقل ما بين ٣٠٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف مواطن إسرائيلي من مناطق سكناهم إلى مناطق أخرى آمنة أكثر، وستحاكي التدريبات نقلهم إلى منطقة غور الأردن حيث سيقيمون في قواعد عسكرية وفي معسكرات خيام إلى حين تمكنهم من العودة إلى بيوتهم.

وسيتم التدريب في اليومين الأخيرين ميدانيا في أنحاء متفرقة من البلاد وسيتم إطلاق صفارات إنذار تدعو جميع السكان في إسرائيل إلى الدخول إلى الملاجئ والغرف الآمنة للاحتماء من هجمات صاروخية.

إضافة إلى ذلك يتوقع أن يتلقى حوالي ثلث السكان في إسرائيل بلاغات خليوية على هواتفهم المحمولة تنذرهم بحدوث قصف صاروخي وهمي وأنه يتعين عليهم الدخول إلى ملاجئ وغرف آمنة.

وفي موازاة التدريبات في الجبهة الداخلية سيجري سلاح الجو الإسرائيلي تدريبات على اعتراض صواريخ من خلال منظومة "القبة الحديدية" المضادة للصواريخ القصيرة المدى وكذلك صواريخ "باتريوت" وسيتم وضع منظومة صواريخ "حيتس" لاعتراض الصواريخ الطويلة المدى في حالة تأهب.

وسيقود هذه التدريبات من جانب المؤسسة العسكرية قائد الجبهة الداخلية الجديد الجنرال إيال آيزنبرغ، الذي حل محل الجنرال يائير غولان الذي سيتسلم قريبًا مهمات منصب قائد المنطقة العسكرية الشمالية خلفًا للجنرال غادي أيزنكوت.

وكان فيلنائي قد تكلم في اجتماع الحكومة الإسرائيلية الذي عقد أول من أمس الأحد عن تدريبات "نقطة تحوّل ٥"، فأكد أنها ستشمل "التدرّب على سيناريوهات قصوى تتمثل في تعرّض الجبهة الإسرائيلية الداخلية لإطلاق النار المكثف"، مؤكدًا أن هذه التدريبات تهدف في الأساس إلى أن "يعي الجانب الآخر قوة الردع لدى إسرائيل وقدرة الرد التي تملكها لإجباره على دفع الثمن، مما يجعله يعزف عن إطلاق النار المكثف قدر الإمكان، ويستوعب جيدًا سبب عزوفه هذا".

وأضاف فيلنائي أن هذه التدريبات يجب أن تكون محط اهتمام الوزراء كلهم "ما يعني التنسيق فيما بينهم وتحملهم المسؤولية وإيلاء جل الاهتمام للبنى التحتية القطرية التي سيتم اختبار أدائها كونها قد تتعرض للإصابة الخطرة بشكل أو بآخر. كما ستتم بصورة مستفيضة مراجعة أداء ثلث مجموع السلطات المحلية التي تشكل الحجر الأساس لدينا، وذلك طيلة يومَيْن".

وأوضح وزير شؤون الجبهة الداخلية أن التدريبات ستنقسم إلى جزأين، "حيث تجري أيام الأحد والاثنين والثلاثاء تدريبات على مستوى القيادات وهيئة الأركان العامة ويضطلع الجميع بدور فيها، بينما تجري الوحدات التابعة لقيادة الجبهة الداخلية يومَيْ الأربعاء والخميس تدريبات ميدانية واسعة النطاق تشمل أنحاء البلد كافة. وسيتم يوم الأربعاء المقبل إطلاق صفارات الإنذار مرتَيْن: الأولى في تمام الساعة ١١ قبل الظهر حيث يداوم المواطنون في أماكن عملهم ويجب على كل واحد منهم أن يقرر كيفية تصرفه، ثم يلي ذلك في تمام الساعة ٧ مساء إطلاق آخر لصفارات الإنذار حين يكون المواطنون في منازلهم بمعية أبناء عائلاتهم مما يقتضي التصرف الملائم أيضًا".

وتابع فيلنائي: "لقد قمت ببعض الجولات في العالم ولم أشهد تدريبات على نطاق كهذا في أي مكان. إنها تدريبات واسعة النطاق على مستوى العالم من النواحي كلها، ويتعلق نجاحها بضمان أمننا أجمعين".

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو قد افتتح هذا الاجتماع مؤكدًا أن الحكومة تستثمر الكثير في حماية الجبهة الداخلية كونها جبهة جديدة.

**"على إسرائيل ألا تسمح بوجود أي خطر نووي يهددها"**

# أشكنازي: إقامة الدولة الفلسطينية أصبحت مسألة حتمية

"المشهد": وجّه رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي السابق غابي أشكنازي نقدا مبطنا إلى رئيس جهاز الموساد السابق مئير داغان، وقال إنه لا يجوز لإسرائيل أن تسمح لإيران بامتلاك سلاح نووي، ورأى أن القادة الحاليين للأجهزة الأمنية الإسرائيلية لن يترددوا في قول مواقفهم أمام القيادة السياسية في حال قررت هذه الأخيرة الإقدام على مغامرات عسكرية، كما أشار إلى أن مسألة إقامة دولة فلسطينية أصبحت حتمية.

ونقل المراسل السياسي لصحيفة "معاريف" بن كسبيت أمس الاثنين عن أشكنازي قوله إنه "يجب على إسرائيل ألا تسمح بوضع ينشأ فيه خيار لوجود فطريات نووية في سمائها، لكن هذا لا يعني أن الخيار العسكري هو الإمكانية الأفضل الآن، ولا أعتقد أن بالإمكان التعبير عن رأي علني حول ما إذا كان الهجوم على إيران هو العمل المطلوب الآن أو أن هناك خيارات أخرى، فهناك تفسيرات في هذا الاتجاه أو ذاك، وواضح أنه يوجد نقاش وخلافات، لكن الأمر المهم هو الاحتفاظ بها داخل الغرف المغلقة وعدم الحديث عنها خارجها".

وجاءت أقوال أشكنازي هذه خلال حفل أقيم أخيرًا في منزل الثري اليهودي الكندي جيري شفارتس في مدينة تورنتو وتم خلاله جمع تبرعات لجمعية إسرائيلية تعني بالأطفال المصابين بالشلل الدماغي.

وبأقواله هذه وجه أشكنازي نقدا مبطنا إلى داغان الذي أثار عاصفة في إسرائيل قبل أسبوعين بعد أن اتهم رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع إيهود باراك بأنهما مغامران، وأن هجوما ضد المفاعلات النووية الإيرانية من شأنه أن يؤدي إلى حرب إقليمية، وأن الجبهة الداخلية الإسرائيلية ستتعرض إلى قصف صاروخي مكثف قد يشكل خطرا على وجود إسرائيل.

وبرأي الصحيفة فإن أشكنازي لم ينتقد داغان على مضمون أقواله وإنما فقط على التصريح بها علنا، وقال "ما كان عليه التحدث في الخارج وأنا واثق من أنه تحدث عن حرقة، لكن أمورا من هذا النوع يجب أن تبقى داخل الغرف".

ونفى أشكنازي تصريح داغان الذي قال فيه "لقد منعنا أنا وغابي ويوفال (ديسكين، رئيس جهاز الشاباك السابق) هجوما على إيران وأخشى من أن لا ينجح من سيخلفوننا في مهمة كهذه".

وقال أشكنازي "إنني واثق ومتأكد من أن بيني (غانتس، رئيس هيئة أركان الجيش) وتامير (باردو، رئيس جهاز الموساد) ويورام (كوهين، رئيس جهاز الشاباك) يعرفون كيف سيقولون رأيهم لقيادة الدولة ولن يترددوا في التعبير عنه ولن يطأطئوا رؤوسهم".

وأضاف في الموضوع الإيراني أن "إسرائيل ملزمة بالعمل مع اللاعبين الدوليين كافة من أجل تصعيد العقوبات الدولية على إيران وهذا هو العمل الصحيح الذين ينبغي القيام به في هذا الوقت، وإلى جانب ذلك يجب أن يكون على جدول الأعمال خيار عسكري حقيقي".

وتطرق أشكنازي إلى الموضوع الإسرائيلي – الفلسطيني فقال "علينا أن نكون مبادرين في الموضوع الفلسطيني، إذ إنه ستكون هناك دولة فلسطينية في نهاية المطاف وهذه خطوة حتمية، والحكمة تقتضي أن تقام (هذه الدولة) من خلال التنسيق وليس من خلال الصراع بين الجانبين (الإسرائيلي والفلسطيني)، وإذا كانت لدينا تحفظات فإن بإمكاننا القول 'نعم ولكن' وبإمكاننا تأييد قيام دولة فلسطينية في حال توفرت عدة شروط".

ورأى أنه "ما زال بالإمكان منع المبادرة في أيلول المقبل في الأمم المتحدة (للاعتراف بالدولة الفلسطينية) وبالإمكان منع أبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) من تنفيذ هذه الخطوة وإعادته إلى مائدة المفاوضات".

وحول الثورات والاحتجاجات في الدول العربية قال أشكنازي إنه "يجدر أن ننتبه إلى أنه حتى اليوم لا يوجد أي تغير حقيقي على مستوى أي سلطة في المنطقة، وكان هناك تغيير في الحكام، وهذه عملية طويلة للغاية وفترة يسودها انعدام يقين وانعدام استقرار في المنطقة كلها، وخلال السنة أو السنتين المقبلتين لا يتوقع أن يتغير الوضع ولن ينتهي بسرعة كبيرة وعلينا أن نكون مستعدين وأن نتابع التطورات أولا بأول".

وامتنع أشكنازي عن الإجابة على أسئلة حول مستقبله وما إذا كان يعتزم الدخول إلى الحلبة السياسية مؤكدًا أن "جميع الخيارات مدرجة في جدول الأعمال".

### وجهة نظر إسرائيلية في «الربيع العربي»

# الديمقراطية المصرية والعربية وفوبيا الديمقراطية الإسرائيلية!

الإطاحة بالأسد الأب في حماة. (ا.ف.ب)

**بقلم: أساف سغيف (*)**

لا شك في أن الهزة السياسية الكبرى التي تمر بها دول الشرق الأوسط والمغرب العربي، منذ اندلاع الثورة التونسية في أواخر كانون الأول الماضي، تستحوذ على اهتمام العالم قاطبة. غير أن انهيار نظام حسني مبارك في مصر، كانت له بطبيعة الحال تداعيات ودلالات بعيدة الأثر، ولا سيما من ناحية إسرائيل. فتنحية مبارك، بضغط الجماهير المحتشدة في ميدان التحرير في القاهرة، وفي مدن وساحات أخرى في مصر، هز أركان أكبر وأقوى دولة عربية، وأشاع مناخا من الاضطراب وانعدام الوضوح الجيو- إستراتيجي في المنطقة بأسرها، وهو ما وضع أيضا علاقات السلام بين إسرائيل ومصر، بكل ما تنطوي عليه من فائدة سياسية واقتصادية وأمنية للدولة اليهودية، أمام خطر حقيقي.

رياح الديمقراطية التي حركت أشرعة التمرد والاحتجاج الشعبي الواسع ضد نظام مبارك، لم تكن كافية لإزالة القلق الذي انتاب القادة الإسرائيليين، وبمعان معينة يمكن القول إنها ساهمت فقط في تعزيز الشعور بالهول والجزع العميق الذي ساد في أروقة المؤسسة الحاكمة في إسرائيل.

ففي خطاب ألقاه أمام مؤتمر لمنتدى أصدقاء أوروبا عقد في الكنيست الإسرائيلي في أوائل شهر شباط من هذا العام، حذر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو من القادم قائلاً إن «المصريين يمكن أن يختاروا دولة مع إصلاحات علمانية»، وأضاف «هناك إمكانية ثانية أيضا وهي أن يستغل الإسلاميون الوضع من أجل السيطرة على الدولة والعودة بها إلى الوراء. كذلك ثمة إمكانية ثالثة وهي أن تحذو مصر حذو إيران باللجوء إلى قمع شعبها وتهديد كل جوارها».

وفي لهجة مشابهة قال وزير الدفاع إيهود باراك في مقابلة مع محطة تلفزيون «إي. بي. سي» إنه «يتعين على العالم بأكمله أن يشجع التغيير في مصر، ولكن يجب منحهم الوقت الكافي من أجل التأكد من أن الدولة لن تقع في يد عناصر متطرفة... سيكون المنتصرون الحقيقيون في أية انتخابات سريعة، تجري في غضون ثلاثة أشهر مثلا، هم الإخوان المسلمون».

كذلك فإن رئيس الدولة، شمعون بيريس، الذي بالغ في الماضي في توقعاته المتفائلة حول «الشرق الأوسط الجديد»، لم يبد حماسا زائداً تجاه ما يجري وراء حدود إسرائيل. ففي لقائه مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ذكر بيريس بالتجربة القاسية لفوز حركة «حماس» في الانتخابات الديمقراطية التي جرت في مناطق السلطة الفلسطينية في كانون الثاني ٢٠٠٦، وقال إن «الديمقراطية الحقيقية تبدأ في اليوم التالي للانتخابات بإعطاء وصون حقوق الإنسان وتأمين رفاهية المواطنين. أما إذا أدت الانتخابات إلى صعود سلطة ديكتاتورية، دينية، متطرفة وخطرة، فما هي قيمة الانتخابات إذن؟!».

### خيبة أمل من موقف واشنطن

هذا الجزع الذي اعترى الإسرائيليين إزاء التطورات في مصر رافقته أيضا خيبة أمل عميقة من موقف الولايات المتحدة. فالضغوط التي مارستها الإدارة الأميركية على سلطة مبارك كي تستجيب لمطالب الجماهير بدت في نظرهم (أي الإسرائيليين) أشبه بطعنة في ظهر حليف مخلص، وقد تعزز هذا الشعور أكثر في أعقاب التصريحات الصادرة عن البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأميركية، والتي علتها نبرة انتصار! فقد صرح الرئيس باراك أوباما، عقب إعلان مبارك عن تنحيه، قائلا بلهجة تنم عن ابتهاج: «لقد سمع صوت المواطنين المصريين الذين أوضحوا أنه لا شيء أفضل من الديمقراطية».

هذه التصريحات عبرت عن إجماع أميركي جسر هوة خلافات عميقة، إذ انضم إلى جوقة المبتهجين خصوم الرئيس أوباما من معسكر المحافظين الجدد، الذين ظلوا مخلصين لدعوتهم إلى دمقرطة العالم العربي. غير أن واشنطن والقدس لم تظهرا منذ زمن طويل بعيدتين عن بعضهما إلى هذا الحد. وقد لخص الصحافي شموئيل روزنر الفجوات في مواقف الدولتين على النحو الآتي: «لا يعبأ الإسرائيليون كثيرا في ما إذا كانت مصر تنعم بحكم ديمقراطي أم ديكتاتوري.. ما يهمهم فقط هو الحفاظ على الاستقرار وعلى معاهدة السلام! في المقابل فإن الأميركيين متحمسون لما يعتبرونه تحولا نحو الديمقراطية (في مصر)». وأضاف روزنر قائلا «إن هذين الموقفين لهما سبب وجيه، غير أن لكليهما فرصا عالية في أن ينكشفا فيما بعد كموقفين خاطئين». أصحاب التوقعات المتشائمة في إسرائيل سيبتهجون بالتأكيد إذا ما اتضح أن مخاوفهم لم تكن صحيحة. ومع ذلك فإن موقفهم المتوجس من الثورة الديمقراطية الجارية في مصر يستند إلى أسباب ومبررات قوية، بالإضافة إلى عدة دوافع ربما كان من الجدير إعادة النظر فيها.

يكمن السبب الرئيس للتشاؤم الإسرائيلي في القدرة المثبتة للإسلام الراديكالي على أن يستغل لأغراضه حساسيات ديمقراطية، وهناك أمثلة كثيرة تبرهن على هذه القدرة، أبرزها فوز «حماس» في الانتخابات الديمقراطية التي جرت في السلطة الفلسطينية قبل خمسة أعوام. كذلك فإنه لا يمكن لأحد أن يتجاهل خطوط التشابه المؤكدة بين ما حدث في مصر خلال شهر شباط الماضي وبين الثورة الإيرانية التي أفضت إلى صعود نظام آيات الله (الإسلامي) في العام ١٩٧٩. فالاحتجاج الشعبي الذي أدى إلى سقوط وفرار الشاه محمد رضا فهلوي من إيران، شمل أيضا ائتلافا واسعا من المنظمات والحركات، والتي ضمت أوساطا ومحافل علمانية- ليبرالية وماركسية وفوضوية. غير أنه لم يمض وقت طويل حتى تمكن رجالات الدين من الاستيلاء على مقاليد الحكم في طهران. فتكاتف هؤلاء وعنادهم والتأييد الجماهيري الذي تمتعوا به، لم يترك لمنافسيهم أية فرصة.

ما زال من الصعب تقدير قوة حركة «الإخوان المسلمين» في مصر- فالملاحقات التي تعرضت لها عناصر الحركة من قبل السلطات على مدار السنوات وعمليات التزوير المتكررة لنتائج الانتخابات لا تتيح إعطاء تقدير دقيق- غير أن من الواضح أن هذه الحركة تقف على أرضية انطلاق جيدة في الصراع على السيطرة في أرض الكنانة. بعد أيام معدودة من الإعلان عن تنحي مبارك عاد إلى مصر الداعية والعلامة الأكثر شهرة في العالم الإسلامي، الشيخ يوسف القرضاوي، الذي أمضى خمسين عاما في المنفى. وفي الخطاب الذي ألقاه في ١٨ شباط أمام أكثر من مليون مصري احتشدوا في ميدان التحرير، دعا الشيخ القرضاوي - المؤيد لـ «إرهاب الانتحاريين» واحتلال أوروبا- إلى إقامة حكومة مدنية تستند إلى مبادئ الديمقراطية والتعددية والحرية. هذه التصريحات ربما كانت مرضية ومريحة لآذان أنصار الديمقراطية العلمانية، لكن من المشكوك أن تكون قد انطوت على ما يطمئن من اعتاد على سماع «معزوفات» مشابهة على لسان إسلاميين متطرفين، قبل فترة قصيرة من شروعهم في قمع خصومهم.

هواجس القلق والتوتر إزاء تعاظم التهديد الإسلامي ليست السبب الوحيد للشعور المتشائم الذي انتاب الكثيرين من الإسرائيليين في أعقاب «ثورة ميدان التحرير». فهذا الشعور نبع أيضا من المعرفة والإدراك لحقيقة عدم وجود أصدقاء كثيرين للدولة اليهودية في صفوف الشعب المصري. فالسلام الإسرائيلي- المصري، الذي لم يكن دافئا في أي وقت، اقتصر على التعاون بين الحكومات والمؤسسات السياسية والأمنية والاقتصادية في البلدين، هذا فيما كان الشارع المصري يمور ويتأجج طوال الوقت بمشاعر الكراهية العميقة لإسرائيل واليهود. في الوقت ذاته كانت وسائل الإعلام المصرية تبث صباح مساء افتراءات ونظريات تصوّر الكيان الصهيوني كتجسيد للشر والفساد في العالم، ووصل التحريض إحدى ذرواته في كانون الأول الماضي، عندما انتشرت في مصر شائعة تقول إن جهاز التجسس (الموساد) الإسرائيلي هو المسؤول عن إرسال سمكة القرش الفتاكة إلى شواطئ البحر الأحمر في شبه جزيرة سيناء، والتي هاجمت وقتلت عدداً من السياح المستجمين على تلك الشواطئ.

مثل هذه القصص والشائعات، التي تدل على ميل مقلق نحو تجاهل الحدود التي تفصل وتميز بين الواقع والخيال، تعتبر في نظر معظم الجمهور الإسرائيلي دليلا على الفجوة الضخمة بين الحضارة الغربية وبين العالم الإسلامي.

إيهود باراك قال، في هذا الصدد، في مقابلة أجراها معه المؤرخ (الإسرائيلي) بيني موريس في العام ٢٠٠٢: «إنهم- أي المسلمون- نتاج ثقافة لا يولد فيها الكذب أي إساءة أو إخلال بالآداب والقواعد.. لا يعانون من المشكلة التي يتسبب بها الكذب في الثقافة اليهودية والمسيحية». هذا الانطباع لا يعزز ثقة الإسرائيليين بقدرة أو استعداد الشعب المصري- والشعوب العربية عامة- لإقامة مجتمع متنور على الطراز الغربي.

إن قيام مجتمع كهذا يتوقف على قدرة أفراده على العمل بصورة ذاتية وعقلانية وأن يتبادلوا المعلومات والأفكار في إطار خطاب حر ونقدي. غير أن الحيز السياسي العربي يتسم ظاهريا بتفكير تآمري وذهنية هذائية وخطاب ملهب للحماس، وبسلوك القطيع، وكل هذه الأمور لا تشكل ظروفا مثالية ملائمة لتطور وعي عام راشد وعقلاني. فضلا عن ذلك، ووفقا لوجهة النظر السائدة لدى العديد من كبار المستشرقين، فإن التقاليد الصارمة المتجذرة في هذا الحيز لا تتيح إمكان تبلور وقيام ديمقراطية ليبرالية حقيقية.

### استعلاء سياسي وثقافي

مع ذلك لا بد من الإقرار في هذا السياق بأن الشكوك الإسرائيلية فيما يتعلق بفرص قيام مجتمع مدني وديمقراطي في العالم العربي، يعتريها قدر كبير من الاستعلاء السياسي والثقافي، إذ تتفاخر دولة إسرائيل بكونها «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط»، ويخيل في الكثير من الأحيان أنها معنية جدا في المحافظة على مكانتها الحصرية هذه. غير أن هذا الشعور أو التفكير النخبوي/ الاستعلائي ربما يكون في غير محله، إذ إنه وإلى جانب الاستخفاف بقدرة العرب على ممارسة حياة ديمقراطية بكل معنى الكلمة، هناك عدد متزايد من الإسرائيليين يميلون نحو تبني نظرة ازدراء واستخفاف بالديمقراطية ذاتها. وعلى سبيل المثال فقد أكدت معطيات «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠١٠» على هذا الاتجاه المستمر الآخذ في الاتساع والتعمق، وأشارت إلى أن الإسرائيليين يعتقدون أن الديمقراطية الإسرائيلية واهنة ومعقدة. وأعرب ٦٠ بالمئة من الإسرائيليين، الذين شملهم استطلاع مؤشر الديمقراطية الذي أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، عن رغبتهم في رؤية «زعامة قومية» قادرة على حل مشاكل إسرائيل بصورة ناجعة. وأيد ٥٥ بالمئة الرأي القائل إن «وضع إسرائيل الاقتصادي سيكون أفضل بكثير فيما لو كانت مراعاة قواعد الديمقراطية تتم بصورة أقل وفيما لو كان هناك حرص وتشدد أكبر في المحافظة على القانون والنظام العام».

غير أن اتجاهات التفكير الما بعد الديمقراطية لا تتجلى في ازدياد وتعزيز الميول الصارمة في صفوف الجمهور العريض وحسب، بل تتجلى أيضا في اليأس الذي أصاب محافل معينة، تتبنى بالذات وجهات نظر ليبرالية- تقدمية، فيما يتعلق بإمكانية استمرار الحكم في الدولة بواسطة القوة الانتخابية.

وكانت هذه المحافل قد شاهدت بأسى وحزن كيف أفلتت من أيديها الهيمنة السياسية في «انقلاب» العام ١٩٧٧ لصالح قطاعات لا تتماثل مع مواقفها، ولصالح نمط قيادي لا يتماشى مع تفكيرها وميولها.

بعد فترة وجيزة من انتخابات ١٩٧٧ التي أدت إلى صعود حزب الليكود للسلطة، كتب الناقد الأدبي يورام برونوفسكي محذرا: «بدون اتخاذ إجراءات صارمة لإلغاء حقوق معينة، ستصبح قوة القرار في يد أناس يمكن وصفهم، على أقل تقدير، بالشواذ».

وبعد عدة سنوات كتب الصحافي أمنون دانكنر مقالا لاذعا هاجم فيه بشدة من وصفهم بأوباش «إسرائيل الثانية»، وجاء فيه «يضعونني في قفص واحد مع قرد مذعور ويقولون لي: حسنا، أنتما الآن معا ولا بد لكما من إجراء حوار بينكما.. ولكن أعذروني فهو يعض رقبتي.. فكيف يمكن لي أن أتحاور معه؟! لديه كراهية أنا غير متسلح بها. لديه أسنان حادة لا يوجد لدي مثلها. فعلام تريدون مني أن أتحدث معه؟! كل ما نحتاجه في حديقة الحيوانات العجيبة هذه هو حراس جيدون.. ولكن أين هم هؤلاء الحراس؟».

محرر ملحق الثقافة والأدب في صحيفة «هآرتس»، بيني تسيبر، لم يدخر أيضا في الكلمات التي كتبها في وصف اشمئزازه من المجتمع الذي شاء حظه التعيس العيش بين ظهرانيه: «تجنبت بعض الوقت الكتابة في هذا العامود، لأنني أحاول المحافظة على رصانتي واتزاني، حيث قلت لنفسي أنني لا أريد أن أشعر بالانتماء لهذا الجمع من الناس الذي يسمى خطأ شعب إسرائيل، والذي يتعين علي، بموجب قوانين تسجيل السكان، أن أكون جزءا منه..».

على الرغم من الحدة والفظاظة المقصودة التي كتبت بها تلك المقالات، إلا إن الإحباط الذي تعكسه ليس ظاهرة عابرة أو هامشية. كذلك فإن زعم هؤلاء وأمثالهم بشأن صون وحماية الديمقراطية، لا يستوي مع اشمئزازهم الجليّ من «الشعب».

هذا التوجه الأبوي الذي يزدري ويستخف بالجماهير، يعبر عن نفسه مرارا في الاستعداد لتبرير، أو عل الأقل «تفهم»، أنظمة القمع في مجتمعات أخرى.

ففي معرض تعليقه على الانتفاضة الجماهيرية ضد حكم مبارك، كتب بيني تسيبر بلهجة تنم عن استعلاء «المصريون شعب رائع يكمن سر سحره بالذات في كونه لا يعرف ما الذين يريد، وهو ينتظر أن يقرر له أحد ما من فوق ما الذي يجب عليه أن يفعله».

وبروحية مشابهة، وجه الكاتب الصحافي غادي طاوب انتقادا إلى الولايات المتحدة إزاء ما وصفه تأييدها «الساذج» لدمقرطة المجتمع المصري، وقال «يستصعب الأميركيون رؤية وفهم هذا الأمر البسيط، وهو أن إرادة الشعب ليست دائما ديمقراطية». وأضاف «الديمقراطية لا تتطلب فقط التوجه للشعب، بل أن يرغب الشعب في الديمقراطية أيضا، لا أن يرغب مثلا في زعيم قوي، أو شيوعية شمولية أو أصولية إسلامية.. بمعنى آخر، فإن أوباما ينسى أن من الجدير أحيانا اختيار الديكتاتورية وتفضيلها على الديمقراطية والأصولية، ذلك لأن الديمقراطية تولد الأصولية وبالتالي يجب الحؤول دون الإمكانية الديمقراطية».

إن التوجه الذي يرسمه تسيبر وطاوب (وآخرون كثيرون ممن لا يجرؤون على المجاهرة برأيهم) هو توجه واضح واستنتاجه جلي وقاطع، مؤداه أن هناك شعوبا معينة لم تبرهن على نضج كاف كي تتمتع بفوائد الديمقراطية، وبالتالي من الأفضل تركها في مكانها الطبيعي، ترزح تحت نير ديكتاتور «متنور» وعاقل يدرك ويتفهم الحاجة إلى الأمن والاستقرار.

إن ما يدعو للأسف هو أن الشعب اليهودي، الذي قدم للبشرية تراثا رائعا في مقاومة الاستبداد والظلم، لم يضع دوما حرية «الآخرين» نصب عينيه، وهذه حقيقة تكبد من جرائها، في غير مرة، ثمنا باهظا.

إن تأييد المجتمع اليهودي للطغاة والمستعمرين والعنصريين لا يساهم قطعا في إخماد الكراهية والأحقاد الموجهة ضد الشعب اليهودي ذاته. وفي الواقع فإن دولة إسرائيل لم تتورع عن التعاون مع أنظمة حكم قمعية، مثل الحكم الاستبدادي للديكتاتور التشيلي أوغستو بينوشيه، والطغمة العسكرية في ميانمار، وحكم الأقلية البيضاء (العنصرية) في جنوب إفريقيا. ربما كان التحالف والتعاون مع هذه الأنظمة ضرورة واقعية في فترات اضطرت فيها إسرائيل للقتال دفاعا عن وجودها في مواجهة ائتلاف عربي مدعوم من الكتلة السوفييتية لكن الظروف تغيرت اليوم بدرجة كبيرة.. ولأن إسرائيل ذاتها تعاني من ترد في سمعتها على مستوى الرأي العام العالمي، فإن عليها أن تختار أصدقاءها بحرص وحذر أكبر، وأن تتجنب التعاون مع حكام مستبدين وقتلة لشعوبهم، خاصة وأنها (إسرائيل) تحتل ترتيبا واحداً مع إيران وباكستان وكوريا الشمالية في أسفل مقياس الشعبية العالمي الذي نشرته مؤخرا شبكة الـB.B.C.

بديهي أن اعتبارات السمعة ليست السبب الوحيد الذي يدعو الإسرائيليين إلى عدم ذرف دموع الحزن على رحيل مبارك. فالأنظمة الاستبدادية (حتى بالصيغة المركبة، الديمقراطية في الظاهر، كالتي حكمت في مصر) تحتاج كما هو معروف إلى عدو- حقيقي أو وهمي- من أجل تبرير وسائل وأشكال القمع التي تمارسها، ومن أجل تقديم هدف للجماهير لتنفيس غضبها، ومن هنا التساؤل لماذا لم تقم السلطات المصرية بأية جهود حادة لوقف التحريض الجامح ضد إسرائيل، بل وحتى عملت في حالات معين، على إذكائه؟

الحاخام ميخائيل ملكيور، وهو وزير سابق ومؤسس مركز للتعاون بين الأديان، تذكر حديثا دار بينه وبين الرئيس مبارك على هامش مؤتمر عقد في الإسكندرية حضره ممثلون عن الديانات الثلاث: «قبيل انعقاد مؤتمر الإسكندرية، التقيت مع الرئيس مبارك. وقد انتقدته في أثناء اللقاء بسبب اللاسامية المتنامية في بلده. غير أنه اكتفى بعبارة كشفت عن التكتيك الذي اتبعه، حيث قال «ألا تعرف أن اللاساميين هم ألد خصومي؟» وقد أراد القول بأنهم- أي المصريون- يجدون في مظاهر العداء والكراهية طريقة للتنفيس عن الاحتقان. فلديهم إمكانيتان: أن يكرهوننا (أي الإسرائيليين) أو أن يكرهوه (مبارك)، وبطبيعة الحال فهو يفضل الإمكانية الأولى».

### مطلوب أن نتفاءل خيرًا

لقد ضربت الكراهية الشديدة تجاه إسرائيل واليهود جذورا عميقة لها في وعي الجمهور المصري، ومن المشكوك فيه أن يؤدي قيام نظام حكم ديمقراطي في مصر إلى تغيير هذا الواقع، أو حتى أن يتطلع إلى تغييره. فالشخصيات البارزة في المعارضة المصرية ليست من الطراز المحب لإسرائيل، ولعل التصريحات التي أدلت بها عناصر وجماعات المعارضة خلال الأشهر الأخيرة تعزز الانطباع بأن العلاقات الفاترة أصلا بين مصر وإسرائيل ستزداد سوءا وتوديا بعد انتقال السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة. ومع ذلك، إذا اجتازت معاهدة السلام الهزات القريبة، فليس من المستبعد أن تقام هذه المعاهدة على أساس جديد ربما يكون أمتن وأقوى من أساسه الحالي، إذ ربما ستحظى بشرعية عامة أوسع تفتقدها الآن في المجتمع المصري، وأن تتحول- للمرة الأولى منذ توقيعها- إلى سلام بين الشعبين وليس بين الحكومات فقط.

إن هذا السيناريو يتطلب من دون شك درجة معقولة من التفاؤل. ولكن حتى إذا لم يتحقق، وحصل أن أدارت جارة إسرائيل الجنوبية الظهر لها (أو لوحت لها بقبضتها) فإن إسرائيل ستحسن صنعا حينئذ إذا ما تبنت، بصورة عامة، سياسة مؤيدة لمظاهر الديمقراطية في العالم العربي وما وراءه. فإلى جانب المصالح الإستراتيجية الشديدة الأهمية والحيوية، من واجب الإسرائيليين أن يراعوا أيضا الاعتبار الأخلاقي. وللأسف الشديد فإن الخوف من الإسلام الراديكالي يدفع أيضا ليبراليين معروفين إلى إغفال وتناسي مبادئهم، وإلى المرافعة عن زعماء «أقوياء» يتباهون بقدرتهم على كبح- إن لم يكن وأد- عناصر التعصب الديني.

صحيح أن إمكانية نجاح الأخوان المسلمين في تولي مقاليد الحكم في مصر أو سورية أو دولة عربية أخرى يجب أن تقض مضاجعنا، ولكن لا مناص من هذه المجازفة من أجل ضمان الحريات التي أخذ الغرب على عاتقه الذود عنها، والتي يسعى المتطرفون إلى تقويضها. إن الإقرار بالحق الأساس لكل الشعوب في أن تحكم نفسها، حرة من القمع والاستعباد، هو ضرورة لا غنى عنها للديمقراطية العصرية. وأي تنازل عن ذلك يعني الإقرار بأن الناس لم يولدوا متساوين، وأن الخالق حرمهم من حقوق معينة، لا يمكن سلبهم إياها مثل الحق في الحياة والحرية والبحث عن السعادة. أما الذين يزعمون أن الأمة المصرية ليست ناضجة كفاية للديمقراطية، فيجدر الرد عليهم بروح الأقوال التي كتبها المؤرخ والسياسي البريطاني توماس ماكولي في العام ١٨٢٥:

«اعتاد سياسيون كثيرون في عصرنا على الافتراض، كشيء بديهي، أن أي شعب يجب ألا ينال حريته قبل أن يبرهن بنفسه على أنه جدير بها. هذا المبدأ يذكر بقصة الأحمق الذي قرر عدم النزول إلى الماء قبل أن يتعلم السباحة. فإذا كانت حرية البشر ستكون مشروطة بأن يصيروا أولا مهرة وجيدين في عملهم، فإنهم قد ينتظرونها حتى يعيل صبرهم».

إن الشعب اليهودي، الذي شكل توقه وكفاحه من أجل الحرية نموذجا للعالم بأسره، لا يمكن له أن يساهم- أو أن يقبل ضمنا- في إذلال وقمع شعوب أخرى؛ ولا يمكن له أن يتجاهل استغاثة المضطهدين فقط لأن مضطهديهم يعرضون عليه صداقتهم، كما لا يمكن له أن يجيز لنفسه القبول بظهور وتغذية أنماط تفكير وأمزجة مناهضة للديمقراطية، تستخف بكرامة الإنسان البسيط وبمطالب الجماهير العريضة.

---

(*) رئيس تحرير مجلة «تخيلت» الصادرة عن «مركز شاليم» التابع لليمين المحافظ في إسرائيل. هذا المقال ظهر كمقال افتتاحي في عدد المجلة الصادر في ربيع ٢٠١١. ترجمة خاصة.

### مقابلة خاصة مع السكرتير العام لحركة "السلام الآن"

# ياريف أوبنهايمر لـ "المشهد الإسرائيلي": تهديد ليبرمان بإلغاء الاتفاقيات مع الفلسطينيين وهمي وغير قابل للتنفيذ

## الضغوط الأميركية والأوروبية على إسرائيل ما زالت غير كافية كي يغيّر نتنياهو سياسته بشكل ملموس

كتب ب. ضاهر:

يتحسب الإسرائيليون من المسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة في أيلول المقبل للحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية. وهم يتحسبون بالأساس من احتمال اندلاع مظاهرات ومواجهات بين الفلسطينيين وأجهزة الأمن الإسرائيلية، أو حتى من احتمال اندلاع انتفاضة ثالثة. وتفيد تقارير صحافية بأن الجيش والشرطة الإسرائيليين يتدربان على مواجهة مثل هذه الاحتمالات. لكن في الوقت ذاته، تمتنع حكومة إسرائيل برئاسة بنيامين نتنياهو عن القيام بأية خطوة في اتجاه إبعاد هذه التخوفات. وأعلن نتنياهو عن رفضه مبادرتي سلام فرنسية وأوروبية، كما أنه رفض خلال تواجده في الولايات المتحدة احتمال استئناف المفاوضات بالاستناد إلى رؤية الرئيس الأميركي، باراك أوباما، بالتفاوض على حدود العام ١٩٦٧. وزعم نتنياهو أن حدود العام ١٩٦٧ "غير قابلة للحماية".

وتعرض نتنياهو خلال جلسة للهيئة العامة للكنيست، الأسبوع الماضي، لانتقادات شديدة من جانب رئيسة حزب كاديما والمعارضة، تسيبي ليفني. فقد اتهمته ليفني بأنه يقود إسرائيل إلى عزلة دولية وإلى "هوة سحيقة" ووصفت حكومة نتنياهو بأنها "جبهة رفض" لعملية السلام.

من جانبه هدد رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" ووزير الخارجية، أفيغدور ليبرمان، خلال لقائه مع مفوضة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، كاترين أشتون، في القدس يوم الجمعة الماضي، بأنه إذا توجه الفلسطينيون إلى الأمم المتحدة في أيلول، فإن إسرائيل ستلغي اتفاقيات أوسلو والاتفاقيات الموقعة الأخرى بينها وبين الجانب الفلسطيني. وادعى أن الفلسطينيين لا يريدون العودة إلى المفاوضات. وجاءت أقوال ليبرمان في الوقت الذي حاولت فيه أشتون إقناعه بمبادرة الاتحاد الأوروبي لاستئناف المفاوضات استنادا إلى حدود العام ١٩٦٧.

وأكد السكرتير العام لحركة "السلام الآن" الإسرائيلية المناهضة للاحتلال والاستيطان، ياريف أوبنهايمر، في حديث لـ "المشهد الإسرائيلي"، أن تهديد ليبرمان بإلغاء الاتفاقيات غير قابل للتنفيذ وأنه تهديد وهمي. وقال "أعتقد أن ليبرمان نفسه أيضا يعرف أن هذا التهديد غير قابل للتنفيذ. وإلغاء اتفاقيات أوسلو بالنسبة لإسرائيل، وأنا أعارض ذلك، يعني به أنه يعتقد أن السلطة الفلسطينية ستُحل وأن الجيش الإسرائيلي سيعود إلى كل قصبة وكل شارع في الضفة الغربية. وهذا أمر لا يخدم المصلحة الفلسطينية، وبكل تأكيد لا يخدم المصلحة الإسرائيلية، لا الأمنية ولا الدبلوماسية. لذلك فإن هذا التصريح يبدو لي على أنه قول آخر يفتقر إلى أي مضمون أو إلى أي شيء جدي".

(*) "المشهد الإسرائيلي": أي أنه تهديد وهمي لا أكثر.

أوبنهايمر: "نعم، بالتأكيد. فالسلطة الفلسطينية وسيطرتها في الضفة تخدم مصالح الجميع. لذلك فإني لا أرى أن هناك احتمالا، تدفع باتجاهه حكومة إسرائيل بالذات، للعودة إلى تحمل الأعباء هناك. وهذا قد يحدث إن وصل الوضع إلى حد المواجهة العسكرية. لكن الجانبين تعلما عبرة قاسية من الانتفاضة الثانية".

(*) لكن هل بإمكان إسرائيل، من الناحية الفعلية، أن تلغي اتفاقيات أوسلو بشكل أحادي الجانب؟

أوبنهايمر: "لا. حسبما أعرف هذا غير ممكن. لا يمكنها القيام بذلك من ناحية القانون الدولي ولا من الناحية الفعلية. وعلينا أن نتذكر أنه على الرغم من أن اتفاقيات أوسلو هي بين إسرائيل والفلسطينيين، لكن منذ توقيع هذه الاتفاقيات أصبحت ضالعة في هذه المنطقة عشرات الدول وهيئات دولية والكثير من المال الذي يصل من الدول المانحة، ولن توافق أي دولة مانحة، لا بريطانيا ولا اليابان ولا الولايات المتحدة، على أن ترى الاستثمارات التي رصدتها تذهب هباء بسبب قرار سياسي إسرائيلي".

(*) وإسرائيل نفسها لم تطبق في الواقع اتفاقيات أوسلو أو اتفاقيات أخرى أبرمتها مع الفلسطينيين؟

أوبنهايمر: "ما كان يسهل على إسرائيل تطبيقه قامت بتطبيقه، أي منح السلطة الفلسطينية صلاحيات وإدارة ذاتية وزيادة قوة الفلسطينيين ومنحها حرية سياسية معينة. لكن لا يوجد تطبيق للبنود التي تنص على ألا ينفذ الجانبان خطوات أحادية الجانب لفرض وقائع على الأرض، وهذا يتمثل ببناء المستوطنات من الجانب الإسرائيلي. وفي هذا السياق نحن نقول إن إسرائيل بنت مستوطنات منذ اتفاقيات أوسلو أكثر من الفترة التي سبقت الاتفاقيات وحتى أنها ضاعفت حجم المستوطنات وعدد المستوطنين بعد اتفاقيات أوسلو".

(*) رئيسة حزب كاديما والمعارضة الإسرائيلية، تسيبي ليفني، قالت في الكنيست، الأسبوع الماضي، إن نتنياهو يقود إسرائيل نحو العزلة في العالم وإلى هوة سحيقة. إلى أي حد يعمل العالم، وخصوصا الولايات المتحدة وأوروبا، ضد سياسة نتنياهو؟

أوبنهايمر: "يصعب القول إلى أي مدى هم يعملون ضد سياسة نتنياهو. لكن في أوروبا والولايات المتحدة يواجهون معضلة قاسية جدا. لأنهم من جهة، يريدون جدا أن يروا تقدما سياسيا وحل الصراع، ومن الجهة الثانية، لا يريدون دفع الجانب الفلسطيني ولا حكومة إسرائيل إلى الزاوية. ولذلك يتصرف الأميركيون والأوروبيون بحذر بالغ ويحاولون، لأسفي، عدم إثارة غضب إسرائيل أكثر مما ينبغي. لذلك فإني أشعر أنه توجد ضغوط على إسرائيل، لكن هذه الضغوط ما زالت غير كافية من أجل أن يغير نتنياهو سياسته بشكل ملموس".

(*) هذا يعني أن إسرائيل ليس معزولة في العالم؟

أوبنهايمر: "لا. هي ليست معزولة في العالم، اليوم، لكن مكانتها آخذة بالتراجع. أي أننا لا نعاني من عزلة دولية، وإنما نحن في مكان تتراجع فيه مكانة إسرائيل في العالم، كدولة عادلة. ونحن نرى هذا في أوروبا بالأساس، وبالطبع في أميركا الجنوبية، وبشكل أقل قليلا في الولايات المتحدة. وهذه عملية طويلة حتى تصل إسرائيل إلى عزلة دولية، وليس أمرا يحصل بصورة مباشرة. ولذلك فإن إسرائيل ليست معزولة لكنها ليست في الوضع نفسه الذي كانت تتمتع به قبل سنوات. لكن السلطة الفلسطينية وقدرتها على أن تكون عاملا يتمتع بمصداقية وقويا وبراغماتيا جدا هو أمر يجعل إسرائيل لاعبا أقل قوة في الحلبة الدولية. وقد ازدادت قوة أبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) كثيرا في العالم على حساب دولة إسرائيل. لكن إسرائيل ما زالت غير معزولة في العالم. ولا تزال غالبية دول العالم تدرك أن حل الصراع هو أمر معقد وشائك ولا ترى بإسرائيل أنها العامل الإشكالي الوحيد أو العامل السلبي الوحيد".

(*) الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس عبر مؤخرا عن قلقه من إمكان نهاية وجود إسرائيل كدولة ذات طابع يهودي، أي أنه أراد التحذير من الدولة الثنائية القومية. هل يعني تصريح بيريس، الذي يوصف في إسرائيل أنه "المتفائل الأبدي بالسلام"، أنه سئم من نتنياهو وسياسته؟

أوبنهايمر: "لا. لا أعتقد أنه سئم من نتنياهو، حتى الآن. لكن شمعون بيريس يقول رأيه بين حين وآخر، لكنه لا يفعل أكثر من ذلك. وأنا أعتقد أن لبيرس دورا هاما، لكني لست واثقا أنه يفعل ما فيه الكفاية. بإمكانه أن يفعل أكثر من ذلك. والآن يوجد تخوف كبير جدا في الجانب الإسرائيلي من أيلول. وهناك تخوف من المستقبل ومن أنه لن يكون هناك تقدم سياسي ومن أنه بعد عشرين أو ثلاثين عاما لن نتمكن من الانفصال عن الفلسطينيين وإقامة دولتين، وأن نضطر جميعنا إلى العيش في دولة واحدة منقسمة. وهذا التخوف موجود لدي ولدى رئيس الدولة، وهذا الأمر ما زال غير مترجم إلى ضغط سياسي على نتنياهو كي يجري تغييرا في سياسة الحكومة".

(*) ما هو موقفكم في حركة "السلام الآن"، كممثلين لليسار في إسرائيل، حيال المسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة للحصول على اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية في أيلول المقبل؟

أوبنهايمر: "نحن في حيرة. من جهة، لا نريد أن يكون أيلول شهرا آخر لا يجري فيه أي شيء، وأن يتمكن الاحتلال الإسرائيلي من البقاء والانتصار. من الجهة الثانية نحن لا نريد عنفا. فنحن نخشى جدا من عنف في جانبنا وفي الجانب الفلسطيني أيضا. ونحن خائفون جدا من أن المظاهرات قد تتدهور بسرعة إلى أعمال عنف واندلاع انتفاضة ثالثة. الخطر الكامن هنا كبير جدا، ولا نريد أن يفقد الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي كل ما تم بناؤه خلال السنوات الأخيرة، مثل الثقة والاقتصاد وخصوصا سقوط قتلى، بعدما انخفض عدد القتلى في الجانبين خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير جدا. ولذلك فإننا نخشى من أن نبقى في الوضع القائم، بدون مفاوضات وبدون ضغوط وبدون أي تحرك في العملية السياسية".

(*) أنتم في "السلام الآن" تراقبون المشاريع الاستيطانية. وقد قرر وزير الداخلية الإسرائيلية، إلياهو يشاي، الأحد، المصادقة على إضافة غرفة لكل بيت من ألفي بيت في مستوطنة "رامات شلومو" في القدس الشرقية. ماذا يعني هذا القرار؟

أوبنهايمر: "رامات شلومو قريبة جدا من القدس الغربية وعلى الأرجح أنه في أي اتفاق سيتم ضمها إلى إسرائيل. لكن ما زالت الآن موجودة في الجانب الشرقي من الخط الأخضر، وإذا كان يجب اتخاذ قرار كهذا فإنه يجب اتخاذه بعد توقيع اتفاق مع الفلسطينيين وليس الآن. لكن هذا القرار ينسجم مع سياسة حكومة إسرائيل التي تعمل على فرض وقائع على الأرض في القدس الشرقية والسيطرة على المزيد من الأماكن. وهذه أيضا محاولة من جانب يشاي لكسب تأييد سياسي في اليمين الإسرائيلي. لكني لا أعتقد أن هذا قرار كارثي لأن الحديث يدور عن إضافة غرفة للمساكن، والمشكلة هي أنه طالما لا توجد عملية سياسية ولا يوجد اتفاق فإن أشخاصا مثل يشاي يتخذون قرارات كهذه".

(*) هل الاحتجاج على صفحة في الشبكة الاجتماعية "فيسبوك" ضد رفع سعر جبنة "كوتيج" ومنتجات الألبان الأخرى يدل على أن الإسرائيليين لم يعودوا يحتجون في الشارع؟

أوبنهايمر: "لا اعتقد أن الأمور بهذا الشكل. وأعتقد أنه إذا كان هناك سبب حقيقي للاحتجاج الشعبي فإن الجمهور سينزل إلى الميادين للتظاهر. وفقط قبل ثلاثة أسابيع نجحنا في تجنيد قرابة عشرة آلاف شخص لمظاهرة في تل أبيب بمناسبة الذكرى السنوية للاحتلال. وهذا يعني أن الموضوع السياسي ما زال الموضوع الأهم الذي بإمكانه إخراج الأشخاص من البيت ودفعهم إلى التظاهر. وقضية (الجندي الإسرائيلي الأسير في قطاع غزة) غلعاد شاليت هو أيضًا موضوع يدفع الناس إلى التظاهر".

# إسرائيل أصبحت في صدارة قائمة الدول المنتجة للأسلحة في العالم!

أفادت تقارير صحافية إسرائيلية الأسبوع الفائت أن حجم مبيعات شركات إنتاج الأسلحة الإسرائيلية وصل إلى ٧ر٢ مليار دولار في السنة، وأن إسرائيل أصبحت في صدارة قائمة الدول المنتجة للأسلحة في العالم إلى جانب كل من الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا.

وقالت صحيفة "غلوبس" الاقتصادية إنه تم نشر هذه المعطيات الآن في مناسبة افتتاح معرض الأسلحة السنوي في العاصمة الفرنسية باريس، والذي يشترك فيه وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك.

وتعرض الشركات الإسرائيلية في الجناح الذي أقامته دائرة الصادرات الأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية (سيباط) في معرض باريس أجهزة دفاعية حديثة يتم وضعها على آليات مدرعة ومنظومات صاروخية متطورة وأقمار اصطناعية لغرض التجسس وشبكات اتصال عسكرية ورادارات متطورة ووسائل مراقبة وسيطرة وطائرات بدون طيار.

ويتوقع أن يزور معرض الأسلحة الباريسي ٤٠٠ ألف شخص للاطلاع على أحدث الصناعات العسكرية.

وقال المدير العام لإحدى شركات الصناعات الأمنية لصحيفة "غلوبس" إن المعرض الباريسي هو "صرعة' المعارض الأمنية في العالم، وهذا هو الحدث الأكثر قدسية في العالم في هذا المجال بالنسبة لشركة أمنية تتعامل مع سوقها بصورة جدية، وليس مهما مدى كبر الشركة وحجم إنتاجها لكن إذا لم تتواجد في المعرض الباريسي فإنك غير موجود، إلا أنه حتى عندما تكون موجودا فإنك محاط بشركات عالمية عملاقة ولذا يتعين عليك أن تبرز في المعرض وأن تجذب الأنظار إليك".

وتشير التوقعات في إسرائيل إلى أن أكثر ما سيجذب أنظار زوار الجناح الإسرائيلي هذا العام هو منظومة "القبة الحديدية" لاعتراض الصواريخ القصيرة المدى، ومنظومة "معطف الريح" التي توضع في الدبابات وتحميها من القذائف المضادة للمدرعات.

والجدير بالذكر أن كلتا المنظومتين استخدمتا عسكريا خلال آخر فترة توتر في منطقة الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة قبل شهور قليلة، وأعلنت إسرائيل في أثنائها أن "القبة الحديدية" نجحت في اعتراض ٩ صواريخ من طراز "غراد" تم إطلاقها من القطاع، وأن منظومة "معطف الريح" منعت إصابة دبابة إسرائيلية بقذيفة أطلقها مسلحون فلسطينيون.

كذلك تتوقع إسرائيل أن تلفت نظر زوار المعرض الباريسي منظومة "العصا السحرية" لاعتراض الصواريخ المتوسطة المدى والتي ما زالت قيد التطوير.

وقال المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية أودي شاني إن "عرض المنظومات بعد النجاح الكبير الذي حققته القبة الحديدية سيشكل محركا لنمو إضافي للصادرات الأمنية الإسرائيلية"، ما يعني أن الأنباء التي تحدثت عن اعتراض "القبة الحديدية" للصواريخ التي أطلقتها الفصائل الفلسطينية كانت بمثابة أفضل تسويق لهذه الأنظمة العسكرية الإسرائيلية.

كذلك تعتزم شركة "إلبيت" للأجهزة الإلكترونية العسكرية وأجهزة الاتصالات العسكرية عرض منتجات جديدة ومتطورة من صنعها وبينها اختراع جديد باسم "السيطرة الميدانية" والذي يمكن قوة عسكرية من السيطرة عن بعد على منطقة محددة.

وستعرض "إلبيت" في المعرض الباريسي أيضا منظومة أطلقت عليها اسم "سي ميوزيك" والتي يتم وضعها في مؤخرة طائرة مدنية وتحميها من إطلاق صواريخ كتف باتجاهها، وهذه منظومة فريدة من نوعها في العالم ويتم تشغيلها بواسطة أشعة ليزر تشوش مسار الصاروخ الموجه نحو الطائرة.

وستعرض الصناعات الجوية الإسرائيلية منظومة "باراك ٨" وهي منظومة صاروخية مضادة للطائرات، بالإضافة إلى منظومتي اعتراض الصواريخ الطويلة المدى "حيتس ٢" و"حيتس ٣" وصواريخ مدفعية حديثة من طراز "لورا" و"منتار".

وستكشف الصناعات الجوية الإسرائيلية لأول مرة عن القنبلة الحديثة من طراز "MLGB" والتي بالإمكان تحميلها على أنواع عديدة من الطائرات المقاتلة وتنغلق على الهدف بعد إلقائها بتوجيه أشعة ليزر أو بتعليمات GPS، ويقول المسؤولون في الصناعات الجوية الإسرائيلية إن دقة هذه القنبلة عالية للغاية بالإضافة إلى أنها قنبلة خفيفة الوزن نسبيا ومناسبة للاستخدام لدى قصف مناطق مأهولة بالسكان.

وستفتح الصناعات العسكرية الإسرائيلية "غرفة صفقات" في الجناح الإسرائيلي في المعرض سيديرها المدير العام لهذه الصناعات آفي فلدر، وسيتم عرض منظومة "رفائيم" (أي الأشباح) وهي منظومة عسكرية متطورة للقتال في مناطق مأهولة بالسكان، كما أنها ستعرض صواريخ جو – أرض من طراز "دليلة" وقذائف صاروخية بالإمكان تعديل مسارها بعد إطلاقها وتعتبر بالغة الدقة في إصابة الأهداف.

وقال المدير العام لمعهد الصادرات الإسرائيلية آفي حيفتس إن نحو ١٥ شركة أمنية إسرائيلية ستشارك في المعرض الباريسي.

# "إسرائيل معنية بفتح صفحة جديدة مع تركيا"!

(*) رأت التحليلات الإسرائيلية لنتائج الانتخابات التشريعية في تركيا، التي أسفرت عن فوز حزب "العدالة والتنمية" بأكثرية مقاعد البرلمان في هذا البلد، في معظمها، أن هذه النتائج تشكل دليلاً على إمكان استمرارية سياستها الخارجية أكثر من كونها دليلاً على إمكان تغيّر المفاصل الرئيسة لهذه السياسة، مع ضرورة مراعاة أن حجم انتصار حزب رئيس الحكومة الحالية رجب طيب أردوغان ذي الميول الإسلامية لم يكن في مستوى التوقعات السابقة، الأمر الذي ربما يكون بمثابة قيد آخر عليه.

لكن في موازاة ذلك أبرزت هذه التحليلات معطى آخر يعبر عن "التفاؤل" هو "الربيع العربي"، مشدّدة على أنه يتسبب منذ الآن بانتهاج تركيا سياسة خارجية أكثر حذرًا من السياسة التي انتهجتها إلى الآن، وتستند إلى زيادة التنسيق مع الولايات المتحدة.

وكشفت مصادر إعلامية إسرائيلية مقرّبة من المؤسسة السياسية أن الرئيس الأميركي باراك أوباما يبذل "جهودًا جبارة" لدى سلطة أردوغان لإقناعها بإلغاء قافلة السفن التي تنوي التوجه في أواخر الشهر الحالي إلى قطاع غزة من جهة، وبالابتعاد عن كل من سورية وإيران من جهة أخرى، مؤكدة أن أهم هدف تنطوي عليه هذه الجهود يتمثل في فتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية بين تركيا وإسرائيل، والتي تعرضت للاهتزاز في إثر عملية السيطرة على أسطول الحرية الذي كان متجهًا إلى غزة في أيار ٢٠١٠.

ولا يجوز أن نقرأ تصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في روما غداة ظهور نتائج الانتخابات التركية، والتي حرص فيها على تأكيد أن إسرائيل غير معنية باستمرار توتر علاقاتها مع تركيا، وتتطلع إلى ترميم هذه العلاقات وإعادتها إلى مجراها الطبيعي مشددًا على أن إسرائيل ليست مسؤولة عن تدهور العلاقات بينها بين تركيا، إلا في إطار تيسير الجهود الأميركية السالفة.

من ناحيته قال نائب وزير الخارجية الإسرائيلية داني أيالون إن نتائج الانتخابات في تركيا التي أسفرت عن فوز حزب أردوغان قد تشكل فرصة لفتح صفحة جديدة بين إسرائيل وأنقرة.

وقال أيالون للإذاعة الإسرائيلية العامة إن "نتائج الانتخابات في تركيا من شأنها أن تشكل فرصة لفتح صفحة جديدة في العلاقات مع أنقرة إذا ما طرحت هذه سياسة عقلانية ومتوازنة ومسؤولة أكثر إزاء إسرائيل".

ولفت أيالون إلى التحالف الإستراتيجي الذي كان يميز العلاقات بين إسرائيل وتركيا قبل الحرب على غزة في نهاية العام ٢٠٠٨ وبداية العام ٢٠٠٩ قائلاً إن "إسرائيل وتركيا كانتا صديقتين وتتشاركان في المصالح إلى ما قبل سنوات قليلة، وهذه المصالح لم تتغير".

وكانت آخر محادثات ثنائية مباشرة بين تركيا وإسرائيل في أواخر العام الفائت قد تعثرت بسبب رفض هذه الأخيرة مطلب أنقرة الاعتذار عن قتل تسعة أتراك اشتركوا في أسطول الحرية. وتطرح تركيا الاعتذار باعتباره واحدًا من مطلبين لتجاوز الأزمة، ويتمثل ثانيهما في دفع تعويضات للجرحى وعائلات ضحايا الهجوم على هذا الأسطول.

وفي ذلك الوقت جرى التلميح إلى أن رفض إسرائيل هذين المطلبين يعود إلى تمسكها بأمل "حدوث تغيير في السلطة الحاكمة في تركيا في الانتخابات التشريعية"، وإلى خشيتها من أن يفسر أي "تنازل إسرائيلي" في موضوع الاعتذار والتعويض على أنه إنجاز لرئيس الحكومة التركية وحزبه. وما يتبيّن الآن هو أن مكانة أردوغان السياسية في تركيا قوية وراسخة بمعزل عن أي إنجازات قد يتم تحقيقها في الموضوع الإسرائيلي.

### قائد سلاح البحرية: سنمنع وصول أسطول الحرية الثاني إلى غزة

على صعيد آخر هدد قائد سلاح البحرية الإسرائيلي الجنرال إليعازر ماروم مساء أول من أمس الأحد بمنع وصول أسطول الحرية الثاني إلى شواطئ غزة، ووصفه بأنه أسطول "الكراهية" وبأنه "استفزازي" وأن غايته هي نزع الشرعية عن إسرائيل.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن ماروم قوله خلال حفل انتهاء دورة لجنود الغواصات التابعة للسلاح إن "سلاح البحرية سيمنع ويستمر في منع وصول قافلة (سفن) الكراهية والتي تهدف إلى الاحتكاك مع مقاتلي الجيش الإسرائيلي والقيام باستفزاز إعلامي ونزع الشرعية عن دولة إسرائيل".

وتتوقع إسرائيل أن ينطلق أسطول الحرية الثاني لكسر الحصار عن غزة في أواخر الشهر الحالي.

ودعا ماروم جميع الجهات في إسرائيل وخارجها إلى وضع كل ثقلها من أجل منع انطلاق أسطول الحرية الثاني الذي وصفه بعبارة "قافلة الاستفزاز".

وادعى ماروم أن هذه "القافلة تسمح لحماس بالتزود بكميات غير محدودة من الأسلحة وفرض الإرهاب على دولة إسرائيل".

ويجري سلاح البحرية الإسرائيلي في الفترة الأخيرة تدريبات على السيطرة على أسطول الحرية ومنعه من الوصول إلى شواطئ غزة. وكانت وحدة الكوماندوس التابعة لهذا السلاح قد سيطرت على أسطول الحرية الأول في المياه الدولية في البحر المتوسط في ٣١ أيار الفائت وقتلت ٩ ناشطين أتراك وأصابت عشرات آخرين بجروح.

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية
«مدار»

الآن في الأسواق ... الآن في الأسواق

أسرى في لبنان

الحقيقة عن حرب لبنان الثانية

إعداد: برهوم جرايسي

# بحث علمي جديد يحذر من تراجع قطاع التقنية العالية- أحد أركان الاقتصاد الإسرائيلي

**البحث أعدته «مؤسسة شموئيل نئمان» بالتعاون مع معهد «التخنيون» ومكتب الإحصاء المركزي في سنوات التسعين كانت صناعات التقنية العالية تعتبر «قطار النمو» الاقتصادي ومُركبا أساسيا له وهذا تراجع بشكل حاد الحكومة تراجعت في دعمها لهذا القطاع لتقفز مكانه قطاعات أخرى أعلى معدلات الرواتب نجدها في هذا القطاع الذي يغيب عنه «الحريديم» في حين أن العرب مغيبون**

قبل نحو ثلاث سنوات نشرت مجلة «إيكونوميست» الاقتصادية البريطانية تقريرا شاملا بمناسبة الذكرى الستين لقيام إسرائيل، وقد أثار في حينه ضجة في إسرائيل، إذ قال إن محركات النمو الاقتصادي في إسرائيل ضعيفة، على الرغم مما سجله الاقتصاد من نمو في السنوات الأخيرة، وجاء في ذلك التقرير أن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد في السنوات الأخيرة «على الفرصة السانحة والعابرة في ثورة التقنية العالية، ولذا فإن الاقتصاد الإسرائيلي غير مهيأ كما يجب لمواجهة الأزمات المستقبلية».

وحسب التقرير ذاته، فإن الاقتصاد التقليدي، بمعنى الإنتاج والخدمات العادية، لا يزال متخلفا من عدة نواح، ومن بينها معدلات الإنتاجية، إلى جانب أن نسبة المشاركة في سوق العمل بالمجمل في إسرائيل متدنية وضعيفة (٥٦٪).

ولكن منذ صدور ذلك التقرير حدث ما يمكن أن يشكك فيه، وهو أن إسرائيل واجهت بقوة الأزمة الاقتصادية العالمية، التي انعكست على اقتصادها لبضعة أشهر، وسرعان ما خرجت منها وعادت إلى مسار النمو بسرعة فائقة، فاقت مسارات النمو في الدول المتطورة في العالم.

وهنا أيضا ظهرت الـ«لكن»، ففي الأيام الأخيرة صدر تقرير بحثي في إسرائيل يصب في نفس الاتجاه الذي تكلم عنه تقرير مجلة «إيكونوميست»، ويحلل توجهات الصناعة التكنولوجية العصرية في إسرائيل، وهو بحث صادر عن «مؤسسة شموئيل نئمان» لأبحاث السياسات الحكومية، وجرى بالتعاون مع مكتب الإحصاء المركزي ومعهد التطبيق الهندسي «التخنيون» في حيفا، والذي يعتبر من أرقى الجامعات الإسرائيلية، وقد زود المعهد البحث برؤية بعيدة للصناعات التكنولوجية، وهذا ما يضفي على التقرير أهمية خاصة جدا.

وتقول صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس» التي استعرضت البحث بشكل مطول، إن البحث يكشف عن «نقطة قلق»، وهي أن صناعة التقنية العالية في إسرائيل لم تعد «قطار النمو»، وحتى أنه في العقد الأخير لم تعد تلك الصناعة بمثابة المؤثر الأساس على الاقتصاد.

ويقول البحث إن صناعات التقنية العالية برزت على مدى العقدين الماضيين، وكانت على رأس محركات النمو الاقتصادي، وباتت طموح الصناعات العصرية الإسرائيلية، وأكدت التوقعات أنها ستقود الاقتصاد الإسرائيلي كله إلى وضعية أفضل، وأنها لن تبقى منحصرة في ١٥٠ ألفا إلى ٢٥٠ ألف عامل فيها، وبعد أن توقع البعض بأن يتغلغل هذا القطاع في شرائح اجتماعية أخرى، ويخرجها من دوائر اقتصادية اجتماعية أضعف، يظهر الآن أن «قطارها» قد تم لجمه لأسباب عدة، وهناك من بات تأثيره على الاقتصاد الإسرائيلي أقوى، وبالذات الاستثمارات المالية في أسواق المال الإسرائيلية.

### بدء التراجع

ويقول التقرير إن صناعات التقنية العالية التي برزت بقوة في مطلع سنوات التسعين، ظهرت كاقتصاد متين قادر على أن يدعم نفسه بنفسه، وأن يكون ركنا أساسيا كبيرا في الاقتصاد الإسرائيلي، وهذا ما استمر فعلا لسنوات عديدة، ولكن لاحقا، وحسب التقرير ذاته، تراجع حجم الدعم الحكومي، كما تراجعت الاستثمارات طويلة المدى، واقتصرت الاستثمارات على مشاريع صغيرة وعينية ومضت عدة سنوات حتى جرى استيعاب أن هذه التغيرات انعكست على مستقبل صناعات التقنية العالية.

ويشير التقرير إلى أن العام ٢٠٠٠ كان العام الفاصل بين عهدين لصناعات التقنية العالية، فحتى ذلك العام كانت وتيرة النمو في صناعات التقنية العالية عالية جدا نسبيا، ولكن بعد ذلك النمو تراجعت وتيرة النمو، وباتت مساوية لوتيرة ونسب النمو في الاقتصاد الإسرائيلي ككل، ولهذا فإن حصة صناعات التقنية العالية اليوم من الناتج المحلي مشابهة للحصة التي كانت عليها قبل ١١ عاما، أي في العام ٢٠٠٠.

وهذا الاستنتاج يبرز بشكل خاص في الجمود الذي بدأ في العام ٢٠٠٥، «فبعد أن تفجرت الفقاعة في العام ٢٠٠٠»، حسب تعبير التقرير، بدأت صناعات التقنية العالية تعاني من تراجع حصتها من الناتج المحلي العام، ولكن بعد العام ٢٠٠٥ نجحت هذه الصناعات في أن تعود إلى مسارها السابق، ورغم ذلك فإنها لم تواصل مسيرة التحسن، وأقصى ما وصلت إليه في العام الجاري هو أن نمو هذه الصناعات بات مساويا لوتيرة النمو في باقي قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي.

يذكر في هذا المجال أن أول قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي التي تأثرت مباشرة من الأزمة الاقتصادية العالمية كان قطاع صناعات التقنية العالية، وهذا انعكس من خلال فصل آلاف العاملين وتقليص رواتب من تبقى، ولكن من جهة أخرى، فإن أولى مؤشرات خروج الاقتصاد الإسرائيلي من الأزمة الاقتصادية العالمية، كانت أيضا في هذا القطاع الهام في الاقتصاد المحلي.

ويقول التقرير إن صناعات التقنية العالية كانت محركا أساسيا في قطاع الصادرات الإسرائيلية، ولكن في السنوات العشر الأخيرة تراجع دور هذه الصناعات في محركات الصادرات الإسرائيلية.

وتقول المحللة الاقتصادية عنبال أوربـاز إن مكانة إسرائيل كدولة رائدة عالميا في مجال التقنية العالية تواجه خطرا، فاللوائح والرسوم البيانية التي تظهر من البحث المذكور تطرح أسئلة تتعلق بمستقبل «قطار نمو الاقتصاد الإسرائيلي»، فمن جهة، لم تستمر الحكومة في سياسة الدعم المكثف، ومن جهة أخرى، فإن التغيرات العالمية أدت إلى تعزيز قوة الدول المنافسة، وبالأساس في الشرق الأقصى في آسيا، ولهذا ليس صدفة أن البحث إياه يقول إن مستقبل صناعات التقنية العالية في إسرائيل بات ضبابيا، وليس واضحا كما كان من قبل.

ويقول أستاذ الاقتصاد الدكتور يعقوب شاينين إن الإمكانيات الموجودة في قطاع صناعات التقنية العالية ضخمة جدا، والمطلوب هو دعمه، وعلى الأقل العودة إلى وتيرة الدعم الحكومي الذي كان قائما في سنوات التسعين. ويضيف أن صناعات التقنية العالية كانت كالقطار الذي يسير بسرعة ٢٠٠ كيلومتر، ثم تركوه فجأة، وهو يواصل سيره ولكن بسرعة أقل، وهناك من لا يستوعب بعد هذا التباطؤ.

### تشغيل ١٠٪ من القوى العاملة وتغييب العرب

ويظهر من البحث المذكور أن قطاع التقنية العالية استوعب ١٠٪ من العاملين في إسرائيل، وهم يكسبون ضعفي معدل الرواتب، ولهذا يسأل البحث هل بات قطاع صناعات التقنية العالية مصدرا لتوسيع الفجوات الاجتماعية في المجتمع في إسرائيل، أم إنه قادر على التغلغل في الشرائح المتوسطة والفقيرة وانتشالها من الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية التي تواجهها؟.

وحسب التقرير فإن معدل الرواتب في قطاع التقنية العالية في العقدين الأخيرين تراوح ما بين ١ر٧ إلى ضعفي معدل الرواتب العام في إسرائيل، وهذا صحيح إلى الآن.

في المقابل فإن خبراء اقتصاديين اختاروا إعفاء قطاع التقنية العالية من المسؤولية، وادعوا أن المشكلة ليست في هذا القطاع الاقتصادي، بل في قطاعات اجتماعية وشرائح سكانية، من التي يجري اعتبارها كما لو أن إنتاجها أقل، قياسا بحجم الإنتاج في ساعة العمل، وأن المشكلة تكمن أيضا في جمهور غائب عن قطاع التقنية العالية الإسرائيلي، ويقف على رأس هذا الجمهور العرب واليهود الأصوليون (الحريديم).

وهنا من أجل الدقة، يوجد فرق بين الغائب والمغيّب، ففي حين يمتنع «الحريديم» عن الانخراط في سوق العمل بشكل طبيعي، رغم المحفزات الحكومية العديدة، فإنه يجري تغييب العرب عمدا عن سوق العمل بشكل عام، ولكن بشكل خاص عن قطاعات الاقتصاد الهامة، وعلى رأسها قطاع التقنية العالية، وفقط قبل أقل من عام ظهر بحث يقول إنه من أصل ٢٥٠٠ عربي حاصل على شهادات في مجال التقنية العالية، فإن ٥٠٠ فقط يعملون في هذا المجال، كما أن قسما كبيرا منهم لا يعمل في وظيفة تلائم شهادته.

ومن يدعم هذا الاستنتاج بشكل أو بآخر هو البروفسور دان بن دافيد، رئيس مركز أبحاث السياسات الاجتماعية «طاوب»، الذي يقول لصحيفة «ذي ماركر» إنه في حين أن الحاجز الأساس الماثل أمام «الحريديم» هو العلم، فإن الجمهور العربي يواجه التمييز كحاجز أمام الدخول بشكل طبيعي في قطاع التقنية العالية.

يذكر أنه قبل نحو شهر أعلنت وزارة المالية عن خطة تقضي بتقديم دعم لشركات التقنية العالية التي تشغل مختصين عربا، وسيصل الدعم الحكومي إلى نسبة ٤٠٪ من راتب العامل العربي، وستقتصر الخطة حاليا على ٢٠٠ خريج عربي في موضوع التقنية العالية، بزعم أن هذا يندرج ضمن مشروع زيادة دمج العرب في سوق العمل، ويبقى هذا العدد هزيلا قياسا بقطاع يصل عدد العاملين فيه إلى أكثر من ١٥٠ ألف عامل.

ويستعرض البحث جوانب عدة لأسباب التراجع، ومن بينها جهاز التعليم وعدم رصد موارد كافية لتعزيز هذا الاقتصاد مستقبلا.

ولم تنشر بعد توصيات البحث كاملة، ولكن ما يفهم حتى الآن هو ضرورة استئناف الدعم الحكومي، وتغلغل قطاع التقنية العالية في شرائح اجتماعية غائبة أو مغيبة عنه.

بناية شركة أمدوكس- إحدى أكبر شركات التقنية العالية في إسرائيل- في مدينة رعنانا.

## موجز اقتصادي

### فجوات صارخة بين رواتب الشبان العرب واليهود!

أظهر تقرير نشره بنك إسرائيل المركزي في الأيام الأخيرة أن حجم الفجوات في الرواتب بين العاملين العرب واليهود، وأيضا بين حاملي الشهادات العليا، آخذ في الاتساع، والاستنتاج الأكبر هو أنه في حين أن راتب الشاب اليهودي غير الحاصل على شهادة عليا يعادل ٦٨٪ من راتب الشاب اليهودي الحاصل على الشهادة العليا، فإن معدل راتب الشاب العربي الحاصل على شهادة عليا يساوي ٥٧٪ من راتب الشاب اليهودي صاحب الشهادة العليا.

ويعالج التقرير عدة جوانب لسوق العمل، خاصة للجيل الشاب، ونسبة حصوله على شهادة عليا، ومدى انخراطه في سوق العمل، والفجوات في الرواتب. فعلى مستوى الشهادات العليا، فإنه من بين شريحة الشباب من سن ٢٨ عاما وحتى ٣٣ عاما، يظهر أن ٥٨ر٧٪ من الشباب اليهود و٦٦ر٦٪ من الشابات اليهوديات حصلوا على شهادات عليا، وفي المقابل فإن هذه النسبة تنخفض لدى الشباب العرب من نفس شريحة الجيل إلى حوالي ٢٨٪ والشابات العربيات إلى حوالي ٣٣٪.

وأول مؤشر للتمييز نجده في حجم الانخراط في سوق العمل، ففي حين أن ٦ر٨٤٪ من الشباب اليهود ذوي الشهادات العليا و٨٢٪ من الشابات اليهوديات ذوات الشهادات العليا ينخرطون في سوق العمل، فإن هذه النسبة لدى الشبان العرب هي ٢ر٨٥٪ وتنخفض بشكل حاد جدا لدى الشابات العربيات إلى ٨ر٦٥٪، وهذا أدنى من معطيات سابقة كانت تتحدث عن نسبة انخراط للشابات العربيات ذوات الشهادات العليا في سوق العمل بنسبة ٦٧٪.

أما بالنسبة للانخراط في سوق العمل من نفس شريحة العمر للذين ليس بحوزتهم شهادات عليا، فنرى أن ٥ر٧٠٪ من الشبان اليهود الذين ليس بحوزتهم شهادات ينخرطون في سوق العمل، مقابل ٦٠٪ من النساء اليهوديات، وترتفع هذه النسبة لدى الشبان العرب إلى ٣ر٧٩٪، وتهبط لدى الشابات العربيات إلى ٤ر١٥٪، ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه النسب تتعلق بسوق العمل المدني، إذ أن عدد العاملين في الجيش النظامي الإسرائيلي يغطي فجوة الانخراط في سوق العمل ويزيد.

ويتضح من هذه المعطيات حجم نسبة البطالة العالية بين العرب في شريحة جيل شبابية وهامة في فترة بناء مستقبلها وبشكل خاص عائلتها الخاصة، من سن ٢٨ عاما إلى ٣٣ عاما، فهي قرابة ١٠٪ بين الشبان العرب و٦٨٪ بين الشابات العربيات، والمعطى الأهم الذي يرد على ادعاءات المؤسسة الحاكمة بأن التقاليد تمنع انخراط النساء العرب في سوق العمل، هو أن ٢ر٣٤٪ من الشابات العربيات الحاصلات على شهادات عليا من شريحة جيل ٢٨ عاما إلى ٣٣ عاما، محرومات من العمل.

ولكن مؤشر التمييز يبرز في معدل الرواتب في هذه الشريحة الشبابية، وهذا يسري على الحاصلين على شهادات عليا، فمعدل رواتب الشبان اليهود من نفس شريحة الجيل والحاصلين على شهادات عليا بلغ ١٠٥٤٢ شيكلا، مقابل ٦٠٨٩ شيكلا للشبان العرب من نفس المواصفات، وفي حين أن معدل رواتب الشابات اليهوديات من الحاصلات على شهادات عليا هو ٧٠٤٣ شيكلا، فإن هذا المعدل ينخفض لدى الشابات العربيات إلى ٤٨٢٣ شيكلا.

وهذا يعني أن معدل رواتب الشبان العرب من رواتب اليهود هو ٧ر٥٧٪، بينما معدل رواتب الشابات العربيات من اليهوديات هو ٤ر٦٨٪، وأكثر من هذان فإن معدل رواتب الشابات العربيات الحاصلات على شهادة عليا من معدل رواتب الشبان اليهود هو ٧ر٤٥٪.

والحال ذاتها بين أولئك غير الحاصلين على شهادة عليا، فمعدل رواتب الشبان اليهود أعلى من رواتب الشبان العرب الحاصلين على شهادات عليا، ونقرأ أن معدل رواتب الشبان اليهود من نفس شريحة الجيل ٧١٨٦ شيكلا، مقابل ٥٤٢٠ شيكلا للشبان العرب، أما الشابات اليهوديات فهو ٤٣٥٩ شيكلا، مقابل ٢٧٠٥ شيكلات للشابات العربيات، وهذا يعادل ٧٠٪ من الحد الأدنى من الرواتب الذي قد يتم تعديله في الشهر المقبل.

أخيرًا فإن تقرير بنك إسرائيل المركزي يشير إلى أن مستوى التحصيل المدرسي لدى اليهود أعلى مما لدى العرب، ففي حين أن نسبة ٥٪ من الشبان والشابات اليهود الذين لم يصلوا إلى المعاهد العليا أنهوا دراستهم المدرسية في المرحلة الإعدادية، فإن نسبة الذين أنهوا المرحلة الإعدادية فقط ترتفع لدى الشبان والشابات العرب إلى حوالي ٣١٪.

### ٤ مليارات دولار - خسائر الاقتصاد من الجريمة!

قال تقرير صادر عن قسم التخطيط في وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلية إن خسائر الاقتصاد الإسرائيلي من الجريمة في العام الماضي ٢٠١٠ بلغت حوالي ٤ مليارات دولار، وهذا أقل بنسبة ٤ر٢٪ عما كانت عليه في العام الذي سبقه ٢٠٠٩، ورغم هذا الانخفاض إلا أن الخسائر الناجمة عن جرائم العنف ارتفعت في العام الماضي بنسبة ١٢٪، وبلغت ٨٢٨ مليون دولار.

وحسب التقرير فإن معدل كلفة كل جريمة في العام ٢٠١٠ بلغ قرابة ٢٥٠٠ دولار، بينما الخسائر الناجمة عن كل جريمة قتل، بالمعدل، هي ٦٢٨ ألف دولار، بينما كلفة كل جريمة جنسية بلغت بالمعدل قرابة ١١ ألف دولار، ومعدل كلفة جريمة أملاك ٢٧٠٠ دولار، ومعدل كلفة جريمة غش وخداع ١٨٦٠ دولارا.

ويتبين أن نصف خسائر الاقتصاد كان من خلال جرائم الأملاك والغش والخداع.

ويقول التقرير إن خسائر الاقتصاد الإسرائيلي من الجريمة، منذ العام ٢٠٠١ وحتى العام الماضي ٢٠١٠، بلغت بشكل إجمالي أكثر من ٤٢ مليار دولار، بسعر صرف الدولار اليوم، وهذا تقريبا يصل إلى نصف معدل الموازنة الإسرائيلية العامة السنوية في السنوات الأخيرة.

وكما يظهر فإن التقرير لم يتطرق إلى الخسائر الناجمة عن سوق المخدرات، التي تبقى في إطار التقديرات العامة، نظرا لعدم القدرة على تحديد حجم سوق المخدرات، إذ إن إسرائيل تشكل أيضا ممر طريق لتهريب المخدرات بين الشرق الأوسط والعالم.

# ثروة كبار الأثرياء في إسرائيل ازدادت بتسعة مليارات دولار خلال عام واحد!

**صحيفة «ذي ماركر» تنشر قائمة بأسماء أكبر ٥٠٠ ثري في إسرائيل الثروة الإجمالية لهؤلاء ٨٨ مليار دولار، ٣٣ مليار منها في يد أكبر ١٠ أثرياء من أصل ٥٠٠ ثري في إسرائيل هناك ثري عربي واحد جاء تدريجه في المرتبة ٤٨٩ ثروة الثري الأكبر- ٧ر٥ مليار دولار، وثروة الثري الأصغر- ٤٥ مليون دولار خلال ثماني سنوات ازدادت ثروة الأثرياء بنسبة ٢٣٨٪**

نشرت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية في الأيام الأخيرة قائمة بأسماء أكبر ٥٠٠ ثري في إسرائيل، وتبين منها أن ثروتهم الإجمالية ازدادت في العام الجاري بحوالي ٩ مليارات دولار، مقارنة عما كانت عليه في العام الماضي ٢٠١٠، ولكنها أعلى بـ ٤ مليارات دولار من العام ٢٠٠٨، في حين أن الثروة الإجمالية ازدادت في السنوات الثماني الأخيرة بنسبة ٢٣٨٪.

ويقول تقرير المجلة الشهرية للصحيفة اليومية ذاتها «ذي ماركر» إن عدد ذوي المليارات من الشيكلات، ارتفع في العام الجاري من ٣٧ ثريا في العام الماضي ٢٠١٠ إلى ٤٢ ثريا في العام الجاري، وحسب القائمة التي نشرت، فإن ثروة أكبر ٥٠٠ ثري في العام ٢٠٠٣ كانت ٣٧ مليار دولار، أما في العام الجاري فقد باتت ٨٨ مليار دولار.

ونقرأ من المعطيات أن الثروة الإجمالية ارتفعت سنويا بنسبة عالية، وكانت القفزة الأكبر في العام ٢٠٠٧، حين وصلت الثروة الإجمالية إلى ٨١ مليار دولار، بزيادة ١٦ مليار دولار عن العام ٢٠٠٦، ولكن الهبوط الأكبر كان في العام ٢٠٠٩، حين هبطت الثروة إلى ٥٢ مليار دولار، بعد أن كانت في العام ٢٠٠٨ حوالي ٨٤ مليار دولار، وهذا الهبوط كان بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية، التي طالت الاقتصاد الإسرائيلي لبضعة أشهر.

وبطبيعة الحال فإن القفزة الكبيرة التي تحققت في العام ٢٠١٠، ووصول الثروة إلى ٧٩ مليار دولار، لم تعد إلى مستوى ما قبل الأزمة الاقتصادية، وفي العام الجاري كانت الزيادة أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة، بمعنى أن مجمل الزيادة الفعلية للثروة الإجمالية، مقارنة بما كانت عليه قبل نشوب الأزمة الاقتصادية قبل نحو ثلاث سنوات، كانت بنسبة ٥ر٤٪.

أما الأثرياء العشرة الأوائل فهم: ١. عائلة فيرتهايمر- تملك ما بين ٥ر٦ مليار إلى ٥ر٧ مليار دولار؛ ٢. عائلة عوفر- ما بين ٨ر٤ مليار إلى ٣ر٥ مليار دولار؛ ٣. شيري أريسون ما بين ٥ر٤ مليار إلى ٧ر٤ مليار دولار؛ ٤. أرنون ميلتشين- ما بين ٤ر٣ مليار إلى ٩ر٣ مليار دولار؛ ٥. بيني شتاينميتس- ما بين ٣ مليارات إلى ٤ مليارات دولار؛ ٦. يتسحاق تشوفا- ما بين ٢ر٢ مليار إلى ٥ر٢ مليار دولار، وهو مرشح للقفز بثروته في السنوات القليلة المقبلة في حال بدأ ضخ الغاز من الحقول التي تم العثور عليها في البحر الأبيض المتوسط؛ ٧. غيل شفيد- ما بين ٦ر١ مليار إلى ٧ر١ مليار دولار؛ ٨. موريس كاهان- ما بين ٥ر١ مليار إلى ٦ر١ مليار دولار؛ ٩. عائلة شتراوس- ما بين ٤ر١ مليار إلى ٥ر١ مليار دولار؛ ١٠. عائلة فيدرمان- ما بين ٢ر١ مليار إلى ٣ر١ مليار دولار.

وتظهر الفجوة الكبيرة أيضا بين الأثرياء في إسرائيل، ففي حين يجري الحديث عن ثروة إجمالية من ٨٨ مليار دولار، فإن حوالي ٣٣ مليارا من هذه الثروة هي بيد أكبر ١٠ أثرياء، وفي حين أن ثروة أكبر ثري تصل إلى ٥ر٧ مليار دولار، فإن ثروة أصغر ثري تصل إلى ٤٥ مليون دولار.

كذلك فإن القائمة تخلو تقريبا من الأثرياء العرب، ففي سنوات مضت كانت هناك عائلتان وفي مراتب متدنية، إلا أن واحدة من هاتين العائلتين قامت بتوزيع ثروتها بين أبنائها، وبقي في القائمة ثري واحد هو المقاول بديع طنوس من الناصرة، الذي يملك واحدة من أكبر شركات البناء في البلاد، وهي شركة «ب. ص. ط» وتنفذ مشاريع كثيرة في الخارج وبشكل خاص في أوروبا الشرقية وغيرها، وتصل ثروة بديع طنوس إلى ٦٠ مليون دولار، ويحتل المرتبة ٤٨٩.

### أسباب ارتفاع الثروة

ويقول تقرير «ذي ماركر» إن سلسلة من المسببات ساهمت في هذا الارتفاع الكبير مقارنة مع العام الماضي ٢٠١٠، ومنها ارتفاع النمو الاقتصادي في العام الماضي بنسبة ٥ر٤٪، وهي من أعلى نسب النمو في الدول المتطورة، كذلك هناك انخفاض سعر صرف الدولار أمام الشيكل، مما يعني زيادة الكمية الدولارية للثروة الشيكلية (من شيكل) التي بحوزة هؤلاء الأثرياء، وهذا يعني من ناحية أخرى أنه في حال ارتفع سعر صرف الدولار أمام الشيكل، فإن حجم الثروة الدولارية سينخفض.

ويقول التقرير إن اكتشاف حقول الغاز قبالة شواطئ البحر المتوسط ساهم في زيادة قطاع الوقود وبشكل خاص الغاز، فقد ارتفعت أسهم الطاقة في البورصة الإسرائيلية في العام الماضي بنسبة ٢٧٪، وهذا تقريبا يساوي ضعفي النسبة التي ارتفعت بها البورصة في العام الماضي.

وفي مقال في الصحيفة ذاتها يقول المحلل الاقتصادي غاي رولنيك إن قائمة كبار الأثرياء في إسرائيل مغلقة عمليا منذ سنوات، واختار لمقاله العنوان التالي: «لا دخول إلى القائمة»، ثم كتب أن سنوات التسعين من القرن الماضي كانت سنوات العصر الذهبي للتكنولوجيا والعولمة، وكشف السوق المحلية على الأسواق العالمية، إضافة إلى تكثيف سياسة الخصخصة وزيادة المنافسة في السوق، ثم ارتفاع حاد في قطاع التقنية العالية، وكل هذا أوجد عددا جديا من الأثرياء الجدد في العالم كما في البلاد بشكل خاص.

ويتابع رولنيك كاتبا: «أما في السنوات الخمس الأخيرة، فإن شيئا ليس جيدا يحصل في الاقتصاد الإسرائيلي، فعدد المستثمرين في قطاع التقنية العالية والصناعة والقطاعات التنافسية يتراجع باستمرار، ولهذا فإن الوجوه ذاتها بشكل أو بآخر تبقى في القائمة».

ويقول رولنيك إن قائمة الأثرياء واقعة بالأساس تحت سيطرة «اللاعبين الماليين»، الذين يسيطرون من خلال البورصة على الكارتيلات والاحتكارات الجديدة، التي نشأت في العقد الأخير.

وينتبه رولنيك إلى أن شكل تعامل الجمهور مع الأثرياء تغير في السنوات الأخيرة، «والجمهور بات يود المبادرين والمستثمرين والناجحين من بينهم، ولكن في نفس الوقت فإن الجمهور لا يتحمس لأولئك الذين يبنون ثروتهم من خلال صفقات البورصة أو بواسطة حصولهم على الدعم الحكومي، أو السيطرة على شركات ليست في قطاع المنافسة».

ويختتم رولنيك مقاله كاتبا: «من حسن حظنا أن الاقتصاد ما زال في مسار النمو، كما أن البطالة في تراجع مستمر، ولذا فإن الفجوات الاجتماعية، التي هي الأكبر من بين الدول المتطورة، ما زالت بعيدة عن إثارة ململة الجمهور، ولكن في الأزمة الاقتصادية القادمة، فإننا قد نرى انهيار للوحدة الاجتماعية ولسيطرة قلة قليلة جدا من المجموعات الاقتصادية الكبيرة على السياسة وعلى قسم واسع من القطاع العام، وعندها فإن الجمهور سيطلب ثمنا من هؤلاء».

اتجاهات

إعداد: أنطوان شلحت

# رواية عبرية جديدة تروّج للانتفاض على الهوية الإسرائيلية القاتلة!

(*) تسور شيزاف (٥٢ عامًا) هو كاتب وصحافي ورحالة إسرائيلي اشتهر أكثر شيء بالتغطية الميدانية لأحداث ساخنة في أنحاء العالم في زمان وقوعها الحقيقي، كان آخرها أحداث الثورة في ليبيا، وتداعيات عملية مقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في باكستان. كما أنه ألف بضع روايات شكلت رحلاته المتعددة آصرة عضوية فيها.

وقد صدرت له أخيرًا رواية جديدة بعنوان «زوجة الطيّار الذي اختفى» تستوحي موضوعها من عملية وقوع مساعد الطيار الإسرائيلي رون أراد في الأسر بعد تحطم طائرته في لبنان قبل أكثر من ربع قرن واختفاء أعقابه منذ ذلك الوقت.

تتأسس البنية العامة لهذه الرواية من سجالات بين صوتين متداخلين: من جهة أولى صوت «روت» زوجة الطيار الذي اختفى والتي تكشف في أول صفحات الرواية أنها التقت به وقررت في إثر ذلك أن تدوّن المشاعر التي انتابتها على مدار الأعوام التي كان بالنسبة لها مفقودًا خلالها؛ ومن جهة أخرى صوت «أساف» الطيار الذي اختفى وقرّر أن يكتب رسالة مطوّلة إلى زوجته يضمنها وقائع حياته منذ أن تحطمت طائرته فوق الأرض اللبنانية، ويفسّر بواسطتها الأسباب التي حدت به إلى اتخاذ قرار الاختفاء وعدم العودة إلى إسرائيل نشدانًا لصيرورة ليست قاتمة.

وبين هذين الصوتين يقوم الكاتب برحلة انطباعية متخيّلة في ربوع لبنان تشمل وصفًا لطبيعة هذا البلد الأخّاذة ونسيجه الاجتماعي وفضائه القابل للخصب، من خلال مقارنة ذلك كله بالجدب المسيطر على فضاء إسرائيل والذي آثر بسببه أن يهجرها إلى الأبد وأن ينتفض على هويتها القاتلة وأن يستبدلها بهوية ثانية من الإقليم نفسه متحولاً إلى طبيب أعشاب في المنطقة الممتدة من البقاع إلى بعلبك.

ويتضافر الصوتان فيما بينهما، خاصة في مجال الاستعادة الرومانتيكية للماضي الذي أصبح أثرًا بعد عين، والتي أُريد منها أن تؤدي مهمة تصحيح الحاضر. وسرعان ما يتبين القارئ أن دافع السرد الأرأس لدى كل من الزوجين اللذين باعد الواقع فيما بينهما كامن في تحقيق قدر أقصى من التوازن النفسي الشخصي بغية الانطلاق منه لتوصيف واقعين متقابلين يعيشان فيهما الآن بما من شأنه أن يحيل إلى غاية المفاضلة بينهما.

وبينما تغلب على سردية الزوجة مشاعر الاستفهام والقلق بشأن مصير زوجها وأحاسيس الحزن التي لازمتها خلال مسيرة بحثها الدائب عنه والتي تنوس بين الاعتقاد بأنه أصبح في عداد الأموات وبين إلحاح هاجس داخلي بأنه ما زال حيًا يُرزق، فإن سردية الزوج لا تتطرّق على الإطلاق إلى هذه المشاعر أو الأحاسيس رغم كون الزوجة العنوان الوحيد للرسالة التي يخطها، بل تتمحور من حول ما يسميه الكاتب «موت أساف وولادة يوسف» بعد أن حمل هوية جديدة في بلده الجديد لبنان، وفي خضم صيرورة استئناسه بها تعويضًا عن هوية أصلية أفضت به إلى الحرب فالأسر فالموت، وكيف أن هذه الهوية كانت بمثابة إشارة إلى بداية حياة أخرى مشتهاة لم تفلح في أن تستهويه في البداية عندما استحوذ عليه اعتقاد فحواه أن حياته السابقة هي التي ستستمر في مكان آخر، وأن ما يتعين عليه فعله كله هو أن يحاول العودة إليها، لكنه سرعان ما تحرّر منه.

تبدو سردية الزوجة وطنية أكثر منها فردية، رغم أنها تتراءى باعتبارها انعكاسًا لمواجهة لا تخوضها زوجة فقدت زوجها وعجزت الدولة العاتية عن العثور عليه وإنما أيضًا معركة مواطنة جسورة تمارس التحدي في وجه وحش سياسي يزداد تغوّلاً يومًا بعد يوم. أمّا سردية الزوج فتبدو فردية أكثر من كونها وطنية، مع حرص لا يُوارب على إظهار لبنان فضاء أو حيّزًا قابلاً للخصب أُتيح له فيه أن ينجو من موت محقّق وأن يُبعث من ركامه كي يبني حياة أفضل. بكلمات أخرى، فإن إسرائيل في الرواية تتراءى على أنها فضاء خانق لا تتأتى عنه أي حياة جديدة تخلو من المنغصات.

ويشف الوصف في الرواية عن هذين الواقعين المتقابلين المتضادين، وعن الآفاق التي يمكن أن يحلق نحوها المخيالان المتوازيان، فبينما يظل مخيال الزوجة مراوحًا في مكانه دون أي تقدّم يذكر ويعاني من فقر الصور وسطحية لغة التعبير، فإن مخيال الزوج يحلق بعيدًا سابحًا في عالم الطبيعة الرحب وفي دواخل العمق النفساني للشخوص، وذلك كله من خلال لغة أدبية منسابة وحالمة تتنفّس المجاز، ولا يدع الكاتب أي مجال للشك في أنها نتاج بيئة جغرافية ومناخ حضاري يعوزهما بلده الأصلي.

ورأى معظم النقد الذي كتب عن الرواية إلى الآن أن حياة روت مغرقة في الأفقية وفي الموات أو الخواء نظرًا إلى أنها تمضي أساسًا وهي رهينة انتظار معرفة مآل مصير زوجها إلى درجة استحالت معها إلى أشبه بظلّ له، في حين أن أساف خاض تجربتي الحياة والموت، وعايش سيرورة اكتساب هوية جديدة وإنشاء حياة مغايرة يقف الإنسان الفرد في مركزها.

ولعل نقد المؤلف في هذه النقطة بالذات لا يطول جوهر العيش المتكدر في إسرائيل جراء واقعها السياسي والاقتصادي- الاجتماعي الكئيب فقط، وإنما يطول أيضًا دور المرأة في المجتمع القائم تحت وطأة ذلك الواقع والذي يكاد- الدور- أن ينحصر في وظائف قدرية بائسة ليس أبسطها الثكل أو الترمل أو الحياة في ظل اختفاء الزوج أو أسره.

في واقع الأمر فإن شيزاف أتى إلى الكتابة الروائية نتيجة تضافر عدد من شروط حياته الخاصة وظروف واقعه المُعاش العامة، وربما من خلال التنائي عن احتمال الصدف، سواء تلك التي تؤسس لما سيحدث لاحقا، أو تلك التي تبرّر الأفعال في ما بعد. ولا شكّ في أن ولوجه مجال أدب الرحلة فتح في وجهه نوافذ جديدة لاستبطان ما يحدث حوله، وأملكه القدرة على تفكيك ظواهر بهدف الوصول إلى محركاتها الخفيّة. وتتبدى الكتابة لديه عبر اللحظة التي يعانق فيها العالم الخارجي عالمه الداخلي، وبكلمات أخرى فإن خروجه إلى العالم كان بمنزلة عملية شحن أو اكتناز عاد بعدها إلى ذاته كي يصيخ السمع إليها.

وقبل عامين أصدر هذا الكاتب كتابًا أثار جدلاً واسعًا بعنوان «نهاية الطريق: موت الدولة»، تضمن فصول رحلة نقدية امتدت على مدار الأعوام ٢٠٠٣- ٢٠٠٦ أشار فيه إلى أن «إسرائيل عبارة عن كيانين: أرض طبيعية ودولة مغتصبة». وعملية الاغتصاب للأرض بدأت في رأيه عن طريق الأيديولوجيا الصهيونية وما رافقها من أوهام ذاتية خادعة ولا سيما الوهم أنه «ما من سبيل أمامنا سوى الاستلاب لها»، لكنها استمرت بقوة أكبر نتيجة اختلاط ما يسميه «الحلم الصهيوني- الاشتراكي القديم» بواقع الرأسمالية الإسرائيلية المتغوّلة الجديدة، التي تسببت بتواتر ظواهر تدمير الطبيعة وإهدار الموارد وإفساد كل ما من شأنه أن يساهم في بناء حياة إنسانية سويّة.

وفي سياق تقديم هذا الكتاب نوّه بأنه انتهى من تأليفه في آخر أيام حرب لبنان الثانية في صيف ٢٠٠٦ والتي جعلت الأشياء كلها أكثر دراماتيكية، معلنًا ذهوله من حقيقة أن ما وصفه في الكتاب قبل تلك الحرب كان بمثابة الأسباب الحقيقية التي وقفت وراء اندلاعها، وأن خلاصتها الأهم هي «توكيد أننا ما زلنا لا نفهم أنفسنا ولا الآخرين». وأضاف أن هذا الكتاب لا يهدف إلى تشخيص الحالة الإسرائيلية فحسب وإنما أيضًا إلى اقتراح أفق للمستقبل في صلبه التخلي عن فرضيات أساس أصبحت بالية ومحاولة النظر إلى البلد بعين إنسانية، يتأدى عنها ركل الحجج المكرورة كلها التي يتم التذرع بها للتمسك بعملية الاغتصاب. وفي ذلك الحين أهدى المؤلف كتابه إلى «الأشخاص الذين يقاتلون من أجل شخصية البلد»، وخصّ بالذكر الذين يدافعون عن سكان الكهوف والقرى في جبال الخليل، وعن سكان المضارب البدوية في صحراء النقب وسيناء، وعن ميناء يافا القديم على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، باعتبار هؤلاء جميعًا ضحايا حرب شرسة لا تنفك إسرائيل تخوضها ولا تنحصر غايتها فقط في محو المعالم الجغرافية للبلد، كما أن تداعياتها المأساوية لا تقفز عن الإسرائيلي العادي حتى وإن أصابه العمى أو التعامي عنها وعن مدلولاتها الأبعد مدًى.

الغلاف.

# «السلام الإسرائيلي» إذ يتجرّد من «أهم أرصدته»!

(*) ربما يعتبر السفير الإسرائيلي الأسبق في مصر تسفي مازائيل، الذي يعمل حاليًا باحثًا كبيرًا في «المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة»، واحدًا من أبرز المسؤولين الإسرائيليين المخوّلين بالتصريح الذين أبدوا أخيرًا الامتعاض الشديد جراء المسار الذي تنحو فيه الثورات الشعبية في العالم العربي، وخصوصًا في مصر، بسبب كونه مسارًا متنائيًا عن توقعاتهم بالتأدية إلى «نشوء ديمقراطيات تُقدم على الاعتراف بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي»، على حدّ قوله.

وقد حاول مازائيل، في سياق مقالة نشرها على الموقع الإلكتروني التابع للمركز الذي يعمل فيه في أوائل شهر حزيران الحالي، أن يوهم قراءه أن هذا المسار نجم في الأساس عما أسماه تعاظم النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك عن ازدياد قوة حركات الإخوان المسلمين وشعبيتها، كما لو أن معارضة قبول إسرائيل كدولة يهودية حكر على إيران والحركات الإسلامية، أو أنها إحدى محصلات تأثيرهما المتنامي في حلبة السياسة الإقليمية.

كما أنه لفت إلى ارتفاع الأصوات داخل مصر التي تطالب بإلغاء اتفاق السلام مع إسرائيل أو تجميده، وبوقف تزويدها بالغاز الطبيعي، مشددًا على أنه في حال حدوث ذلك فإن مصالح إسرائيل الإستراتيجية ستتعرّض إلى أضرار فادحة.

وفي وسعنا أن نرى في قوله الأخير هذا دليلاً آخر من دلائل كثيرة ما انفكت تتراكم منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير المصرية على أن «اتفاق السلام الإسرائيلي- المصري» يشكّل بالنسبة لإسرائيل بمنزلة «الرصيد الأهم» الذي بات عرضة للتلاشي، لأنه كان على مدار ثلاثة عقود ونيّف مضت على توقيعه بمثابة ركن رئيس لـ«الباكس إزرائيلي» (السلام الإسرائيلي)، وفقًا لما أكده مثلاً بصورة ليست مواربة أحد أهم منظري الأمن القومي الإسرائيلي في الآونة الأخيرة وهو الجنرال في الاحتياط غيورا أيلاند، الرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية و«مجلس الأمن القومي»، عندما أكد أنه طوال الأعوام الـ٣٢ الفائتة (أي منذ توقيع الاتفاق) كان في إمكان إسرائيل أن تشنّ حروبًا وعمليات عسكرية على أطراف عربية، بما في ذلك شنّ حربين على لبنان (في ١٩٨٢ و٢٠٠٦) وعملية «السور الواقي» في الضفة الغربية في ٢٠٠٢، من دون أن تخشى ردة فعل عسكرية مصرية، لكن في حال سيطرة حزب إسلامي متطرف على السلطة في مصر فإن هذا الأمر لن يحدث في المستقبل، كذلك فإنه كان في إمكان الجيش الإسرائيلي أن يجازف قليلاً في كل ما يتعلق بمجال بناء قوته العسكرية ما دامت مصر لا تشكل خطرًا كبيرًا عليه، لكن الوضع الجديد الناجم ربما سيضطر إسرائيل إلى زيادة ميزانيتها الأمنية وتغيير سلم أولويات جيشها. وفي رأيه فإن «العزاء الوحيد لنا الآن هو أنه حتى في حال تحقق مثل هذا السيناريو فإن السلطة الجديدة في مصر ستكون بحاجة إلى بضعة أعوام كي تجعل مكانتها مستقرة داخليًا. وبكلمات أخرى يمكن القول أنه إذا ما حدث تغير إستراتيجي نحو الأسوأ فسيكون لدينا متسع من الوقت لدراسته والاستعداد له كما يجب».

وبموجب ما كرّره رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أكثر من مرّة أخيرًا فإن «اتفاق السلام القائم منذ أعوام طويلة بين إسرائيل ومصر عاد بفوائد جمّة على الدولتين، كما أنه حجر الزاوية للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط كله».

في إمكاننا أن نحدّد الغاية الحقيقية لـ«الباكس إزرائيلي» في المعادلة التالية: فرض استمرار «الوضع القائم» (الستاتيكو) بالوسائل كلها للحفاظ على المصالح الإستراتيجية والاقتصادية الإسرائيلية، ما يعني استخدام القوة العارية وشنّ الحروب الدائمة من جهة، واستخدام القوة الناعمة من جهة أخرى لضمان إخضاع شعوب الشرق الأوسط إلى إملاءات المصالح الإسرائيلية وشروطها، من دون أخذ مصالح هذه الشعوب في الاعتبار. وهذا ما عبّر عنه، بكيفية ما، رئيس هيئة الأركان العامة السابق اللواء غابي أشكنازي في آخر اجتماع عقد لهذه الهيئة برئاسته في شهر شباط الفائت والذي خُصّص لتقدير الموقف إزاء آخر التطورات في العالم العربي حين أكد أن «الاستقرار في الشرق الأوسط (يقصد استمرار «الوضع القائم») أهم كثيرًا من الديمقراطية».

ولا تكف التحليلات الإسرائيلية عن التلميح الصريح إلى أن الثورة المصرية فاقمت ضائقة إسرائيل الإستراتيجية في الشرق الأوسط، وذلك لأنها زادت احتمالات أن تبقيها وحيدة من دون حلفاء. ووفقًا لهذه التحليلات فإن هذه الضائقة بدأت في أيار ٢٠١٠ عندما انهار التحالف الإستراتيجي مع تركيا عقب حادثة السيطرة على أسطول الحرية الذي كان متجهًا إلى غزة. وأشار بعضها إلى أن نتنياهو ومنذ أن تسلم مهمات رئيس الحكومة الإسرائيلية قبل أكثر من عامين بادر إلى معانقة الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، ونجح في عقد تحالف معه على أساس الخشية المشتركة من تغلغل إيران في المنطقة، كما أنه نجح في إقناعه برغبته في التوصل إلى السلام مع الفلسطينيين. ولا شك في أن سقوط مبارك سيجعل نتنياهو من دون أي حليف عربي، في وقت ستكون مصر في المرحلة القليلة المقبلة مهتمة أكثر من أي شيء آخر بشؤونها الداخلية، ولن تكون ضالعة في «عملية السلام» كما كانت ضالعة إلى الآن. وفي موازاة هذا فإن إسرائيل في الجبهة الشرقية ستظل في مواجهة سلطة متشككة للعاهل الأردني عبد الله الثاني الذي لا يكف عن تحميلها مسؤولية الجمود المسيطر على العملية السياسية، ويرفض عقد لقاء مع نتنياهو، في حين أنه ستقوم في جبهتها الشمالية حكومة لبنانية يسيطر عليها حزب الله. أمّا في المناطق الفلسطينية فإن الرئيس محمود عباس يبدو منشغلا أكثر شيء في دفع عملية تنفيذ اتفاق المصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس»، وفي تحقيق استحقاق أيلول بإعلان الجمعية العامة في الأمم المتحدة تأييد إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وإذا لم يكن ذلك كله كافيًا، فإنه لا بُدّ من القول إن الشرق الأوسط برمته سيبقى مع إدارة أميركية ضعيفة توحي بأنها قد رفعت يدها عنه.

وقد حدّد دوف فايسغلاس، المدير العام لديوان رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون، «خسارة» إسرائيل جراء الثورة المصرية بأن أشار إلى أن مبارك لم يجعل العلاقات الإسرائيلية- المصرية رهن التقدّم نحو اتفاق إسرائيلي- فلسطيني، وفي أكثر من لقاء معه كان مشتركًا فيه سمعه يؤكد أن اتفاقًا كهذا سيدفع السلام الإسرائيلي- المصري قدمًا، لكنه لم يسمعه مطلقًا يلمح إلى أن الطريق المسدودة بين إسرائيل والفلسطينيين تهدّد بإلغاء اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل.

وأضاف: لا يمكن الآن معرفة جوهر السلطة المقبلة في مصر. ومع أن الإدارة الأميركية الحالية تطالب بإجراء انتخابات حرّة في أقرب فرصة ممكنة إلا إنها تتمنى في قرارة نفسها أن يظل الجيش المصري مسيطرًا إلى الأبد على السلطة هناك نظرًا إلى كونه الجهة الوحيدة التي يمكنها أن تواصل «طريق مبارك». غير أن هذا لن يحدث طبعًا، والتوقعات لدى إسرائيل في معظمها تؤكد أن حركة الإخوان المسلمين لن تتولى مقاليد السلطة المقبلة في مصر، لكنها ستكون جزءًا مهمًا منها. وفي ضوء ذلك فإن من المتوقع أن يكون اتفاق السلام مع إسرائيل موضع خلافات حادة بين هذه السلطة وبين حركة الإخوان المسلمين، كما أن من المتوقع أن يطرح الإخوان مطلب إلغاء هذا الاتفاق في ظل الجمود المسيطر على عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. ومع أن هناك أسبابًا وجيهة لدى مصر تستلزم عدم إقدامها على إلغاء هذا الاتفاق، إلا إن هناك خشية كبيرة من أن تقدم (أي مصر) على رهن الاتفاق بدفع العملية السياسية الإسرائيلية- الفلسطينية قدمًا. وفي حال حدوث ذلك فإن إسرائيل ستواجه وضعًا صعبًا. ولذا من الأفضل للحكومة الإسرائيلية أن تسارع إلى استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين على أساس الاقتراحات والمبادئ المعروفة سابقًا، وذلك قبل أن تتبلور السلطة المقبلة في مصر بصورة نهائية.

وختم فايسغلاس قائلاً: إن سلطة مبارك لم تعد موجودة، وعلى الحكومة الإسرائيلية أن تدرك أن الوقت لا يعمل لمصلحتها بعد سقوط هذه السلطة.

مؤدى ذلك كله أن «الباكس إزرائيلي» يواجه حاليًا أصعب امتحان له، لكنه في هذا الخضم يتجرّد أيضًا من رتوشه كلها، ولا يجوز إلا أن نقرأ في هذا السياق دلالة «إصرار» نتنياهو على طرح ركنين لهذا «السلام» هما «الشرعية والأمن»، وعلى أن استمرار «النزاع مع الفلسطينيين» ناجم عن سبب واحد هو عدم اعترافهم حتى الآن بحق دولة إسرائيل في الوجود، ذلك بأن هذا النزاع «ليس على حدود ١٩٦٧ وإنما على ما جرى سنة ١٩٤٨»، والمقصود إقامة دولة إسرائيل.

ومن هذين الركنين يشتق نتنياهو «مبادئ ذلك السلام» الذي لا بُدّ برأيه من أن يكون مرتبطًا بالأمن، وهي المبادئ التالية: أولاً، اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي؛ ثانيًا، أن تؤدي التسوية الدائمة إلى نهاية النزاع ووضع حد للمطالب؛ ثالثًا، أن يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين خارج تخوم دولة إسرائيل؛ رابعًا، أن تُقام الدولة الفلسطينية عن طريق اتفاق سلام وأن تكون منزوعة السلاح وأن تحتفظ إسرائيل بحق المرابطة العسكرية لفترة طويلة على طول نهر الأردن؛ خامسًا، أن تبقى الكتل الاستيطانية الكبرى (في الضفة الغربية) خاضعة للسيادة الإسرائيلية؛ سادسًا، أن تبقى القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل. وهذا ما يمكن استشفافه من خطاباته الأخيرة بما في ذلك خطابه في الكونغرس الأميركي الذي ضمنه مقاربته إزاء الثورات العربية.

قبل أكثر من ثمانية أعوام كتب عوزي أراد، المستشار الأقرب من نتنياهو والرئيس السابق لمجلس الأمن القومي، مقالة في صحيفة «هآرتس» بالتزامن مع بدء الحديث عن إمكان شنّ الولايات المتحدة حربًا على العراق، رأى في ثناياها أن «مقامرة الحرب» تُعدّ ضرورة إمبريالية بالنسبة للإمبراطوريات بهدف فرض سلامها، وأن الإمبراطوريات تغيب حين لا تتبقى لديها قوة لمواجهة التحديات الماثلة أمامها.

وأضاف أنه إذا ما حققت الولايات المتحدة أهدافها في العراق، فإنها ستعزّز مكانتها وترسخ النظام العالمي الخاضع لوصايتها، وإذا ما فشلت، فستترتب على فشلها نتائج قاسية وخطرة بالنسبة للمنطقة وستتزعزع مكانتها الإمبريالية. ولذا فإن المعركة في العراق هي ليست فقط حول التهديد الذي يشكله كدولة مارقة تتزود بأسلحة غير تقليدية، وإنما أيضًا معركة على مكانة الولايات المتحدة. وحرص على تأكيد أن ما يقف على كفتي الميزان هو مصير السلام الأميركي، وأنه برؤية تاريخية ليس هناك خيار حقيقي أمام الولايات المتحدة سوى مواجهة التحدي.

وربما تكمن أهمية ما كتبه أراد الآن في كونه يشفّ عن تبنّي مقاربة غربية في سياق سياسي إسرائيلي جعل نفسه صدًى لمثل هذه المقاربات، التي يبدو أن إحداها تنشأ في الآونة الأخيرة نتيجة طرح أسئلة شبيهة إزاء «تحديات» مماثلة تعرضها الحالة الراهنة عربيًا وإقليميًا برسم الثورات الشعبية الأخيرة المرشحة عاجلاً أم آجلاً لأن تواجه الغاية الحقيقية لـ«السلام الإسرائيلي» الذي بنى مخططاته على أساس تعويلات مستقطرة من «السلام» مع مصر من دون أن يأخذ في الاعتبار إمكان تعرّضه لزلزال مدمّر بفعل عوامله الباطنية.

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

أراض للتنزه

عوز شيلاح

ترجمة: عبد الرحيم الشيخ

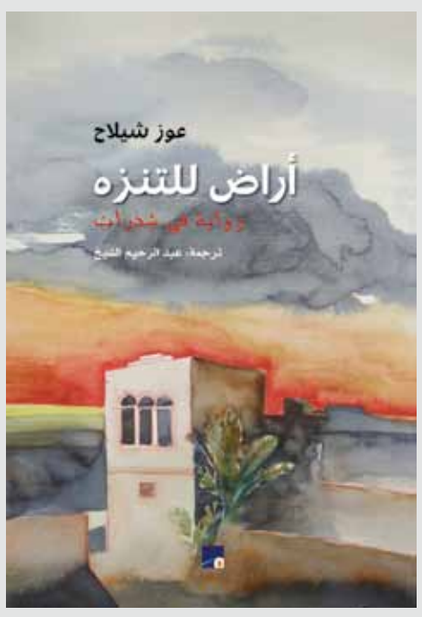

إعداد: بلال ضاهر

# ظاهرة الفصل بين الجنسين آخذة في التفاقم لدى المجتمع الحريدي!

## الظاهرة اتسعت بشكل كبير في الآونة الأخيرة حتى بدأت تشمل قاعات الأفراح وحافلات الركاب والعيادات والشوارع... ومآدب الطعام في البيوت!

الفصل بين الجنسين في المؤسسات العامة، مثل المدارس والكنس، لدى المجتمع الحريدي، أي المجتمع اليهودي المتزمت دينيا، هو ظاهرة مألوفة وقائمة منذ مئات السنين. لكن هذه الظاهرة امتدت في السنوات الأخيرة إلى الأماكن الخاصة، مثل قاعات الأفراح وحافلات الركاب والعيادات وحتى إلى شوارع معينة في الأحياء الحريدية في القدس في أعياد معينة، وأخيرا امتدت هذه الظاهرة إلى البيوت.

وأشار تقرير نشرته صحيفة "هآرتس"، في ١٠ حزيران الحالي، إلى أن هذه العادات تمارسها الطرق الحسيدية، التي أسسها الحاخام يسرائيل باعل شم طوف في القرن الثامن عشر، وتقوم على مبدأ وجوب الدوام على الصلاة.

ويشار إلى أن الجمهور الحريدي هو أحد الشرائح الاجتماعية الأكثر فقرا في إسرائيل، إذ يقضي الرجال أوقاتهم في الصلاة ودراسة التوراة ويعتاشون على مخصصات، وفي الغالب لا يسمح للنساء بالخروج إلى العمل، وتمتاز العائلة الحريدية بكثرة الأولاد، كما أن بيوتهم صغيرة. ولذلك فإن الفصل بين الجنسين، وخصوصا في وجبة الطعام التي يقيمونها مساء يوم الجمعة، لاستقبال يوم السبت، وفي الأعياد، وهي وجبات احتفالية تشارك فيها العائلة كلها ومعارفها، يكون على النحو التالي: الرجال في صالون البيت والنساء في المطبخ. لكن الوضع الاقتصادي المتدني أو حجم البيت ليس السبب الرئيس للفصل، وإنما العادات هي السبب الرئيس لدى أتباع الحسيدية.

وتبين أن أتباع طريقة غور، وهي واحدة من الطرق الحسيدية، هم الأكثر تشددا من حيث التمسك بعادات الفصل بين الجنسين. ويبلغ التشدد لدى أتباع هذه الطريقة إلى حد فرض المراقبة على تنفيذها داخل العائلة الواحدة وحتى على مستوى العلاقة بين الزوجين. وعلى سبيل المثال، فإن الزوج والزوجة لا يسيران جنبا إلى جنب في الشارع، وإنما يسير الزوج في المقدمة بينما تسير زوجته وراءه، على بعد عدة خطوات. وتنعكس هذه القيود بالمراقبة الصارمة جدا على العلاقة بين الزوجين. ولذلك فإنه ليس صدفة أن بدأ التشديد على الفصل بين الجنسين في الحافلات خلال العقد الأخير، وخصوصا في "حافلات الحلال" التي تقل المسافرين من القدس إلى أماكن تجمع أتباع حسيدية غور في مدينتي بني براك وأسدود.

وقال المحاضر في جامعة بار إيلان الخبير في الفلسفة اليهودية والمجتمع الحريدي، الدكتور بيني براون، إن "أتباع حسيدية غور يشددون على ألا تكون هناك لغة مشتركة بين الرجال والنساء، ولا حتى بين الرجل وزوجته". وتشدد حسيدية غور على إجراء فصل مطلق بين الشبان والشابات بشكل خاص. ولذلك فإنه يستحيل أن يتواجد شبان من الييشيفوت، أي المعاهد والمدارس الدينية، في مكان واحد تتواجد فيه نساء، لا في مكان عام ولا في البيوت، ولا حتى في حال كانت الشابات الضيفات هن أخوات عروس شقيق الشبان. والشبان لا يتواجدون أيضا في حفلات زفاف أصدقائهم، وإنما يحضرون طقس عقد القران فقط. كذلك يمتنع الشاب من التحدث مع زوجة شقيقه، وتمتنع الشابة من التحدث مع زوج شقيقتها.

وأضاف الدكتور براون أن هذه العادات بدأت على أثر طلب الحاخامات تنفيذ ما يسمى "القدسية". فقد طلب كبير الحاخامين الورعين الحاخام يسرائيل ألتار، الذي يلقب بـ "بيت إسرائيل" أيضا وحكم حسيدية غور منذ قيام إسرائيل وحتى العام ١٩٧٦، أن يطبق "القدسية" داخل عائلته وفي بيته. وأوضح براون أن هذه العادات "لم يتم إتباعها بسبب التواضع والعفة لأنه في تلك الفترة كانت نساء حسيدية غور أنيقات ويعتنين بأنفسهن ومظهرهن".

من جانبها قالت نافا فاسرمان، التي تعكف على كتابة أطروحة دكتوراة حول حسيدية غور في جامعة بار إيلان، حول عقيدة الفصل بين الجنسين، إن "بيت إسرائيل" قال إنه من الأنسب انتهاج الفصل لطاولتين واحدة للرجال وأخرى للنساء. لكن فاسرمان أضافت أنه ليس جميع أتباع حسيدية غور وافقوا على هذه العادات وأنه لا يوجد نموذج يحتذى به وموحد، وإنما العادات في هذا الخصوص مختلفة بين عائلة وأخرى، "وفي جميع الأحوال، ليس المقصود أن تجلس المرأة في المطبخ لكي تتناول الطعام".

رغم ذلك، أكد أحد أتباع حسيدية غور في حديث لـ "هآرتس"، مفضلا عدم ذكر هويته، أنه خلال وجبات الطعام التي يشارك فيها عدد كبير من الأشخاص، فإن النساء تجلس في المطبخ في حال عدم وجود مكان آخر. وفي حالات الفصل بين الجنسين فإن الرجال هم الذين يقدمون وجبات الطعام لأنفسهم، والنساء لا يخدمونهم.

### حفلات الزفاف

كان المجتمع الحريدي طوال الوقت ينظر إلى أتباع حسيدية غور على أنهم غرباء الأطوار ومتشددون في عاداتهم وتقاليدهم الحياتية اليومية والعامة. وحتى أنهم كانوا عرضة للنكات والتهكم من جانب الحريديم. ومع مرور السنين تراجعوا عن بعض عاداتهم المتشددة. وفي السنوات الأخيرة بدأ يجري نقاش داخلي حول هذه العادات.

لكن في هذه الأثناء تأثرت طرق حسيدية أخرى، مثل "سيلونيم" و"تولدوت أهارون"، من عادات حسيدية غور، وبدأت بالتشديد بشكل بالغ على ابتعاد الرجل عن زوجته. وقال براون إنه يوجد فصل بين طاولات الطعام بوجود ضيوف في المنزل لدى أتباع طرق حسيدية كثيرة. وتصبح قضية الفصل بين الجنسين ضرورة وحاجة ماسة لدى أتباع الطرق الحسيدية عندما تتسع العائلة وينضم إليها زوجات الأبناء وأزواج البنات.

ووفقا للشريعة اليهودية، فإن الأصهار ليسوا أقرباء من الدرجة الأولى. ولذلك يحظر عليهم، على سبيل المثال، سماع غناء نساء العائلة أو التواجد في مكان واحد مع بنات العائلة، علما أنه أمر مسموح للأشقاء والأعمام. كذلك فإنه ليس مستحبا أن يتحدث الصهر والكنة معا وإنما عليهما أن يبتعدا عن بعضهما.

وأوردت "هآرتس" نموذجا لما ستفعله ربة بيت من إحدى الطرق الحسيدية عندما يجتمع في بيتها حول وجبة طعام احتفالية أبناء عائلتها الموسعة. فقد زوّجت هذه السيدة خلال السنوات الثلاث الماضية ثلاثة من أولادها الكبار. وقالت هذه السيدة إنها عندما دعت، لأول مرة، أزواج وزوجات أولادها المأدبة في أحد الأعياد، وهي لا تريد فصلهم إلى طاولتين للجنسين، فإن "الأمر استدعى تخطيطا مسبقا" مشددة على أن الجلوس بصورة عفوية حول الطاولة هو أمر ليس واردا في الحسبان، لأن زوج ابنتها "لن يجلس أبدا" قرب زوجة ابنها. ولذلك فإنها وضعت قواعد للجلوس حول الطاولة: "ابني البكر يجلس دائما إلى جانب زوجي، وبجانبه أولاده وإلى جانبهم، في النهاية، زوجته. وتجلس إلى جانبها واحدة من زوجات أولادي وإلى جانبها زوجها وبجانبه أحد أفراد العائلة الآخرين وبجانبه زوجته، وهكذا أحاول ألا أفصل بين الأزواج".

وشددت هذه السيدة الحريدية على أنه "لن أرسل النساء للجلوس في المطبخ أبدا" وأنه إذا لم يكن متسع للجميع فإنها تفضل تقليص عدد المدعوين. وأشار أحد أتباع حسيدية غور إلى أن هناك عائلات لا تخطط لشكل جلوس الضيوف حول الطاولة لكن "ببساطة لن يجلس صهر قبالة كنة". وأضاف أنه في عائلات أخرى تضع ربة البيت نظام الجلوس، لكن لكل عائلة تقاليدها في هذا السياق. وعندما استعدت السيدة الحريدية المذكورة أعلاه لاستقبال الضيوف في مأدبة العيد، راحت تدقق وتبحث في التقاليد والعادات في طائفتها وتسأل صديقاتها وجاراتها ماذا تفعلن في مثل هذه الحالة.

وهنا حصلت السيدة الحريدية على اقتراحات عديدة ومتنوعة، لكن جميعهن أكدن على أنهن يرفضن فصل الجنسين. وقالت إحدى صديقات السيدة الحريدية إن أحد المدعوين اشترط تلبية الدعوة بالفصل بين الرجال والنساء، لكنها رفضت قائلة "لماذا عليّ أن أجلس في المطبخ؟ أريد أن أكون شريكة في مأدبة السبت". وتبين أن الرجل لم يحضر إلى المأدبة الاحتفالية.

رغم ذلك اعترفت السيدة الحريدية أن من الصعب تخطيط نظام للجلوس وأن من الأسهل أن تجلس النساء في مؤخرة الطاولة. وفسرت ذلك بأنه "يتعلق بأحاديث النساء وأحاديث الرجال. ويحدث أحيانا أن تعلق امرأة بين الرجال وهذا أمر غير مريح. وحدث أنني اضطررت في أكثر من مرة أن أمطّ عنقي من أجل الاستماع لأحاديث البنات. فهناك تقسيم واضح: الرجال يتحدثون في شؤون التوراة، والنساء يتحدثن دائما في الشؤون النسائية، أي الأولاد والمشتريات والملابس والنميمة، رغم أن هناك نساء يتحدثن في شؤون التوراة".

إلا أن هناك سيدات يتذمرن ويتمردن على هذه التقاليد، مثلما تفعل "د"، التي قالت لـ "هآرتس" إنه "يتم دائما وصف النساء كأنهن غبيات، وكأن ما يفعلنه في حياتهن منحصر في الأولاد والحفاضات، أو في الملابس والنميمة، بينما يتحدث الرجال في الأمور الهامة. وأنا أقول إنه إذا أفسحوا المجال للنساء للتدخل في الحديث، لكان بإمكانهن أن يعبرن عن آرائهن في الشؤون السياسية وحتى في شؤون التوراة أيضا. ألا تذهب النساء إلى دروس التوراة؟ ألا تتعلمن؟".

وتنظر "د" بقلق إلى اتساع ظاهرة الفصل بين الجنسين التي بادر إليها أتباع الطرق الحسيدية لتطبقها عائلات في الطائفة الليتوانية، وهي أكبر طائفة حريدية أشكنازية. وقال زوجها إن الجمهور الحريدي الليتواني متأثر من الجمهور الحسيدي وبدأ ينفتح على ظاهرة الفصل بين الجنسين، كما أنه يتأثر في مجالات أخرى بينها السجود للحاخامات. لكن "د" ترى بهذه الظاهرة وبإرسال النساء إلى الجلوس في مؤخرة الطاولة أو في المطبخ أنها أعراض لقمع النساء. وأكدت أنه "عندما يتم إرسال النساء إلى المطبخ، فإنهم يعلمون الأبناء الصغار بذلك على الاستخفاف بالنساء".

وأضافت "د" أن ربات البيوت هن اللاتي يقدن عملية الفصل في مأدبة الطعام، والرجال لا يحتجون على ذلك "وكأنهم يقولون: أخيرا، لدينا عطلة من النساء".

وقالت "د" أيضًا إنها وزوجها لا ينصاعان للعادات في "حافلات الحلال"، وأنهما يرفضان الفصل الحاصل فيها، حيث يجلس الرجال في مقدمة الحافلة والنساء في مؤخرتها. وعندما تصعد هي وزوجها إلى الحافلة يجلسان في أحد المقاعد الأمامية. وتقول إنها وزوجها يتعرضان لانتقادات، تصل أحيانا كثيرة إلى حد صراخ مسافرين عليهما وتوبيخهما، لكن في النهاية يتركونهما وشأنهما، وتبقى هي جالسة قرب زوجها في مقدمة الحافلة.

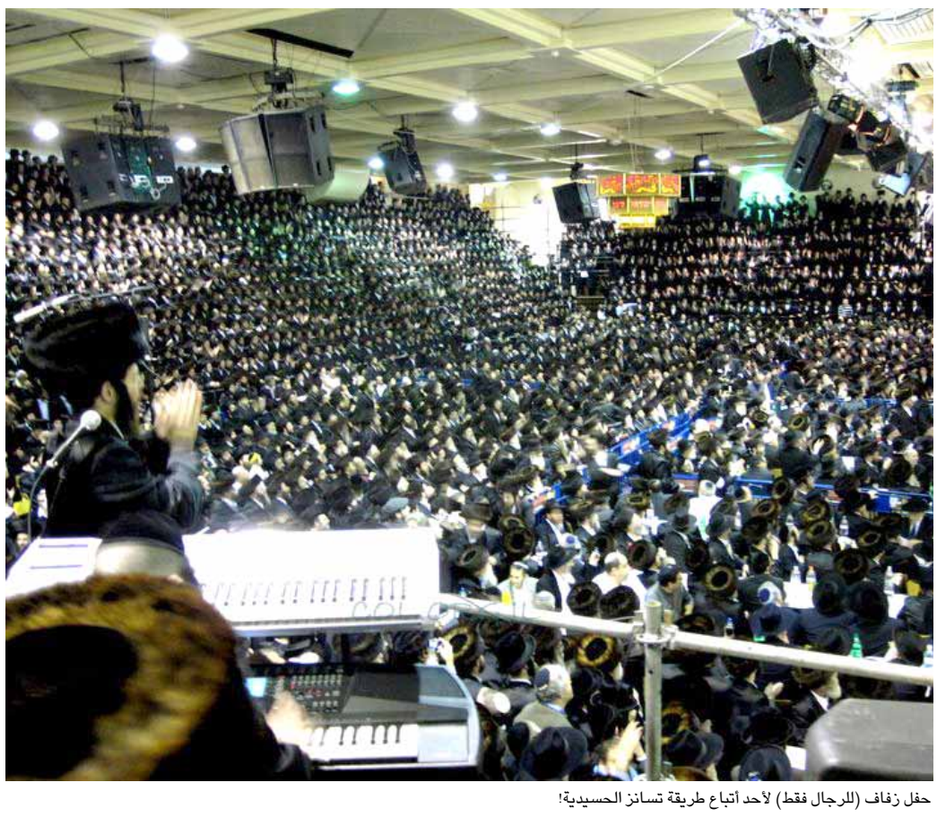

حفل زفاف (للرجال فقط) لأحد أتباع طريقة تسانز الحسيدية!

# النظام القديم للكيبوتس تلاشى كليًا!

يربط الإسرائيليون بين عيد البواكير اليهودي، المعروف أيضا باسم عيد نزول التوراة، وبين الكيبوتس، أي القرية التعاونية. فقد كانت الكيبوتسات حتى نهاية سنوات الثمانين من القرن الماضي أحد أهم مصادر المنتجات الزراعية وبضمن ذلك الألبان ومنتجات الألبان. ومع حلول عيد البواكير هذا العام، في بداية شهر حزيران الحالي، عاد حنين الإسرائيليين إلى الكيبوتس، الذي تغيّر حاله بشكل كبير خلال السنوات العشرين الماضية. فقبل ذلك، مثلا، كان الكثير من الإسرائيليين يدعون أنفسهم لزيارة أصدقائهم في الكيبوتس في عيد البواكير للمشاركة في طقوس تقليدية علمانية لعيد البواكير تميّز بها الكيبوتس. وكانت هذه الطقوس تركز على عرض المنتجات الزراعية ومنتجات الألبان، وتناولها في الحقول وقاعات الطعام الجماعية. أما اليوم، وبعد التغيرات الاقتصادية التي مرت على الكيبوتس، أصبح بإمكان أي شخص أن يحجز غرفة في أحد الفنادق أو الغرف السياحية في الكيبوتسات بعد تحولها إلى شركات تجارية.

وقد تغيّرت حال الكيبوتس منذ سنوات التسعين. وانتقل أعضاؤه من "ديانة العمل" إلى "ديانة كسب الرزق". ففي التسعينات أوشكت الكيبوتسات على الانهيار اقتصاديا بسبب دين هائل للغاية وصل حجمه إلى ٢٥ مليار شيكل. وتوقفت البنوك عن إعطاء قروض لها. ووصلت حدّة الأزمة حينذاك إلى درجة أن أعضاء كيبوتسات كانوا يتوجهون إلى زملائهم في كيبوتسات مجاورة لطلب الطعام. وتم قطع التيار الكهربائي عن قسم منها، وتلقى العديد منها تهديدات بالحجز على ممتلكاته.

لكن حكومة إسرائيل والكنيست، حسبما ذكرت صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية التابعة لمجموعة "هآرتس"، كانتا تدركان أنه يحظر السماح بانهيار هذا القطاع المركزي في المجتمع الإسرائيلي، وتم العمل على مساعدة الكيبوتسات للخروج من أزمتها الاقتصادية، إذ إنها تملك موارد، مثل الأراضي والمزارع، لا يملكها أي قطاع آخر في إسرائيل. ولذلك فإنه بمساعدة الحكومة ودعم الكنيست حصلت الكيبوتسات على فرصة القيام بتسويات مع الشركات والجهات التي كانت مدينة لها بديون هائلة وتم خلالها محو ثلثي الديون بينما تم تقسيط ثلث الديون على سنوات طويلة.

### حساب ذاتي

في إطار التسوية الاقتصادية وجدولة ديونها، وضعت الكيبوتسات عشرات آلاف الدونمات التي بحوزتها وأملاك أخرى ورُبع أسهم شركة "تنوفا"، وهي شركات صناعة الألبان ومنتجاتها الأكبر في إسرائيل، لصالح جدولة الديون وتسديدها. وفي مقابل ذلك بدأت بإجراء حساب للذات بعد الانهيار وأدركت خلاله غالبية الكيبوتسات أنه يتعين عليها إحداث انقلاب في المفاهيم التي كانت توجهها، لأنه لن تكون هناك تسوية أخرى للديون.

الجدير بالذكر أن لحركة الكيبوتسات دورا كبيرا في إقامة إسرائيل. وقسم منها قائم قبل قيام إسرائيل، من خلال شراء أراض من الفلسطينيين، لكن مساحات الكيبوتسات اتسعت بعد النكبة ومصادرة إسرائيل بعد قيامها للغالبية الساحقة من الأرض الفلسطينية. وتم وضع قسم من هذه الأراضي تحت تصرفها. وكانت الكيبوتسات في فترة البيشوف التي سبقت قيام إسرائيل تقام في الأطراف وتعتبر مناطق حدودية. وأقيمت فيها الميليشيات المسلحة التي كانت تصطدم مع الفلسطينيين الذين حاولوا مقاومة الغزاة الجدد في بلادهم في مطلع القرن الماضي.

وأقيم الكيبوتس على أساس أيديولوجي، أو يوتوبي – مثالي، اعتقادا بأنه بالإمكان صنع إنسان جديد على أنقاض العالم الرأسمالي وخلق عالم مثالي لا يوجد فيه ملك شخصي، وكل ما يوجد فيه هو ملك للجميع والجميع شركاء في الملكية ومتساوون. ومن نتائج هذه الرؤية كان أن الكيبوتسات عملت وكأنه لا توجد قوانين اقتصادية في العالم، وخصوصا كأنه لا توجد علاقة بين الدخل والصرف.

وسعت الكيبوتسات، مثل أي أيديولوجيا أخرى، إلى ضم "مؤمنين" جدد، أي توسيع حجمها. وكانت الطريقة التي طبق الكيبوتس من خلالها مفهومه هذا هو تقاسم القليل الذي كان لديه مع الأعضاء الجدد الذين ينضمون إليه. والأعضاء الجدد حصلوا على شراكة كاملة في الأملاك، التي جمعها المؤسسون على مدار السنين، من دون أن يطالبوا بإعطاء شيء من جانبهم مقابل ذلك. وحصل الأعضاء الجدد على بيت (صغير جدا نسبيا) وأثاث وأدوات منزلية ومخصصات معيشة يومية وتعليم لأولادهم وكافة الخدمات الأخرى التي يمنحها الكيبوتس لأعضائه. وقد انضم الآلاف إلى الكيبوتسات بهذه الطريقة، الأمر الذي أدى إلى نتائج سلبية عديدة بينها مشاكل اجتماعية صعبة، خصوصا وأن الكثيرين من الذين انضموا للكيبوتسات لم يكونوا مناسبين للحياة فيها.

وهناك مبدأ آخر اعتمده الكيبوتس منذ بداياته وهو أن العمل يجب أن يكون ذاتيا. ولهذا السبب تنازل الكيبوتس عن مصادر دخل مضمونة كانت تستوجب تشغيل عاملين أجيرين من خارجه. لكن تطبيق هذا المبدأ لم يكن مطلقا، واضطرت الكيبوتسات إلى تشغيل عاملين أجيرين في أعمال هامة، لأنه لم يكن هناك أحد بين أعضائها يعمل في هذه المجالات مثل الاعتناء بالحدائق والممرضات والمعلمات والمعلمين.

### الانقلاب

الأيديولوجيا المثالية وتجاهل القوانين الاقتصادية التي تميز بها الكيبوتس انتهيا عندما وقعت الأزمة، وأدرك أعضاء الكيبوتسات أن عليهم إحداث انقلاب في مفاهيمهم وإدارة الكيبوتس وموارده. وكان التغيير الأكبر هو وضع ثمن مقابل العمل. وقد تم "تسعير" كافة الأعمال التي يملكها الكيبوتس، سواء كانت في مجال الإنتاج الصناعي أو في مجال الاستهلاك. وفي موازاة ذلك تمت تصفية الأعمال التي تعود بالفائدة الاقتصادية أو تم تسليمها إلى مصانع خارجية في حال أمكن ذلك.

كذلك تم إلزام عضو الكيبوتس، سواء عمل داخله أو خارجه، بالحصول على حد أدنى من الدخل وتزويد الكيبوتس بتقرير عن دخله. وتم تجميع فروع الزراعة والصناعة في منظمات اقتصادية يملكها أعضاء الكيبوتس والقطاع التجاري وتم إدارة حساباتها بمعزل عن احتياجات الأعضاء. ولم يعد مسموحا للكيبوتس سحب أموال مصانعه وفروعه التجارية بدون حساب.

وحدث انقلاب حقيقي في مجال الخدمات. فقد كان أولاد الكيبوتس يعيشون في بيوت خاصة بهم وليس مع والديهم. لكن منذ التسعينيات أصبح الأولاد يعيشون في بيوت ذويهم، الذين بدورهم أصبحوا يدفعون المال مقابل إرسال أولادهم إلى حضانات وروضات الأطفال. ويشار إلى أن التعليم في المدارس مجاني. كذلك تم تأجير الشقق الفارغة. والطعام في قاعة الأكل لم يعد مجانيا. ولاحقا تم تأجير قاعات الأكل إلى مطاعم وشركات تسويق وجبات الطعام. وتم تأجير كل مبنى فارغ لعضو الكيبوتس الذي يدفع المال مقابل الاستئجار أو لشخص أو شركة من الخارج ليتحول المبنى إلى مصنع أو متجر أو أي مصلحة تجارية مستقلة أخرى.

لكن الانقلاب الأكبر كان أيديولوجيا. فقد قررت غالبية الكيبوتسات التنازل عن مبدأ المساواة، وهو المبدأ الذي كان يعتبر جوهر الحياة فيها. وأصبح أعضاء الكيبوتس يتقاضون أجر عملهم خارجه وداخله بعد خصم بدل العضوية. وهناك أعضاء من الكيبوتس يعملون مديرين عامين في شركات ومؤسسات ويتقاضون راتبا شهريا لا يقل عن ٢٠ ألفا أو ٣٠ ألف شيكل، وهناك عمال في مصانع يتقاضون راتبا بالكاد يصل إلى ٥ آلاف شيكل. وجميعهم يدفعون بدل العضوية في الكيبوتس لكن المساواة في الدخل بينهم لم تعد موجودة مثلما كان في الماضي.

ونتج عن ذلك، على سبيل المثال، أن من يتقاضون رواتب عالية أخذوا يضيفون غرفا إلى بيوتهم الصغيرة، لتتحول إلى فيلات، وراحوا يساعدون أولادهم الذين غادروا الكيبوتس، وأصبح بالإمكان مشاهدة سيارة خاصة تقف قرب البيت. وهذه المشاهد، الفيلات والسيارات الخاصة، لم تكن موجودة في الكيبوتس في سنوات الثمانين وما قبلها. ووفقا للتقارير المنشورة مؤخرا، فإن الأداء الاقتصادي الجديد يضمن عدم انهيار الغالبية العظمى من الكيبوتسات.

ويوجد في إسرائيل اليوم ٢٧٣ كيبوتسا منظمًا في حركة الكيبوتسات. وفي قسم منها انتهت عملية الخصخصة بعدما تم بيع أملاك لغير الأعضاء. وفي قسم آخر منها ما زالت عملية الخصخصة جارية. وهناك قسم صغير ما زال يعتمد على النظام القديم التقليدي، حيث ما زال أعضاء الكيبوتس يتقاسمون الدخل بالتساوي. لكن أعضاء هذه الكيبوتسات يبحثون الآن في مسألة الانضمام إلى النظام الجديد الذي اتبعته الأغلبية. وفي كل شهر تقريبا ينتقل أحد الكيبوتسات التقليدية إلى الأداء الاقتصادي الجديد والخصخصة. ولا يوجد في أي كيبوتس جدل حول العودة إلى النظام القديم.

وثمة تطور آخر طرأ على الكيبوتسات في العقدين الأخيرين وهو أن عائلات من خارجها بدأت تنتقل للسكن فيها. والسبب هو أن الكيبوتسات أخذت تعرض قطع أرض للبيع لبناء فيللات صغيرة فيها. ويشار في هذا السياق إلى أن ثمن الأرض للبناء في الكيبوتسات أرخص منها في المدن، التي يصعب على غير الأثرياء شراء أرض والبناء فيها. رغم ذلك فإن تكلفة بناء فيللا، حتى لو كانت صغيرة ولا تتجاوز مساحتها ١١٠ أمتار، تختلف بين كيبوتس وآخر. والاعتبارات التي تتحكم بهذه التكلفة هي قرب الكيبوتس من وسط إسرائيل، وفي هذه الحالة تصبح التكلفة عالية وقد تصل إلى ٣ ملايين شيكل، أو بعده عن وسط البلاد، أي أن يكون في شمال إسرائيل أو جنوبها وبعيد نسبيا عن المدن الكبرى، وعندها فإن تكلفة شراء فيللا صغيرة كهذه لا تتجاوز الثمانمئة ألف شيكل في أقصى حد. وفي جميع الأحوال تتراوح مساحة قطعة الأرض للبناء ما بين ٣٠٠ متر مربع إلى ٥٠٠ متر مربع.

وهناك ظاهرة بارزة بعد خصخصة الكيبوتسات وهي أن الأعضاء أصبحوا مضطرين إلى إعالة أنفسهم بأنفسهم وتوقفوا عن الاعتماد على الكيبوتس. وهنا تحول الكيبوتس إلى دفيئة مبادرات شخصية يقوم بها أعضاؤه. وبين أبرز المصالح التجارية التي بادر إليها أعضاء الكيبوتسات المصانع الصغيرة والمزروعات غير التقليدية والطب البديل والسياحة، مثل الفنادق والمطاعم. وفي بعض الكيبوتسات استأجرت شركات إسرائيلية كبيرة، مثل "تنوفا" و"أوسم"، مساحات من الأراضي وأقامت فيها مصانعها.

ويسعى قسم من الكيبوتسات إلى جني أرباح من تاريخه. ففي كيبوتس "غيشر" أقام أعضاؤه مركز تراث. وتمت إقامة هذا المركز في الموقع الذي تواجد فيه الكيبوتس قبل النكبة، وقبل اتساعه من خلال ضم أراض إليه، تمت مصادرتها بعد قيام إسرائيل. وأقيم في المكان متحف تحت الأرض، وهو عبارة عن حصون كان يستخدمها أعضاء الكيبوتس خلال حرب العام ١٩٤٨. وتوجد في المكان أجهزة اتصال استخدمت خلال الحرب ووثائق أصلية. وقبل عشر سنوات أقيم في كيبوتس "يَاغور" مركز "للتراث التاريخي الثقافي" للكيبوتس يروي قصة المخبأ السري لأسلحة ميليشيات "الهاغاناه" وقصة بحث قوة من الجيش البريطاني عن أسلحة في المكان في العام ١٩٤٦، وهي حادثة تعرف بالتاريخ الصهيوني باسم "السبت الأسود".

# كـلـمـة الســـر "جنـــرالات"!

## (سيناريو مفترض للانتخابات المقبلة)

**بعد ظهور مجموعة جنرالات وأمنيين كبار محسوبة على اليسار الصهيوني، تظهر الآن قيادات عسكرية وأمنية سابقة أو خلعت البزة لتوها ومحسوبة على اليمين لتهاجم حكومة نتنياهو وتدعوها لكسر الجمود استمرار الأجواء القائمة في الحلبة الإسرائيلية قد ينعكس على الانتخابات المقبلة ويجعلها غير محسومة سلفا كما هي الحال اليوم**

كتب ب. جرايسي

زئيف فركش.

مئير داغان.

يتكاثر في الأسابيع الأخيرة ظهور جنرالات احتياط كبار، وظهور رؤساء سابقين لأكبر الأجهزة الأمنية والإستخباراتية الإسرائيلية، في وسائل الإعلام الإسرائيلية وفي ندوات إستراتيجية، ينتقدون فيها جهارًا سياسة الحكومة الحالية. وإذا كان الحديث قبل أشهر قليلة هو عن مبادرة لجنرالات ورؤساء أجهزة أمنية سابقين، من المحسوبين على معسكر اليسار الصهيوني، فإن الحديث اليوم يجري عمن عرفتهم الساحة السياسية في التيار المتشدد في المؤسسة الرسمية، خلال توليهم مناصبهم.

وهذا المشهد لم يعد حالة منفردة لهذا الاسم أو ذاك، بل كثرت الأسماء التي أحدثت المفاجأة في تصريحاتها، وقد برّ الجميع من بينهم رئيس جهاز المخابرات الخارجية، "الموساد"، مئير داغان، فكيف لهذا الذي وصفته سلسلة طويلة من التقارير الصحافية الإسرائيلية بأنه "دموي"، و"لديه شهوة الدم"، ومن "استأنف العمل بقائمة الاغتيالات" مع توليه منصبه في الموساد، أن ينتقد الحكومة اليمينية المتشددة، من حيث شكل وآلية اتخاذ القرارات فيها، مشددا على ضرورة الامتناع عن مهاجمة إيران عسكرية، وليصل حد الدعوة إلى تبني المبادرة العربية للسلام، وأن تخرج إسرائيل بمبادرة سياسية لكسر الجمود.

وقد انضم له لاحقا، الرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية أهارون زئيف فركش، الذي طالما أعد التقارير السوداوية حول آفاق الحل لتتناغم مع توجهات الحكومات اليمينية التي خدم في ظلها، فها هو يصرح لصحيفة "يديعوت أحرونوت" قائلا إن إسرائيل قادرة على "حماية نفسها" ضمن حدود ١٩٦٧، وهذا ما يفند مزاعم بنيامين نتنياهو، أمام الرأي العام الإسرائيلي والعالمي، التي يزعم فيها أن حدود ٦٧ "خطر على إسرائيل".

ثم يظهر الرئيس الأسبق لجهاز المخابرات الإسرائيلية الخارجية، "الموساد"، تسفي زامير في مقابلة مع إذاعة جيش الإسرائيلي، ليقول إن ما وصفه بـ"طهارة السلاح" في جيش الاحتلال الإسرائيلي يتراجع، منتقدا إطلاق النار على اللاجئين الفلسطينيين المتدفقين على هضبة الجولان السورية المحتلة، وقال إنه كان بالإمكان نشر معوقات ومنع التدفق وتجنب إطلاق النار.

ومن حين إلى آخر، تراكم وسائل الإعلام الإسرائيلية تصريحات ومواقف لعدد ليس بقليل من الدبلوماسيين البارزين السابقين، ومن يتم وصفهم بأنهم "خبراء كبار" في العلاقات الخارجية وفي القانون الدولي، لينتقدوا نهج الحكومة الحالية، ويدعون حكومتهم إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

وفي نهاية شهر آذار، خرج عدد من كبار الجنرالات في الاحتياط، ومن رؤساء الأجهزة الإستخباراتية السابقين، بمبادرة سياسية أقرب إلى مخطط الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، ونذكر من بين هؤلاء المبادرين رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق أمنون ليبكين-شاحك، ورئيسي جهاز الأمن العام "الشاباك" يعقوب بيري وعامي أيالون، ورئيس جهاز الموساد الأسبق داني ياتوم، وقائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال اللواء عمرام متسناع، وغيرهم الكثير من الأسماء التي برزت على الساحة الإسرائيلية، حينما كانت في عملها وبعد خروجها إلى الاحتياط والتقاعد.

وفي مقال سابق هنا، كنا ذكرنا أن هذه المبادرة لم تحظ بالضجة السياسية والإعلامية التي كانت ستقوم في فترات سابقة، وهذا نظرا لكون الغالبية الساحقة جدا من هذه الأسماء محسوبة في الرأي العام الإسرائيلي على الجناح اليساري الصهيوني.

ولاحقا رأينا جمهرة ضخمة من الكتاب والمثقفين والفنانين والسياسيين الاسرائيليين ينظمون حملة توقيع على عريضة في وسط تل أبيب تدعو للاعتراف بالدولة الفلسطينية، ولم تشفع المكانة الرفيعة لهذه الشخصيات في الشارع الإسرائيلي لهم لدى الشرطة الإسرائيلية لتحميهم من اعتداء وحشي شنته عليهم قوى اليمين العنصري في ذلك اليوم.

لكن مشهد الانتقادات لحكومة بنيامين نتنياهو بدأ يختلف لتزداد ألوانه السياسية، إذ بدأ يشمل شخصيات محسوبة على اليمين الإسرائيلي بشكل واضح، ومنها الأسماء التي استعرضناها أعلاه وليس وحدها.

والاستنتاج الأول الذي بالإمكان الحديث عنه، هو أن هناك حالة قلق في محيط الأجهزة الأمنية والعسكرية، من الشكل الذي تتدهور به السياسة الإسرائيلية، التي رغم اتجاهها الحربي والعنصري على مدى عشرات السنوات، إلا أنه كانت هناك ضوابط معينة، وهذه الضوابط تنهار يوما بعد يوم، على مختلف الصعد، وبشكل خاص في رأس الهرم السياسي، ومنه إلى الكنيست، والانطباع السائد بين الأوساط العسكرية السابقة هو أن القوى المتطرفة التي تعزز سيطرتها أكثر فأكثر على مقاليد الحكم تقود إسرائيل إلى صدامات هي في غنى عنها، وهذا ما تعبر عنه زعيمة المعارضة الإسرائيلية تسيبي ليفني دائما.

وفي أكثر من خطاب تلمح ليفني إلى أنه في ظل حكومة إيهود أولمرت، التي تولت فيها حقيبة الخارجية، نجحت في تنفيذ مشاريع استيطانية وشن حروب، وفي نفس الوقت كسبت تأييد ودعم دول العالم كلها لإسرائيل، وهذا على عكس ما يفعله نتنياهو، فهو يختار خطابا صداميا مع العالم بأسره، ويُحدث تصدعات في دعم تلك الدول لإسرائيل، كون أن سياسة نتنياهو تحرجها أمام دول أخرى في المنطقة.

وأكثر من هذا، فإن من بين الأسماء المذكورة هنا أسماء خرجت لتوها من الأجهزة الأمنية والعسكرية، ولكن من بينها أسماء تركت العمل منذ سنوات، واستنادا إلى حالات سابقة، فليس من المستبعد أن هذه الأسماء تأخذ على نفسها مهمة التعبير عما يفكر به كبار الجنرالات الحاليين، لكونهم ممنوعين من التحدث في مجالات كهذه.

لا يمكن منذ الآن حسم اتجاه هؤلاء العسكريين، ولكن في نفس الوقت لا يمكن التعامل مع تصريحاتهم بمعزل عن سلسلة من المؤشرات التي تكاثرت في الأشهر الأخيرة، فهناك من قرر وضع حد لولاية نتنياهو، والمؤشرات تكثر من كبار المسيطرين على الاقتصاد الإسرائيلي، الذين جاؤوا بنتنياهو إلى الحكم، وبشكل واضح، قدم لهم نتنياهو الكثير مما أرادوا، بدءا من تسريع عمليات الخصخصة، وفتح سوق الأراضي والعقارات أمام الاستثمارات، وهذا ما كان مغلقا على مدى أكثر من ٦٠ عاما. والحديث يجري هنا عن الغالبية الساحقة من الأراضي العربية المصادرة، وأراضي اللاجئين الفلسطينيين.

وكما يبدو حتى الآن، فإن هذه الطغمة الاقتصادية باتت تقرأ مستقبلا سياسيا سيئا محليا وخارجيا، سينعكس مباشرة على حركة الاقتصاد الإسرائيلي وبالذات عالميا، إذ يتذكر هؤلاء عقودا سابقة من القرن الماضي، وبشكل خاص سنوات الثمانين، رغم أن هؤلاء تحالفوا ضمنا قبل سنوات قليلة، مع أشد قوى اليمين المتطرف لإسقاط حكومة إيهود أولمرت، وخلق أجواء تعيد نتنياهو إلى سدّة الحكم.

ولكن من الضروري الإشارة إلى أنه ليست كل المفاتيح هي بيد هذه الطغمة، رغم أن ما في أيديها له تأثيره القوي على السياسة الإسرائيلية، فقوى اليمين المتطرف مستعينة بالتغيرات الحادة في تركيبة المجتمع اليهودي، من ارتفاع نسبة المتدينين وتراجع نسبة العلمانيين، قادرة على الحفاظ على أغلبية برلمانية على المدى المنظور، وفي أي انتخابات برلمانية المقبلة، إلا إذا طرأت أحداث غير منظورة حاليا.

### سيناريو افتراضي غير منظور حاليا

جرت العادة في إسرائيل، أنه حينما تخرج شخصية ذات شأن سياسي أو عسكري بموقف مغاير، أو بظهور غير مألوف على ساحة الرأي العام، تتجه الأنظار إلى احتمالات نية هذا الشخص أو ذاك أو المجموعة التي من حوله بالدخول إلى الحلبة السياسية، أو الانضمام إلى حزب قائم، والمشاركة بأي شكل من الأشكال في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

ولهذا ليس صدفة أن يختار المحلل السياسي في صحيفة "هآرتس" ألوف بن عنوانا لمقاله عن مئير داغان فحواه "أريئيل شارون جديد"، ومن قبله هناك من توقع أن يتجه رئيس هيئة أركان الجيش السابق، غابي أشكنازي، إلى الحلبة السياسية، وحتى لينافس على زعامة حزب "كاديما" المعارض، والأمثلة كثيرة.

وهذه الحال شهدناها أيضا حينما خرجت مجموعة الجنرالات ورؤساء الأجهزة السابقين بالمبادرة السياسية إياها، وقلنا هنا أيضا في حينه إن لا أمل لهذه المجموعة بتشكيل حزب سياسي، كونها معروفة مسبقا كمن تنتمي لتيار اليسار الصهيوني، ورأينا هذا على أرض الواقع لاحقا، باختيار الجنرال احتياط عمرام متسناع التنافس مجددا على رئاسة حزب "العمل" الذي ترأسه لبضعة أشهر بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

من الواضح أن الأسماء التي تظهر في الآونة الأخيرة هي أسماء مبعثرة ولا تنتظم في قالب سياسي واحد، وليست كلها من الوجوه المألوفة شعبيا على ساحة الرأي العام الداخلية، ولكن في نفس الوقت، فإن هذه الأسماء البارزة قادرة على بث أجواء مؤثرة على الشارع الإسرائيلي، من خلال استمرار ظهورها الإعلامي والسياسي، خاصة وأن ما يساعد على هذا هو انجذاب الإعلام لهذه الشخصيات التي تتابع تصريحاتها بشكل مكثف.

بطبيعة الحال، فإن هذه الأسماء تسبب القلق ليس لبنيامين نتنياهو وحزبه الليكود وأحزاب اليمين فقط، بل أيضا لحزب "كاديما" المعارض، وكذا لحزب "العمل" وغيره.

بداية فإن قلق نتنياهو وأحزاب اليمين نابع من كون غالبية الشخصيات التي يجري الحديث عنها هي عسكرية وهناك قابلية شديدة في الشارع الإسرائيلي لاستيعاب ما تقول، وهذا عدا عن أن قسما من هذه الشخصيات يوجه انتقاداته بشكل مركز لشخص نتنياهو، ولهذا ليس صدفة أن تخرج من مقاعد اليمين الحاكم مبادرة لمشروع قانون، هناك شك في احتمالات إقراره، بفرض فترة زمنية فاصلة بعد انتهاء ولاية كل مسؤول عسكري وأمني، ليكون بمقدوره الإدلاء بتصريحات علنية في الأمور التي كان مشرفا عليها أو على اتصال بها خلال توليه منصبه، وهو يعكس حجم الهوس التسلطي بعد العنصري، الذي يسود صفوف نواب اليمين من الائتلاف والمعارضة في الكنيست.

أما قلق "كاديما"، فهو بالأساس قلق زعيمته تسيبي ليفني وقلق منافسها شاؤول موفاز، إذ إنهما لا يرغبان في دخول لاعبين جدد في حزب "كاديما" ينتقصون من مكانتيهما في الحزب وفرص فوزهما في الانتخابات المقبلة.

كذلك الأمر في حزب "العمل"، فظهور نجوم عسكرية سابقة في فلك الحزب يهدد من جديد فرص المتنافسين، وإن بات هذا القلق متأخرا بعد انضمام متسناع للسباق على رئاسة الحزب.

في حال استمرت الأجواء الحالية، فإنها قد تعيد حالة "الإثارة" إلى الأجواء السياسية، وتساهم في أن تكون الانتخابات البرلمانية المقبلة ليست محسومة سلفا، كما يظهر الآن، بل قد يظهر جسم وسطي، يعيد ترتيب الأوراق من جديد في الحلبة السياسية.

## عرب النقب في مواجهة مرحلة حرجة!

بقلم: د. ثابت أبو راس (*)

وأخيرا كشفت الحكومة الإسرائيلية عن أنيابها عندما نشرت خطتها لحل قضية أراضي عرب النقب، من خلال «تقرير لجنة برافر»، والذي تزمع الحكومة الإسرائيلية إقراره كقانون في الكنيست الإسرائيلي في الأسابيع القادمة، والذي لم يفاجئ المتتبعين لسياسة الحكومة تجاه عرب النقب (راجع العدد السابق من «المشهد الإسرائيلي»– المحرّر). فلقد رسمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجاه هذا الجزء الصامد من الأقلية الفلسطينية منذ قيام دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨، سياسة تمثلت في تجميع عرب النقب في أماكن محددة من صحراء النقب جنوب شرقي بئر السبع، بحجة تمدينهم ولغاية سلبهم أراضيهم.

في هذه الأيام يمر عرب النقب في مرحلة حرجة هي من أسوأ المراحل في حياتهم. هناك ٢٠٠ ألف عربي نقباوي يشكلون ٣٠ بالمئة من سكان المنطقة، يعيشون على حوالي ٢ بالمئة من أراضي النقب ويطالبون بتسجيل حوالي ٦٠٠ ألف دونم بملكيتهم الخاصة. هذا المطلب فيما لو ووفق عليه معناه أن عرب النقب سيملكون ٥ بالمئة فقط من مساحة النقب الواسعة. هذا الأمر رفضته حكومات إسرائيل، والآن حان موعد الإجهاز على هذه الأراضي بواسطة خطة حكومية «لإسكان عرب النقب»، هي خطة برافر.

وخطة برافر، فيما لو أقرت ونفذت، ستكون أعنف ما ستشهده الأقلية الفلسطينية منذ سنوات الخمسين من القرن الماضي. فالخطة تشمل مصادرة حوالي ٤٥٠ ألف دونم، والتي توازي حوالي ٧٥ بالمئة مما يملكه المواطنون العرب في المثلث والجليل، ستشمل هدم ٢٢ قرية وتجمعا سكنيا عربيا في النقب. ما رأيناه في قريتي طويل أبو جروال والعراقيب هو فقط البداية، الخطة تشمل الترحيل بالقوة لعشرات آلاف سكان القرى غير المعترف بها. هذه الخطة الجهنمية تعد بالاعتراف ببعض القرى غير المعترف بها «إذا اقتضت الضرورة ذلك» وتعد بالتعويض المادي الهزيل على مصادرة مئات آلاف الدونمات الأخرى.

إن خطة برافر غير عملية ولا يمكن تطبيقها.

لا يمكن تطبيقها، لأنها خطة لم يجر إعدادها بمشاركة عرب النقب، الذين لم يسمع رأيهم، لذلك لم يكن مفاجئا أن تشمل بنودا تعمل على ضرب النسيج الاجتماعي لعرب النقب، وتعمل على التفريق بين أبناء الشعب الواحد. هذه الخطة تعد «بمنح» عرب النقب الجالسين على أراضيهم ٥٠ بالمئة من أراضيهم فقط، وتمنع ذلك من الذين هجروا وشردوا في سنوات الخمسين من القرن الماضي والذين عاشوا في شمال غربي النقب والمقترح عليهم تعويضات مادية زهيدة.

كما أنّ لغة مستند «برافر» تمنح مساحة مناورة كبيرة لصالح ديوان رئيس الحكومة ولرئيس الحكومة ذاته، فضلوع رئيس الحكومة في الموضوع بشكل شخصيّ وحقيقة قدرته على أن يمارس بنفسه الحق في استثناء مناطق بأكملها نتيجة لأسباب عديدة تخصّه وحده، هما أمران جديدان وموضع ريبة. وقد سبق وقام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بخطوة واحدة قبل عدة أشهر عندما تدخل ومنع الاعتراف بقريتي عتير– أم الحيران وتل عراد واللتين أوصت بالاعتراف بهما مؤسسات التخطيط الإسرائيلية.

لم تكن الحكومة الإسرائيلية لتجرؤ على خطة كهذه دون عمل منهجي، على مدار سنوات طويلة، هدفه تجزئة وتفريق عرب النقب. فالعصبية القبلية المتفشية أصبحت عائقا جديا تحول دون العمل الوحدوي والذي باستطاعته صد الهجمة على أراضي عرب النقب.

حكومة إسرائيل، كما هو في قضايا أخرى كثيرة، تسبح ضد التيار العالمي. حكومة إسرائيل تضرب عرب النقب في أغلى ما يملكون، حقهم التاريخي على أراضيهم، في الوقت الذي يتصاعد الاعتراف دوليا بحقوق الأقليات الأصلانية في العالم حيث أقرت الأمم المتحدة وثيقة خاصة بهذا الأمر قبل سنوات قليلة.

خطة برافر، والتي جاءت لتطبيق «تقرير لجنة غولدبرغ»، تعمق سياسة التمييز والفجوة القائمة أصلا بين المواطنين اليهود والمواطنين العرب في الجنوب. المواطن اليهودي يستطيع العيش في المدينة والقرية، في الكيبوتس والموشاف. حتى أنه يستطيع العيش في مزرعة فردية إذا ما أراد ذلك. أما المواطن العربي فعليه قبول الحل الوحيد المقترح من الدولة وهو التمدين، أي الانتقال للعيش في إحدى البلدات القائمة أو التي ستقوم لهذا الغرض.

المؤامرات على عرب النقب متعددة الجوانب، ولا تقتصر على القضية الأولى، قضية الأرض، فإقصاء وتهميش البدو عن باقي الجماهير العربية شملت «بدونة» قضاياهم، وكأنها لا تهم باقي المواطنين العرب في هذه البلاد. وإيغالا في مهمة عزل عرب النقب عن شعبهم، تزداد محاولات تجنيد الشباب العربي النقباوي للخدمة العسكرية.

من جهة أخرى فإن إغلاق الحدود مع قطاع غزة كليا، وإغلاقها جزئيا مع مدينة الخليل وقراها، قد أفقد عرب النقب شريانا اقتصاديا واجتماعيا مهما. زد على ذلك تقليص مخصصات الأطفال، حيث أن عرب النقب معروفون بكثرة إنجابهم مما جعلهم الخاسرين الأوائل من هذه السياسة.

إن كل هذه المؤامرات تستدعي وقفة تفكير منا جميعا. والسؤال الأول المطروح هو ما العمل؟ قضية أراضي عرب النقب هي قضيتنا جميعا، كما كانت مصادرة أراضي المل في الجليل عشية يوم الأرض العام ١٩٧٦ قضية الأقلية الفلسطينية برمتها. لذلك ومن أجل إفشال مشروع مصادرة أراضي عرب النقب، والذي سيؤدي حتما إلى إضعافهم وبالتالي سلخهم عن شعبهم، نحن بحاجة إلى خطاب وحدوي جديد يقف في مركزه أن قضايا عرب النقب هي قضيتنا الأولى.

وإزاء هذا يجب زيادة فعاليتنا الجماهيرية في النقب وتجنيد شرائح ومؤسسات شعبنا جميعها بما فيها الأحزاب والحركات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وكل الفعاليات الاجتماعية. كما يجب العمل على زيادة التلاحم بين الجليل والمثلث، المدن الساحلية والنقب. ولا شك في أن إطار جماهيرنا الأول، لجنة المتابعة للجماهير العربية، يجب أن يقف على رأس كل الفعاليات في هذه المنطقة الغالية من وطننا.

النقب نادانا في الماضي وينادينا اليوم فهل من مجيب؟

---

(*) مدير مشروع عدالة في النقب.

جمعية حقوق المواطن وجمعية «بمكوم»:

## قرار المحكمة العليا بشأن وادي حلوة في سلوان مهم بسبب قبوله ادعاءات السكان الأصليين

أكدت جمعية حقوق المواطن وجمعية «بمكوم» من أجل حقوق التخطيط، في بيان خاص تلقى «المشهد الإسرائيلي» نسخة منه، أن القرار الذي اتخذته المحكمة الإسرائيلية العليا بشأن الأعمال الجارية في منطقة وادي حلوة في سلوان ينطوي على أهمية خاصة نظرًا إلى قبوله ادعاء السكان بأن الأعمال التي تقوم بها البلدية هي غير قانونية.

وجاء في البيان: بتّت المحكمة الإسرائيلية العليا يوم الأربعاء الفائت (٢٠١١/٦/١٦) في استئناف لجنة وادي حلوة التي وكلت جمعية حقوق المواطن وجمعية «بمكوم» بتمثيلها فيه ضد الأعمال غير القانونية التي تجريها البلدية ولجنة التخطيط والبناء المحلية ووزارة المواصلات في منطقة وادي حلوة في سلوان. وأقرت المحكمة أن الأعمال التي يتم إجراؤها هي غير قانونية، وأمرت بإعادة الوضع في الشارع إلى ما كان عليه قبل بداية الأعمال في العام ٢٠٠٩، سواء كان ذلك رصف الشوارع أو أية أعمال أخرى، شرط أن تكون هذه الأعمال خارج ترتيبات السير الجديدة التي أمرت المحكمة المشرف على السير وسلطة السير بوضعها خلال الأشهر الستة القريبة. كما أمرت المحكمة بلدية القدس بدفع أتعاب محامي جمعية حقوق المواطن التي مثلت أهالي الحي في القضية.

وكانت بلدية القدس ووزارة المواصلات الإسرائيليتين قد بادرتا إلى خطة تطوير وبناء في حي وادي حلوة في قرية سلوان، وشرعتا في أعمال مكثفة بواسطة ما يسمى شركة تطوير القدس الشرقيّة (بامي)، بتكاليف تصل إلى ٣٠ مليون شيكل. وشملت الأعمال بناء الأرصفة والجدران وتحسين واجهات البيوت، إضافة إلى أعمال في شبكة الكهرباء في الشارع والبنية التحتية. من الجدير ذكره أنه وعلى الرغم من ادعاءات البلدية بأن الأعمال تصب في صالح سكان الحي، فإنه من الواضح أن الهدف الحقيقي من وراء هذه الأعمال هو ملاءمة الحي للسياحة الاستيطانية في مستوطنة «مدينة داوود» في سلوان، التي تديرها جمعية «إلعاد» الاستيطانية في المنطقة، وذلك بدل أن تقوم البلدية بتخصيص مساحات مفتوحة، وبناء المدارس ورياض الأطفال وغيرها من الخدمات الجماهيرية الأساسية التي يفتقر إليها الحي نتيجة الإهمال والتفرقة الذين تنتهجهما السلطات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في سلوان والقدس الشرقية عامة.

وأضاف البيان: إن أهم ما قبلته المحكمة هو ادعاء السكان بأن الأعمال التي تقوم بها البلدية هي غير قانونية، إذ أن غالبيّة المساحات في الحي لا تندرج ضمن خارطة هيكليّة مفصّلة، وهو ما يَحُول دون الحصول على تراخيص البناء المستوجبة لمثل هذه الأعمال. ففي الوقت الذي تصدر فيه البلدية أوامر هدم للبيوت في وادي حلوة بهذه الذريعة نجد أنها لا تطبق الأمر عليها وتعفي نفسها من إصدار تراخيص البناء. وعليه أمرت المحكمة البلدية بإعادة وضع الشارع إلى سابق عهده، قبل شق الطريق الجديد

وبـ«إزالة أي غرض تم وضعه» ضمن الأعمال خلال فترة لا تزيد عن سنة من يوم صدور القرار.

وعقب سليم صيام من لجنة سكان وادي حلوة سلوان قائلاً: «إن المشروع كما نراه يخدم مصلحة الاستيطان والسياحة الاستيطانية ويعمل على تعزيز الوجود اليهودي من خلال تضييق الخناق على السكان الأصليين في المنطقة عبر زيادة معاناة السكان بهدف إجبارهم على الرحيل عن أرضهم من خلال تضييق الحياة اليومية عليهم، ومنها إلغاء مواقف السيارات للفلسطينيين بدون إيجاد حلول مناسبة لهم وتركيز الحلول فقط للمستوطنين والزوار المتواجدين في المكان، ولا يتم إصلاح الأزقة التي يسكنها الفلسطينيين».

وأضاف صيام: «حاولت البلدية الالتفاف على قرارات المحكمة واحتياجات السكان، ولولا تنبه ووعي سكان الحي وتصديهم لسياسة البلدية الداعية لتهويد قرية سلوان لكنا سنجد أنفسنا يوما ما خارج قريتنا».

وعقبت المحامية نسرين عليان من جمعية حقوق المواطن قائلة: «إننا راضون بشكل مبدئي عن قرار المحكمة التي قبلت ادعاءاتنا بعدم قانونية الأعمال، وبضرورة منع البلدية من إجراء تغييرات تنعكس بشكل سلبي على سكان وادي حلوة في سلوان، وتمس بحقوقهم بشكل فادح. من الأجدر بالبلدية أن تتوقف عن صب ثقلها وأولوياتها على مصالح الزوار والغرباء في سلوان ووادي حلوة متجاهلة بهذا مصالح وحاجات أساسية للسكان الفلسطينيين الأصليين للمنطقة».

وأضافت المهندسة إفرات كوهن من «بمكوم» أن سكان وادي حلوة بحاجة إلى مخطط هيكلي يسمح لهم بالعيش بكرامة وأن قرار المحكمة اليوم لا ينص فقط على إيجاد مخطط هيكلي بل على إشراك السكان الفلسطينيين ضمن محاولة صادقة للتجاوب مع احتياجاتهم.

المشهد الاسرائيلي

# حملة احتجاج شعبية عارمة في "فيسبوك" ضد رفع سعر أحد أشهر أنواع الجبنة في إسرائيل!

## الحملة تثير عاصفة في الحكومة والكنيست وتلميحات إلى احتمال تفاعلها وتأديتها إلى اهتزاز أركان حكومة نتنياهو بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية

"المشهد الإسرائيلي"- خاص:

اضطر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خلال اجتماع حكومته الأسبوعي، أول من أمس الأحد، إلى التطرق للاحتجاجات الشعبية في إسرائيل ضد رفع أسعار منتجات الألبان، وخصوصا سعر جبنة "كوتيج"، والمعروفة باسم "الجبنة مع البيت" لأن هناك بيتًا على علبتها، والتي ارتفع ثمنها من ٤ر٥ شيكل إلى قرابة ٨ شيكل.

لكن الاحتجاجات الشعبية في إسرائيل لم تكن كتلك التي تشهدها الدول العربية، فالإسرائيليون لم ينزلوا إلى الشوارع، وميادين تل أبيب لا تشهد مظاهرات. احتجاجات الإسرائيليين موجودة في إحدى صفحات الشبكة الاجتماعية "فيسبوك" في الانترنت. وحتى يوم أمس، كان قد انضم قرابة ٩٢ ألف شخص إلى صفحة الاحتجاج في "فيسبوك" التي تطالب بمقاطعة الـ "كوتيج" لمدة شهر.

وحث نتنياهو وزراءه، في أول تعقيب له على العاصفة التي أثارها رفع الأسعار قبل أسبوع، على إيجاد حلول في إطار وزاراتهم للأسعار المرتفعة للمنتجات. وقال لوزراء حزب الليكود إنه يعتزم التدخل بصورة عميقة في الأسعار المرتفعة للمنتجات الزراعية وبضمنها منتجات الألبان.

من جانبه قال وزير المالية الإسرائيلية، يوفال شتاينيتس، خلال "منتدى قيسارية الاقتصادي"، أول من أمس الأحد، إنه "لن نوافق على أن يدفع المواطنون أسعارا غير عقلانية مقابل منتجات الألبان والكوتيج". لكنه أردف قائلا "لن نوافق على أن ثورة في مصر تؤدي إلى رفع أسعار الغاز في إسرائيل وفي أعقاب ذلك رفع أسعار الكهرباء". وأوضح أن المبدأ واحد فيما يتعلق بأسعار منتجات الألبان والغاز لأنه "لا يمكن الموافقة على أن تدوس مجموعات تتركز قوة بين أيديها على مصالح الدولة ومواطنيها. وإذا اتضح أن الادعاء القائل بأن أسعار الأجبان في البلاد تبلغ ضعفي الأسعار في أوروبا والعالم الغربي هو ادعاء صحيح، فإننا سنعمل على كبح هذا الوضع غير المحتمل، في حال لم يتم تسوية الأمر. وستتم دراسة كافة الخطوات المحتملة وبضمن ذلك فتح باب الاستيراد وخيار مراقبة الأسعار".

وقال شتاينيتس إنه تحادث مع نتنياهو، يوم السبت، حول أسعار منتجات الألبان و"الكوتيج" وأنه ينسق خطواته مع رئيس الحكومة في هذا الموضوع. وشدد على أن وزارته سوف تدقق بصورة عميقة في موضوع أسعار الحليب و"الكوتيج".

وناقشت لجنة الاقتصاد التابعة للكنيست، الأحد، موضوع رفع أسعار "الكوتيج". وقالت وزيرة الزراعة أوريت نوكيد إن "رفع الرقابة على أسعار منتجات الألبان كان خطوة خاطئة ولم تؤد إلى المنافسة" بين الشركات المنتجة للحليب ومشتقاته. وتعهدت قائلة "لكوني مسؤولة عن مراقبة منتجات الألبان، فإني سأعمل على إعادة ثمن الكوتيج إلى المراقبة، وأعتزم التوقيع على أمر (سوية مع وزير المالية) يلزم جميع الضالعين في هذا القطاع بإعطاء تقارير عن الأرباح التي يجنونها من كل أنواع منتجات الألبان التي أزيلت الرقابة عليها منذ العام ١٩٩٩".

ويشار إلى أن هناك ثلاث شركات تنتج جبنة "الكوتيج" في إسرائيل، وهي "تنوفا" و"شتراوس" و"طارا". و"تنوفا" هي أكبر شركة لصناعة الحليب ومشتقاته، وهي أيضا الشركة التي تبيع أكبر كمية من "الكوتيج". ووفقا للمعلومات التي تنشرها وسائل الإعلام الإسرائيلية فإن "تنوفا" هي التي بادرت إلى رفع أسعار "الكوتيج" ومنتجات ألبان أخرى.

### "فيسبوك" بدلا من الشارع

وصل عدد "اللايكات" في صفحة "الفيسبوك" لمقاطعة "الكوتيج" لمدة شهر، أمس، إلى حوالي ٩٢ ألفا، ويتوقع أن يرتفع في الفترة المقبلة، بمساعدة التغطية الصحافية للموضوع.

وقال أحد المبادرين إلى هذا الاحتجاج، يعقوب ليبي، إنه تحادث مع زملائه حول الخطوات المقبلة، لكنهم لا يرون أن تنظيم مظاهرات حاشدة في الشوارع والميادين هو الحل. وقال إن "غالبيتنا لم تذوت حتى الآن أن المظاهرات في الميادين لن تنجح. فنحن لسنا مثل الدول المحيطة بنا ونحن نبقى في البيت لأن وضعنا جيد نسبيا. لكن الاحتجاج الشعبي في الفيسبوك هو بديل للميدان. ونحن ندعو كل واحد إلى الوقوف أمام شبكة تسويق حاملا لافتة، وأمام البقالة في الحي والقول 'لقد سئمنا!'".

وألمح ليبي إلى أن قادة المحتجين وضعوا خطة للاحتجاج على قضايا أخرى، مشددا على أن "الأمور لن تنتهي بالكوتيج. سنحتج على فرض الضرائب غير العادلة، وإشكاليات التعليم، وضريبة القيمة المضافة. لكن قبل كل شيء نحن لا نريد أن ينهبونا، وألا يسرقوا المال الذي نكسبه بالعمل الصعب".

وتطرق ليبي إلى السبب الذي دفع عشرات آلاف الإسرائيليين للانضمام إلى الاحتجاج وقال إن "الكوتيج هو منتج إسرائيلي ورمز وطني. وهو ليس منتج كماليات، لكن بالإمكان التنازل عنه، ولذلك هو مناسب كرمز. وعلى ما يبدو فإن التوقيت الآن ناجح، فهذه القشة التي كسرت ظهر البعير، فقد سئم الناس العاديون".

### "كوتيج" في الكنيست

ووصلت علبة "كوتيج" إلى الكنيست، يوم الأربعاء الماضي، خلال نقاش في الهيئة العامة للكنيست تحت عنوان "فشل حكومة نتنياهو في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، والذي بادرت إليه أحزاب المعارضة وتم إرغام نتنياهو على حضوره بعد جمع تواقيع ٤٠ عضو كنيست.

وقدمت عضو الكنيست رونيت تيروش من حزب كاديما علبة "كوتيج" لنتنياهو. وتطرقت رئيسة حزب كاديما والمعارضة الإسرائيلية، تسيبي ليفني، إلى احتجاج "الكوتيج" في خطابها وقالت مخاطبة نتنياهو إن "مقاطعة الكوتيج هو احتجاج على انعدام العدالة وعلى الفجوات الاجتماعية التي تفاقمت خلال ولايتك". وأضافت أن "الضرائب غير المباشرة باتت غير محتملة، والبشرى السارة هي أن الجمهور بدأ يهب. والمعركة القادمة ستكون على البيت".

من جانبه قال قائد احتجاج "الكوتيج" ايتسيك ألروب لموقع "يديعوت أحرونوت" الالكتروني "إننا نلاحظ أنهم (أي الحكومة وشركات منتجات الألبان) يحاولون محاربتنا، ونحن نبحث في تصعيد النضال. ونعتزم في الفترة القريبة الإعلان للجمهور الكبير والعزيز الذي تجند للمهمة عن خطوات سوف نتخذها من أجل أن ننتصر".

وفي غضون ذلك صعد عدد من أعضاء الكنيست على موجة الاحتجاج بهدف تحقيق مكاسب سياسية شخصية. ودعا وزير الداخلية الإسرائيلية، إلياهو يشاي، وهو أحد الأركان الأساسية للحكومة، المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، إلى فتح تحقيق جنائي حول تنسيق أسعار منتجات الألبان. كذلك فتح أعضاء كنيست مجموعات "فيسبوك" تدعو إلى مقاطعة منتجات ألبان أخرى، وكان رد فعل شبكات تسويق هو تخفيض الأسعار بشكل كبير.

وعقب ألروب على ذلك بالقول "إننا نلاحظ ظاهرة هنا تتمثل في ركوب مشرعين موجة الاحتجاج الشعبية. ورغم أن هدفنا هو إيقاظ الكنيست لكن خسارة أن أعضاء كنيست ينجرون وراء احتجاج الجمهور وليس الجمهور هو الذي يستفيد من خطوات طلائعية من جانب الكنيست". وأضاف أن "الأجدى بأعضاء كنيست معينين أن يصحوا قبل النضال المقبل وألا يفتحوا صفحات فيسبوك بعد أن استعر الاحتجاج. وفي جميع الأحوال فإن هذا هو نضال شعبي وليس نضالا للكنيست فقط، والنجاح سيكون للجمهور فقط، ليس لي ولا لأي فرد آخر والجمهور هو الذي سيحظى بالانتصار". ورأى أن صفحة مقاطعة "الكوتيج" في "الفيسبوك" التي بادر بنفسه لفتحها تثبت أن "الحديث لا يدور عن حرب على الكوتيج فقط، وإنما عن إمكانية العيش هنا. فهذه حرب تشمل جميع الأوساط، المتدينين والعلمانيين والعرب واليهود، فالوضع صعب بالنسبة لنا جميعا".

ويظهر من ردود فعل قادة احتجاج "الكوتيج" انعدام ثقة الجمهور الإسرائيلي بالسياسيين وخصوصا أعضاء الكنيست. وقال ليبي "لا يهمني أن يكونوا (أي أعضاء الكنيست) شعبويين إذا كان ذلك سيخدم الهدف. وهم مدعوون للمساعدة لكن حتى الآن فهم سقطوا في الامتحان. نحن نريد أن نرى نشاطا وليس نقاشا فقط، نريد أن نرى قرارات وأفعالا وليس كلاما فقط. إننا نريد نتائج هنا والآن".

### حملة تنزيلات

في أعقاب احتجاج "الكوتيج" وتناول الموضوع بشكل واسع جدا في وسائل الإعلام الإسرائيلية، بادرت شبكات التسويق الكبرى إلى حملة تنزيلات لأسعار منتجات الألبان وبينها "الكوتيج". بعض هذه الشبكات خفّض سعر "الكوتيج" إلى أقل من ٥ شواقل وبعضها الآخر أبقى على السعر المضاعف ولكن العلبة الثانية تكون مجانية.

رغم ذلك إلا أن مسؤولين في شبكات التسويق أكدوا أن مبيعات "الكوتيج" انخفضت بشكل كبير إلى ما نسبته ٣٠ بالمئة من حجمها قبل أسبوع. بينما أعلنت شبكة رامي ليفي التي تملك العديد من فروع السوبر ماركت أن مبيعات "الكوتيج" لديها ارتفعت، والسبب هو أنها خفضت السعر من ٦ر٥ شيكل إلى ٤ر٩ شيكل.

ودعت لجنة الاقتصاد التابعة للكنيست، خلال اجتماع عقدته أول من أمس الأحد، شركات الحليب ومشتقاته إلى اتخاذ إجراءات فورية لخفض الأسعار. ودعت اللجنة البرلمانية أيضا إلى إعادة المراقبة على أسعار "الكوتيج" فورا والبحث في خفض ضريبة القيمة المضافة على المنتجات الأساسية وتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

من جانبهم اقترح رؤساء شركات الحليب ومشتقاته، "تنوفا" و"شتراوس" و"طارا"، إجراء تدقيق شامل في ارتفاع الأسعار خلال السنوات الأخيرة، وبضمن ذلك ارتفاع تكلفة الإنتاج، وتعهدوا بالتعاون مع تدقيق كهذا.

واتهم قسم من رؤساء شركات الحليب شبكات التسويق بالمسؤولية عن رفع الأسعار. ورفض رؤساء شركات الحليب الكشف عن أرباح شركاتهم أو خفض أسعار "الكوتيج" بشكل فوري. وتطرق رؤساء الشركات إلى الاتهامات الموجهة ضدهم وتحميلهم مسؤولية رفع الأسعار، وذلك خلال مؤتمر "منظمة الأغذية"، قبل يومين.

وقال مدير عام "تنوفا"، أريك شور: "إننا لا نخشى المنافسة. وليدققوا في عملنا جميعا، من مصانع الحليب ومشتقاته وحتى شبكات التسويق. وعلى الدولة أن تقترح حلا تنطرق من خلاله إلى شكل تعاملها مع الأمور في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار كافة السلع الغذائية. ولا شك في أنه تمر عليّ شخصيا وعلى مجموعة تنوفا فترة ليست هينة".

من جانبه قال مدير عام "الشركة المركزية لإنتاج المشروبات الخفيفة" التي تملك شركة "طارا"، ايتسيك تامير، إنه "لا يوجد شيء هام بالنسبة لمدير عام شركة أكثر من المستهلك. فمن دونه الشركة غير موجودة. وأنا حتى لا أعرف كيف أرد على الادعاء بأن المدراء العامين لا يكترثون بالمستهلك. ومن الجهة الأخرى، فإن المدير العام مسؤول عن شركته أيضا، وهل الربح جريمة؟ ويوجه المستهلك غضبه المبرر ضد الشركات بسبب افتقاره للمعرفة وعجزه، لكن الشركات ليست هي العنوان. وهي لا تجني أرباحا طائلة ولا ترفع الأسعار من أجل متعتها. الشركات لا تحب رفع الأسعار".

لكن صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية التابعة لصحيفة "هآرتس"، أفادت، أمس، أن أرباح شركة "تنوفا" وصلت خلال السنوات الثلاث الماضية إلى مليار دولار. وقالت الصحيفة إنه "إذا خفضت تنوفا الأسعار بشكل ملموس، فإنه سيتضح إلى أي حد قد حلبتنا حتى الآن، وإذا لم تخفض الأسعار سيتضح إنها غير منصتة لزبائنها. ويبدو أن مدير عام تنوفا ورئيستها، زهافيت كوهين، يحتاجان إلى أحد ما في الحكومة لينقذهما من هذا الفخ".

ويشار إلى أن وسائل الإعلام الإسرائيلية تحدثت بغضب شديد بعد اندلاع أزمة "الكوتيج" حول حقيقة أن "تنوفا" مملوكة لشركة أجنبية وليس إسرائيلية، خلافا للشركتين المنافستين الأخريين "شتراوس" و"طارا".

من جانبها اعتبرت محللة الشؤون الحزبية في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، سيما كدمون، يوم الجمعة الماضي، أن "الكوتيج" هو اسم مرادف للبيت الإسرائيلي، وأنه لا يوجد مكان في العالم يتعامل مع هذا النوع من الجبنة بلهفة مثلما يتعامل معها الإسرائيليون. وأضافت أن "هذه الجبنة التي تربينا عليها، ونربي أولادنا عليها. وباختصار، الكوتيج الإسرائيلي هو ليس مجرد جبنة. إنه رمز. والنضال على الكوتيج هو ليس نضالا على الكوتيج (أي الفيلا)، بل إنه نضال على البيت".

وأضافت أن "هذا أمر مضحك، إذ إنه لن يحدث شيء إذا لم نأكل الكوتيج. فهناك منتجات ألبان أخرى وأسعارها معقولة حتى الآن. لكن عندما يمسون برمزنا، فإن بالإمكان توقع احتجاجات اجتماعية، ربما ليس إلى درجة أن نخرج من البيت، لكن جميعنا على استعداد للوصول إلى فيسبوك. وهذا ما لم تتعلمه حكومة نتنياهو، رغم أنه توفرت لديها عدة فرص. فقد تم رفع أسعار سلع أثارت غضب المواطن الإسرائيلي: رفع أسعار الوقود، غلاء المياه، فرض ضريبة القيمة المضافة على الفواكه والخضراوات، ضريبة المحل. وفي جميع هذه الحالات اضطر نتنياهو إلى التراجع. لكن بقي دائما الشعور بوجود عزلة بين الحكومة والجمهور، وأنه لا يوجد أحد هناك في الأعالي يفكر فينا".

جبنة الـ "كوتيج" الإسرائيلية التي أثار رفع سعرها حملة احتجاج شعبية من المتوقع أن تتفاعل!

وتابعت كدمون أنه حتى لو لم تكن الحكومة متهمة مباشرة بارتفاع الأسعار، إلا أن بإمكانها اتخاذ إجراءات تمنع شركات الحليب من رفعها. ورأت أن المسؤولية تقع على ثلاثة أشخاص، هم رئيس الحكومة ووزير المالية ووزير الصناعة والتجارة والتشغيل. وأضافت أن "الحديث هنا يدور عن رئيس حكومة لم يكن في أية مرة حساسا لضائقة المواطنين، ووزير مالية عنيد، ووزير صناعة وتجارة جديد، شالوم سيمحون، ينتمي لحزب الوزراء الذي يسمى 'استقلال'، ومهمته الأساسية هي بقاؤه وليس بقاءنا".

ومضت كدمون مهاجمة نتنياهو "إن الحياة لا تتراوح بين خطاب في الكونغرس وبين بونغا – بونغا مع (رئيس الحكومة الإيطالية) سيلفيو برلسكوني. وسيتعلم نتنياهو مرة أخرى بالطريقة الصعبة أن ما يهم مواطني إسرائيل عموما ومصوتي حزب الليكود خصوصا هو ليس دولتين لشعبين وإنما كيف ينهون الشهر".

وأشارت الكاتبة إلى أن وزراء وأعضاء كنيست من حزب الليكود يتحدثون عن أن مؤيدين لليكود يوجهون انتقادات شديدة لسياسة نتنياهو. وأضافت أن قسما من هؤلاء المؤيدين يؤكد أنه لن يصوت لليكود في الانتخابات المقبلة "ويبدو أن الحزب الاجتماعي الذي أسسه مناحيم بيغن نسي منذ فترة طويلة من أين جاء وما هي أهدافه، وأن ممثليه في الكنيست قد يدفعون ثمنا غاليا بسبب هذه السياسة... والأمر المحبط أنه توجد هنا حكومة مضخمة ووزراء بدون حقائب عاطلون عن العمل وبدلا من أن يفكروا ماذا يفعلون من أجلنا ومن أجل رفاهيتنا فإنهم يخونون وظيفتهم ورسالتهم".

وخلصت كدمون إلى "أن الكوتيج قد لا يكون بالأمر المصيري، فهو ليس وقودا ولا ماء، ومن الجائز جدا أن يتبدد الاحتجاج قريبا. لكن عندما تبدأ الأمور لا يمكن معرفة نهايتها. إن مكانة حكومة نتنياهو مستقرة أكثر من أي وقت مضى، لكن يبقى هناك شيء واحد ينجح دائما في خدشها، وهو الموضوع الاجتماعي. ويبدو أن حكومة نتنياهو لن تسقط على الموضوع السياسي، ولن تسقط على البيت، وإذا ما تم ذلك فإنها ستسقط على الجبنة مع البيت".

---

### ندوة مفتوحة لمناقشة كتاب «أسرى في لبنان» الصادر عن مركز «مدار»

# كيف تستعد إسرائيل لـ «حرب لبنان الثالثة»؟

(*) رام الله- عقد المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار في مقره في رام الله يوم الثلاثاء الفائت (١٤/٦/٢٠١١) ندوة مفتوحة لعرض ومناقشة كتاب «أسرى في لبنان- الحقيقة عن حرب لبنان الثانية» من تأليف الصحافيين والمعلقين العسكريين الإسرائيليين عوفر شيلح ويوءاف ليمور، والذي صدر مؤخرا عن مركز «مدار» بترجمة عربية أنجزها الأستاذ جواد سليمان الجعبري.

وقالت د. هنيدة غانم، المدير العام للمركز، في تقديمها للكتاب في مستهل الندوة، التي حضرها جمع من المهتمين والمثقفين والصحافيين المتابعين للشأن الإسرائيلي، إن أهمية الكتاب تكمن في أنه يكشف عن نمط يشكك في فكرة خاطئة مهيمنة لدى الجانب العربي، مفادها أن اتخاذ القرارات من قبل الجانب الإسرائيلي يتم دائمًا بصورة مدروسة وعقلانية، بينما الحقيقة أن الكتاب وغيره من الشواهد تؤكد أن كثيرا من القرارات في إسرائيل تتخذ بطريقة اعتباطية ومتسرعة وغير مدروسة.

وأضافت غانم أن كتاب «أسرى في لبنان» يعتبر من أهم الكتب التي تتناول أدق التفاصيل والوقائع المتعلقة بالحرب على لبنان، والتي دارت خلف الكواليس وداخل الغرف المغلقة في إسرائيل، مشيرة إلى أن إصداره بترجمة عربية يندرج ضمن سلسلة إصدارات المركز التي تركز على مسائل ترتبط بحروب إسرائيل ودلالاتها.

وفي عرضه للكتاب، قال الكاتب أنطوان شلحت، مدير وحدة «المشهد الإسرائيلي» والباحث في مركز «مدار»، إن الكتاب يعتبر واحداً من الكتب التي صدرت في إسرائيل حول حرب لبنان الثانية التي اندلعت في صيف العام ٢٠٠٦، لكنه يعد الأهم بينها من وجهة نظر الكثيرين.

وأضاف شلحت في قراءته للكتاب أنه يتسم بقدر كبير من الموضوعية، مع التركيز على آلية اتخاذ القرارات لدى الجانب الإسرائيلي في أثناء الحرب وأداء الجيش الإسرائيلي خلالها، لافتا إلى أن أبرز مزايا الكتاب تتمثل في احتوائه على معلومات جرى تجميعها عبر أكثر من ١٠٠ لقاء مع شخصيات سياسية وعسكرية وخبراء إسرائيليين والإطلاع على مئات الوثائق الحكومية وبروتوكولات الجيش الإسرائيلي، إلى جانب طرحه الأسباب الحقيقية التي أدت إلى النتائج الكئيبة للحرب.

وأضاف أن المضمون الرئيس للكتاب هو «أن إسرائيل برمتها كانت على مدار فترة الحرب، التي امتدت ٣٣ يوما، أسيرة في لبنان، وأن هذا الأسر لم يكن فقط من نصيب الجنديين الإسرائيليين اللذين أسرهما حزب الله وادعت إسرائيل أن اختطافهما هو السبب المباشر لشن الحرب». كما أشار إلى بعض الاستنتاجات المهمة في الكتاب ومنها أن الجيش الإسرائيلي الذي انشغل بـ «قمع الانتفاضة الفلسطينية الثانية منذ العام ٢٠٠٠، لم يعد قادرا على إثبات قدراته في جبهات وتجارب قتالية، وأن الحرب أظهرت عجز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، مما يحيل إلى التشكيك في إمكانياتها وأدائها». كذلك نوه شلحت باستنتاج آخر تضمنه الكتاب في العمق وهو «عدم قدرة الجيش الإسرائيلي على توفير المستوى الأمني المطلوب لإسرائيل، وبالتالي فإن تحقيق هذا الهدف يستدعي حسب رأي مؤلفي الكتاب التوصل إلى اتفاقات سياسية ثابتة ومستقرة إلى مدى بعيد مع جيران الدولة الإسرائيلية».

وأجرى المتحدث مقارنة مكثفة بين الاستنتاجات التي خلص هذا الكتاب إليها وبين استنتاجات «لجنة فينوغراد» التي تقصّت وقائع حرب لبنان الثانية وبين استنتاجات كتب أخرى حول الحرب ألفها عدد من الذين كانوا ضالعين فيها في مقدمهم رئيس هيئة الأركان العامة في أثناء وقوعها اللواء احتياط دان حالوتس، وربط بينها وبين ما يجري الحديث عنه بشأن استعدادات الجيش الإسرائيلي منذ أن وضعت تلك الحرب أوزارها حتى أيامنا الراهنة لخوض ما يسمى منذ الآن بـ «حرب لبنان الثالثة»، مشددًا على عنصرين مركزيين تم حسمهما في هذا الشأن وهما:

أولاً، العمل على تقليص أمد هذه الحرب المقبلة، وهذا ما عبّر عنه رئيس هيئة الأركان العامة الحالي اللواء بيني غانتس حين قال، في سياق الكلمة التي ألقاها في الفاتح من شهر حزيران الحالي لدى اشتراكه في أول اجتماع عقدته لجنة الخارجية والأمن في الكنيست بحضوره وتحدّث خلالها عن طبيعة الحرب المقبلة مع حزب الله أو مع حركة «حماس»، إن الجيش الإسرائيلي سيكون مطالبًا في أي مواجهة أو حرب مقبلة بتقصير أمد القتال، ولذا لا بُدّ من أن يستخدم في بدايتها أقصى ما لديه من القوة والسلاح، مؤكدًا أن ما يمكن أن تتحمله الكاميرات في أول ثلاثة أيام من القتال لن تتحمله في الأيام الثلاثة التي ستعقبها، لافتًا إلى أنه من المتوقع أن تكبّد هذه الحرب الجانب الآخر ثمنًا باهظًا للغاية.

ثانيًا، أن الجيش الإسرائيلي سيلجأ إلى توجيه ضربات عسكرية تبقي الجانب الآخر مشغولاً أعوامًا طويلة بترميم ما سيجري تدميره، فضلاً عن كيّ وعيه فترة طويلة في شأن الثمن المترتب على أي تحرّش عسكري بإسرائيل.

ملحق نصف شهري يصدر عن
المشهد الاسرائيلي
مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

رام الله – الماصيون – عمارة ابن خلدون
ص.ب: 1959
هاتف: 00970 -2- 2966201
فاكس: 00970 -2- 2966205

البريد الإلكتروني لـ "مدار":
e-mail: madar@madarcenter.org
موقع "مدار" الألكتروني:
http://www.madarcenter.org

موقع "المشهد الاسرائيلي":
http://almash-had.madarcenter.org
البريد الإلكتروني للمشهد:
e-mail: almash-had@madarcenter.org